

صوت الجامعة

Sawt Al-Jamiaa



صوت الجامعة
Sawt Al-Jamiaa

مجلة أكاديمية علمية نصف سنوية محكَّمة
تصدر عن «مركز البحوث والنشر» / الجامعة الإسلامية في لبنان
العدد الرابع، ٢٠١٣م / ١٤٣٤هـ

مدير التحرير/المدير المسؤول:

علي محسن قبلان

العنوان:
الجامعة الإسلامية في لبنان
مركز البحوث والنشر - إدارة مجلة صوت الجامعة
خلدة - الأوتوستراد
ص.ب.: ٣٠٠١٤ - الشويفات - لبنان

هاتف: ٨٠٧٧١١ - ٨٠٧٧١٦ / ٥ - ٩٦١+ (ستة خطوط) - فاكس: ٨٠٧٧١٩ / ٥ - ٩٦١+
إنترنت: www.iul.edu.lb - البريد الإلكتروني: iul@iul.edu.lb

الهيئة العلمية

صوت الجامعة

أولاً: المواصفات والقواعد العامة:

- مجلة صوت الجامعة مجلة أكاديمية علمية نصف سنوية محكمة، تصدر عن مركز البحوث والنشر/الجامعة الإسلامية في لبنان.
- المجلة تُعنى بنشر البحوث العلمية الأصيلة المقدَّمة إليها في مجالات الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية وعلوم الطبيعة.
- تخضع البحوث المرسلة إلى إدارة المجلة، للتقويم والمراجعة والتحكيم السري من قبل الهيئة العلمية المحكَّمة.
- إذا ارتأت الهيئة العلمية المحكَّمة إجراء أي تعديل في مضمون البحث ومنهجيته، يعاد البحث إلى صاحبه لإجراء التعديلات اللازمة قبل النشر.
- يحق لهيئة التحرير إعادة صياغة البحوث التي ترد إليها، إذا اقتضت الضرورة ذلك، شرط أن لا يؤدي هذا الأمر إلى الإخلال بالمضمون.
- المواد البحثية المرسلة إلى إدارة المجلة لا تعاد إلى أصحابها، سواء قُبلت للنشر أم لم تُقبل، وليس على المجلة تبرير عدم نشرها.
- يعبِّر البحث عن رأي كاتبه وليس بالضرورة عن رأي المجلة.
- إن ظهور البحث وترتيبه في المجلة يخضع لاعتبارات فنية فقط.

ثانياً: خطوات إعداد البحث:

يتقيد الباحث في إعداد بحثه بالخطوات التالية:

- أن يكون البحث أصيلاً وجديداً ولم يسبق نشره في أية دورية أخرى.
- يلتزم الباحث بقواعد البحث العلمي من حيث المنهجية العلمية وتوثيق المصادر والمراجع.
- يراعي الباحث سلامة اللغة وحسن صياغتها.
- لا يزيد عدد صفحات البحث عن ٣٠ صفحة ولا يقل عن ١٥ صفحة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ولا يقل عن ١٠ صفحات في علوم الطبيعة، بما في ذلك الأشكال والرسوم والجداول والملاحق.

- يُرفق البحث بملخص عنه لا يتعدى الصفحتين.
- يُطبع البحث على الحاسوب، ويُقدَّم إلى إدارة المجلة من ثلاث نسخ ومعه CD.
- يُكتب عنوان البحث واسم الباحث ولقبه العلمي والجهة التي يعمل لديها على صفحة البحث الأولى.
- تُثبت في ذيل الصفحة الواحدة الهوامش حسب ورودها المرقَّم تسلسلياً في متن الصفحة. ثم تُثبت المصادر والمراجع التي اعتمدها الباحث في بحثه في آخر البحث على صفحة أو صفحات مستقلة، بحيث تُذكر المراجع العربية أولاً ثم تليها المراجع الأجنبية.
- تُرسل البحوث إلى إدارة مجلة «صوت الجامعة» على العنوان التالي:

الجامعة الإسلامية في لبنان

مركز البحوث والنشر - إدارة مجلة صوت الجامعة

خلدة - الأوتوستراد

ص.ب.: ٣٠٠١٤ - الشويفات - لبنان

هاتف: ٨٠٧٧١١ - ٨٠٧٧١٦ / ٥ - ٩٦١+ (ستة خطوط)

فاكس: ٨٠٧٧١٩ / ٥ - ٩٦١+

إنترنت: www.iul.edu.lb

البريد الإلكتروني: iul@iul.edu.lb

المحتويات

- الافتتاحية ٩
- الإمام علي (ع): أقضى القضاة

  القاضي أ. د. سمير عالية ١٣
- مصدر القوة الملزمة للقواعد القانونية والشرعية

  أ. د. علي محمد جعفر ٢٥
- المنطلقات الفقهية لنظرية التفصيل في إنتاج أسلحة الدمار الشامل

  د. علي ناصر ٣٧
- أشكال الدعم البابوي لإيطاليا في صراعها ضد فرنسا على القدس (١٨٧٠-١٩٢٢)

  دور الإرساليات الطليانية

  أ. د. علي شعيب ٥٩
- استعارات البشر من مملكة الحيوان في اللغة والتراث (الجحش أنموذجاً)

  أ. د. نادر سراج ٧٧
- الاقتراض اللغوي في المحكية اللبنانية في مجال النقل البري

  دراسة لسانية اجتماعية

  د. هيثم قطب ٨٧
- النيوليبرالية الاقتصادية - البيئة المولدة لأزمة الاقتصاد العالمي

  أ. د. محمد دياب ١١٣
- الاقتصاد الأميركي وأوباما

  د. عبد الله رزق ١٢٩
- بروتوكول توجيه ديناميكي للهواتف الذكية

  د. جمال كمال حيدر - د. وليد علي فحص ١٥٣

الافتتاحية

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:
أداة للتنمية والتطوير، ولكن!؟

في ظل ما يسمّى النظام العالمي الجديد، بتنا نعيش في عصر تكنولوجيا نقل المعلومات الإلكترونية بكل ما تشتمل عليه من أجهزة ومبتكرات، وقد فرض علينا تطورها السريع مهمات تتّسم بطابع الإلحاح لتلمُّس أفضل سبل التكيف بنجاح معها، وإظهار قدرتنا على الابتكار والإبداع في ظروف المنافسة الحادة والصعبة في هذا العصر، وليس الاكتفاء بمجرد التقليد والاستهلاك.

بدأت تكنولوجيا المعلومات، في السنوات الأخيرة، تحتل موقع الصدارة في التعامل مع المعرفة الانسانية، وأصبحت قوة قائمة بذاتها، ووسيلة لتحويل الفكر والمعرفة إلى سلعة معلوماتية. وقد وضعتنا، نحن المنبهرين بها، أمام تحديات ثقافية وسياسية واقتصادية وعلمية وتربوية ونفسية، خصوصاً وأننا مستهلكون لا منتجون لها، ونتعامل معها كقدر مفروض علينا يعفينا من تنمية قدراتنا الذاتية، والإنتقال من ميدان الإستهلاك إلى ميدان الابداع والاكتشاف والتطوير. هذا مع تأكيدنا على أن أي نمو ثقافي لدى أي مجتمع أو كيان وطني، في عالم اليوم، لا يمكن أن يحصل من دون الانفتاح على العالم الواسع، الذي جعلت منه وسائل الاتصال والوسائط الرقمية قرية صغيرة تتواصل في حيِّزها الجغرافي والإنساني الثقافة النوعية الخاصة بكل جماعة من الجماعات العرقية أو الدينية أو الحضارية مع ثقافات الجماعات الأخرى، تعطيها وتأخذ منها، تؤثر فيها وتتأثّر بها.

وإن كان البعض من المتخصصين استطاع استيعاب نتائج الثورة التكنولوجية وأمورها التكنيكية، لكنه لم يستطع فك شيفراتها والدخول في أبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية، فقد أثبتت الأيام أنه لا يمكن عزل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن سياقها

الاجتماعي والبيئي والأخلاقي، واعتبارها علماً قائماً بحد ذاته. فعالم الفكر والكلمة هو الذي يصنع عالم الأشياء، ويبتكر الوسائل للسيطرة واحتكار وسائل الإنتاج واستحداث مصادر متجددة للطاقة، وتطوير مواد جديدة. ولطالما كانت الإنجازات التقنية في تاريخ البشرية مرتبطة بصناعة أدوات تسلب مجتمعاتٍ وشعوباً ثقافاتها وقيمها، وليس بصناعة ما يفيدها.

لذا فإن استخدام التكنولوجيا، وخصوصاً تكنولوجيا المعلومات، بشكل غير مدروس وغير مضبوط، أرخى بنتائجه الكارثية على الأجيال. فعلى سبيل المثال، تتكفل وسائل الاتصال الإلكترونية بإيصال المعلومة أو الفكرة في إطار من التشويق الذي يؤديه الصوت والصورة، حتى نبقى مشدودين لهما، واقعين تحت صدمة تسارعهما ونمطهما التسويقي والتجاري، دون أن يتسنّى لنا التأمُّل والتبصُّر في الكنه الحقيقي للمعلومة وخلفياتها ودوافعها. وينتج عن ذلك، تلبّس البعض بما ليس منه وله، أو إلباس الأحداث لبوساً ليس لها وترفضه حقيقتها.

ونحن هنا لا نريد التقليل من قدرة التكنولوجيا بشكل عام، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بشكل خاص، على تقديم إضافات نوعية في سلسلة التراكم الثقافي والمعرفي، وتكوين الوعي، واختصار الزمن، وتسريع زمن الاتصال، والوقوف على الأخبار بشكل سريع جداً، الا أن هذا الجانب الإيجابي لا يُعتِّم على التأثيرات السلبية الواضحة التي نفذت إلى العديد من المجتمعات للتحكم في أقدارها. فنحن نرى القلق أصبح صرخة على كل وجه، وما العادات البسيطة اليومية التي أدمن عليها الكثيرون (التلهي الدائم بالنقر على شاشات الهواتف المحمولة أو على شاشات الفايسبوك والتويتر والواتس أب، والإدمان على رواية النكات المبتذلة)، سوى تعبيرٍ عن جوٍ مزيفٍ وانفعالاتٍ مزيّفة، وسوى قتلٍ حقيقي للوقت، وتعبير عن نهاية التواصل المباشر والحقيقي بين شخصٍ وآخر، وتفتيت للحياة الإجتماعية، وتفكيك للأسس الأخلاقية والتربوية لعناصر المجتمع الواحد. أضف إلى ذلك، أن ثورة الإتصالات والتفنن في تقنياتها، وسرعتها القياسية في نقل الأخبار، أفقدتنا القدرة على التبصُّر في موضوعيتها ومصداقيتها. فوسائل الإعلام والإتصال تتوخَّى، في الكثير من الأحيان، تسويق ثقافة مؤدلجة (ايديولوجية)، تلهج بشعارات مستوردة لا تلائم واقعنا، وتُبشِّر بهوية جديدة مفروضة على المجتمعات الإنسانية، وتُصدّر قيماً وعادات وتصورات، ومن ثم بضائع ومواد وأدبيات ومعايير تتعارض مع قيمنا، مثل ما يحدث من تضخيم وتبرير لقضايا الجنس والشذوذ والمخدرات والعنف، الخ...

لقد أدّت عولمة الاتصالات، وسيطرة حفنة من الدول على صناعة البرامج وعلى تصدير قضايا كثيرة تحمل في طيّاتها التحديات والأخطار بغية إلزام الشعوب الأخرى بها، إلى نتائج مضلِّلة ونزعة إستهلاكية، فمن يملك وسائل الإتصال اليوم، يتحكم بالرسالة الإتصالية

ويستطيع التلاعب بالعقول، خصوصاً في مجتمعات يُهمَل فيها الحوار، ويُرفض تعدّد الآراء، وتتفلَّت الغرائز من عقالها، وتخضع لتيار دافق من الأخبار الموجَّهة التي يتم اختيارها وصوغها وإبرازها وفقاً لمعايير إجتماعية وسياسية واقتصادية لا تتناسب مع حاجات ومصالح المجتمعات الموجَّهة اليها.

ونحن على قناعة بأن التغيير في المجتمعات لا يتم بقرار من فوق، ولا بسيلٍ من المواعظ، ولا بإبداء الشكوى والتذمّر، وإنما يستدعي تغييراً في البنى الإنتاجية والثقافية والسياسية على ضوء معطيات التاريخ والمعطيات الاجتماعية. فعلينا أن نجعل من ذواتنا ذواتاً متجدّدة منفتحة، تأخذ من مستجدات العصر بما يتلاءم مع شخصيتنا وأصالتنا وثقافتنا. علينا أن لا نتحجّر في مواقفنا مكتفين باجترار حضارة وثقافة أمّتنا، بل يجب أن يكون لنا رأيٌ واعٍ وحلولٌ مساوقة بحدوثها حدوث قضايانا. وفي تعاملنا مع ما تنجزه التكنولوجيا من تقنياتٍ ومخترعات حديثة، ينبغي أن نعرف كيف نسخّرها لخدمة مجتمعاتنا، ونحوّلها إلى شيء نافع، وكيف نحصّن مجتمعاتنا بالعلم، ونعمل بجد لوضع بصمتنا إلى جانب بصمات الآخرين على وجه الحضارة الإنسانية، بدل أن نبقى جالسين على مقاعد المتفرجين. وهذا ما يتطلّب منّا تطوير أشكال ومناهج وأساليب التعليم، وخصوصاً العالي منه، والتأسيس لمفهوم جديد للبحث العلمي يكرِّس مبدعين حقيقيين يقدمون أجوبة وحلولاً وتساؤلات تقود إلى المساهمة في الكشف عن عالم لا حدود له.

علينا أن نبدأ، من حيث يستطيع كل منّا أن يبدأ، ولوحده، وهذا أضعف الإيمان، فنضع بذوراً في مسيرة الحضارة الإنسانية لتؤتي أكلها بعد حين بإذن ربّها، حتى لا تكون أجيالنا القادمة ساهية عن أداء نصيبها من التغيير المنشود، بل متوثِّبةً للمساهمة في صنع هذه الحضارة بالاستناد إلى ما تختزنه أمتنا من علم وحضارة وثقافة وثروة، وتنمية ذلك كله لخير الإنسان حيث كان، فنحن إذا استكنّا لما يُصنع بنا ويُكاد لنا، فاننا قطعاً لا نكون من المهتدين الذين قال الله سبحانه وتعالى عنهم ﴿**يَا أَيُّهَا الّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لاَ يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ**﴾ (المائدة: ١٠٥) صدق الله العظيم.

مدير التحرير

الإمام علي (ع): أقضى القضاة

القاضي أ. د. سمير عالية
أستاذ مادة قانون العقوبات العام
الجامعة الإسلامية في لبنان

مقدمة

أهمية دراسة القضاء الإسلامي

١ - الإسلام دين ودولة وقانون، والقضاء ضروري لتطبيقه:

قد يظن البعض من الناس أن الإسلام دين فحسب، وأنه ليس سوى دعوة دينية لا علاقة لها بنظام الدولة وتشريع القانون وإقامة القضاء، وأن النبي محمداً (صلى الله عليه وسلم) ما كان إلا رسولاً لدعوة روحية قاصرة على الدين والعبادات، ولذلك لا فائدة في نظرهم بالبحث عن الأنظمة والقوانين والقضاء في الإسلام.

والواقع أن ذلك الظن لا ينطبق على الإسلام، لأنه ليس مجرد دعوة للإيمان الديني فحسب، وإنما هو أيضاً دعوة لإقامة دولة وتطبيق قانون وإرساء نظام اجتماعي عادل يغطّي جوانب الحياة البشرية[١] المختلفة.

ولما كان القضاء إحدى السلطات الرئيسة للدولة التي يدعو الإسلام إلى إقامتها، فقد اهتمت به نصوص الشريعة الإسلامية، وباشره النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) بنفسه، كما طلَبَه من بعض أصحابه، وباشره من بعده الخلفاء والقضاة المسلمون.

---

(١) يراجع في ذلك كتابنا: علم القانون والفقه الإسلامي رقم ١٣، الناشر: مؤسسة مجد (بيروت)، ١٩٩١، ص ٢٣ وما بعدها.

٢ - اهتمام كتب الفقه والتاريخ الإسلامي بموضوع القضاء:

يُعتبر موضوع القضاء في الإسلام أحد الموضوعات التي تناولتها كتب الفقه والتاريخ الإسلامي، وكان موضوع اهتمام الفقهاء والمؤرخين في العصور الإسلامية كلها، فكتبوا عنه كثيراً في مؤلفاتهم، ومن الفقهاء من عالجه في موضوع مستقل جاعلاً له كتاباً خاصاً به[١].

٣ - أهمية دراسة القضاء الإسلامي للقانونيين والشرعيين:

إن القضاء الإسلامي يمثّل في الدولة الإسلامية ومعظم الدول العربية النظام الأمثل لما تأمر به الشريعة ويحض عليه الفقه، كما أنه يُعتبر جزءاً من التراث القضائي في العالم، وينطوي على قواعد وأصول تحقق العدل والمساواة وإحقاق الحق في أرقى درجة يطمح إليها البشر.

٤ - التنظيم القضائي الإسلامي أصيل غير مقتبس:

يذهب البعض[٢] إلى أن التنظيم القضائي في الإسلام لم يضع أسسه، لا النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، ولا الخلفاء الأربعة، ولا الأُسر الأموية الحاكمة، وأنه كان حصيلة تطور طويل بطيء، وأن البحث عن أسسه يجب أن يتجه، لا إلى المحيط العربي أو إلى القرآن - كما يقول الفقه التقليدي الإسلامي-، وإنما إلى المجتمع العربي-الإسلامي الذي نشأ في البلاد التي فتحها المسلمون، والمؤسسات القضائية الأجنبية التي وجدوها أثناء الفتح والتي أبقوا عليها. ويخلص إلى القول بأن الهيكل العام للتنظيم القضائي الإسلامي، في خطوطه الكبرى، قد استُوحي من النظام القضائي البيزنطي، وأن هذا التنظيم إن كان قد انتهى إلى

---

(١) من هؤلاء: وكيع (محمد بن خلف حيان)، أخبار القضاة، ٣ أجزاء، بيروت، عالم الكتب، بدون تاريخ؛ أبو الحسن الماوردي، أدب القاضي، جزءان، مطبعة الارشاد ببغداد،١٩٧١؛ ابن ابي الدم، أدب القضاء، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٧؛ الكندي، الولاة والقضاء، بيروت، مطبعة اليسوعيين، ١٩٠٨؛ أبو الحسن النباهي المالقي، تأريخ قضاة الأندلس، بيروت، منشورات المكتب التجاري، بدون تاريخ؛ ابن حجر العسقلاني، رفع الاصر عن قضاة مصر، القاهرة، المطبعة الاميرية، ١٩٥٧؛ ابن طولون، قضاة دمشق، المجمع العلمي بدمشق، ١٩٥٦؛ محمد بن حارس الخشني، قضاة قرطبة وعلماء أفريقية، القاهرة، ١٣٧٢ هجرية؛ التستري، قضاء علي بن ابي طالب، الطبعة ١٥، بيروت؛ خير الله طلفاح، القضاء عند العرب، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٧٣؛ عطية مشرفة، القضاء في الإسلام، شركة الشرق الأوسط، ١٩٦٦؛ محمد شهير أرسلان، القضاء والقضاة، دار الارشاد، ١٩٦٩؛ عارف النكدي، القضاء في الإسلام، دمشق، ١٩٢٢؛ محمد سلام مدكور، القضاء في الإسلام، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٤؛ ظافر القاسمي، نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي (السلطة القضائية)، بيروت، دار النفائس، ١٩٧٨؛ صبحي محمصاني، المجتهدون في القضاء، بيروت، دار العلم للملايين،١٩٨٠؛ تراث الخلفاء الراشدين في الفقه والقضاء، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٤؛ عبد الكريم زيدان، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٩؛ عبد الرحمن الحميضي، القضاء ونظامه في الكتاب والسنة، جامعة أم القرى، ١٩٨٤؛ كتابنا: القضاء والعرف في الإسلام، مؤسسة مجد- بيروت، ١٩٨٦.

(٢) Milliot: Introduction à l'étude du droit musulman, Sirey, 1970, p. 693. Tyan (E). Histoire de l'organisation judiciaire en pays de l'islam, Sirey, 1938, p. 119.

اكتسابه طابعاً واضحاً من الأصالة فذلك بسبب تفاعله وتأثره بالوسط الإسلامي الذي تكوّن بعد الفتح، وبسبب احتفاظ سكان المناطق المفتوحة ببعض عاداتهم القديمة[١].

ويذهب الرأي الراجح في الفقه الإسلامي[٢]، التقليدي والحديث، إلى أن القضاء في الإسلام مؤسسة إسلامية عربية خالصة لم يَشبها شيء مما كان عند الأمم الأخرى، وأن الشريعة الإسلامية هي التي وضعت، مما جاء في القرآن والسنّة، قواعد هذه المؤسسة ونظامها. وان المسلمين اذا كانوا قد اقتبسوا بعض ما كان عند الأمم الأخرى، أو نقلوا عنها، أو قلّدوها في بعض الشؤون الادارية كالدواوين، فانهم قد طبّقوا نظام القضاء تطبيقاً إسلامياً خالصاً، دون أي نقل أو اقتباس أو تقليد[٣]. فالإسلام دين ودولة وله نظمه ومنها القضاء، وقد رسم التشريع الإسلامي خطة القضاء وأرشد إلى مبادئه قبل أن يأتي قول الله في القرآن: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**﴾ (سورة المائدة، الآية ٣)، وتَرَك التفصيل للسُّنة وعمل المجتهدين في الأمة الإسلامية، شأنه شأن الكثير من الأمور المتعلقة بالمعاملات المدنية ونظام الدولة، لأنها تتأثر بالبيئة وتتغير بتغير الزمان والمكان[٤].

والواقع أنه لا يعقل أن يكون الإسلام ديناً ودولة وقانوناً، ولا يكون له قضاء يشرف على تطبيق شريعته في معاملات الناس وتصرفاتهم القانونية إحقاقاً للحق، وتحقيقاً للاستقرار والطمأنينة، ونشراً للعدل بين الناس.

٥ - ريادة الامام علي (ع) في عِلم القضاء العادل والنموذجي

إن الدافع إلى كتابة هذه المقالة هو التطرق إلى بعض سيرة الإمام علي (عليه السلام ورضوان الله عليه) لأنه يمثّل بعد النبي (ص) أقضى القضاة في الإسلام، نظراً لفراسته في عِلم القضاء وتفرده بإرساء قواعد العدالة، واستشرافه لأصول المحاكمات، مما يُعد سبقاً في هذا العِلم، وقبل أن تعرف الأنظمة القضائية الحالية مبادئ العدالة القضائية المثالية.

٦ - منهجية البحث

إن دراسة بعض جوانب سيرة الإمام علي (ع) كأقضى القضاة في الإسلام، كما وصفه النبي الكريم (ص) تدليلاً على مكانة هذا الخليفة الجليل والإمام الراشد، إنما تستدعي معالجة الموضوع من خلال ثلاثة مباحث:

---

(١) Milliot: op.cit N 859, P. 694; Tyan: op.cit. P.138.

(٢) ظافر القاسمي، م.س، ص ٤٧؛ محمد سلام مدكور، م.س، ص ٥ و١٢؛ كتابنا: الفضلاء والعرف في الإسلام، ص ٤١-٤٢.

(٣) ظافر القاسمي، م.س، ص ٤٧.

(٤) محمد سلام مدكور، م.س، ص ٢٤.

- المبحث الأول: صفات القاضي عند الإمام علي.
- المبحث الثاني: شهادة النبي له وسمو مزاياه.
- المبحث الثالث: ذِكر بعض أقضية الإمام.

المبحث الأول
صفات القاضي عند الإمام

٧ - كتابه إلى القاضي الأشتر النخعي أقدم مدونة لصفات القاضي:

إن أقدم نص مدوّن تضمّن الصفات المطلوبة في القاضي هو الذي كتبه الإمام علي بن أبي طالب[١] حوالي عام ٤٠هـ/٦٦٠م إلى الأشتر النخعي، حين ولاه على مصر، وقد جاء فيه، بخصوص القضاء، الآتي[٢]:

«اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتك في نفسك، ممّن لا تضيق به الأمور، ولا تمحِّكه الخصوم[٣]، ولا يتمادى في الزلة، ولا يُحصر[٤] من الفيء[٥] إلى الحق إذا عرِفه، ولا تُشرف نفسه على طمع[٦]، ولا يكتفي بأدنى فهم دون أقصاه، وأوقَفَهم في الشبهات، وأَخْذهم بالحجج، وأقلهم تبرماً بمراجعة الخصم، وأصبرهم على تكشّف الأمور، وأصرمهم عند اتضاح الحكم، ممّن لا يزدهيه اطراء، ولا يستميله اغراء، وأولئك قليل».

ثم يشير إلى راتبه ومكانته فيقول:

«ثم أكثر تعاهد قضائه[٧]، وافسح له في البذل ما يزيل علته، وتقل معه حاجته إلى الناس[٨]، واعطه من المنزلة لديك، ما لا يطمع فيه غيره من خاصتك...».

٨ - النبي لم يختبر الإمام عند توليته القضاء لعلمه وعدالته:

لقد ذكر البعض أن النبي عندما قلّد الامام علياً قضاء اليمن، لم يختبره لعلمه به، لكنه نبّهه على أدب القضاء.

---

(١) ذكر ذلك ظافر القاسمي، م.س، ص ١٠٢ و ١٠٣.
(٢) مذكور نص هذا الكتاب عند ابن أبي الحديد في نهج البلاغة، المجلد الرابع، دار احياء التراث العربي بيروت، ص ١٣٠ و١٣١.
(٣) لا تمحكه الخصوم: أي لا تجعله لجوجاً في الخصومة (ابن ابي الحديد، م.ن، ص ١٣١).
(٤) لا يحصر: لا يعيا (ابن ابي الحديد، م.ن، ص.ن).
(٥) الفيء: الرجوع (ابن ابي الحديد، م.ن، ص.ن).
(٦) ابن ابي الحديد، م.ن، ص.ن.
(٧) أي تطلع على أحكامه وأقضيته (ابن أبي الحديد، م.ن، ص.ن).
(٨) وافرض له عطاء واسعاً يملأ عينه ويتعفف به عن الرشوة (م.ن، ص.ن).

وقد أوجب العلماء التحقيق عن المرشح لمنصب القضاء قبل تعيينه، وربما أضافوا إلى التحقيق «الاختبار» في بعض الأحوال.

فقد جاء عند البعض : «انه يشترط في المولّي (أي مرجع التعيين) أن يكون عارفاً بتكامل شروط القضاء في المولّى (أي المرشّح للقضاء) ليقع العقد (أي مرسوم التعيين) صحيحاً بعد معرفته به. فان عرف تكاملها فيه جاز أن يقتصر على علمه به، وان لم يُعرف تكاملها فيه سأل عنه. فان استفاض الخبر بمعرفته كانت الاستفاضة أوكد من الشهادة فلم يُحتج معها إلى الاختبار، «وان لم يُسْتفض به الخبر، جاز أن يُقتصر فيه على شهادة عدلين بتكامل شروط القضاء فيه، من أصول وفروع. فاذا عرف صحتها من أجوبته قلّده حينئذ. فان النبي اختبر معاذاً حين قلّده قضاء اليمن، ولم يختبر علياً عند تقليده لأنه اخبر منه بمُعاذ»[١].

وقد ذكر البعض أنه: «إذا عرف (المرشح للقضاء) ذلك (أي القرآن والسنة وأقاويل السلف والقياس) صار من أهل الاجتهاد وجاز له أن يفتي ويقضي. ومن لم يعرف ذلك لم يكن من أهل الاجتهاد، ولم يجز له أن يفتي ولا يقضي، والعلم بأنه من أهل الاجتهاد يحصل بمعرفة متقدمة وباختياره ومساءلته»[٢].

وجاء في شرح أحكام المادة ١٧٩٢ من مجلة الأحكام العدلية: أنه لما كان القضاء ذا أهمية عظمى، فيجب على أولياء الأمر الذين لهم سلطة نصب القاضي أن يتفحصوا الأهل للقضاء وينصبوه، وقد ورد عن النبي قوله: «من قلد إنساناً عملاً وفي رعيته من هو أولى منه، فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين».

وجاء في شرح المادة ١٧٩٣ من مجلة الأحكام العدلية أنه ابتداءً من سنة ١٣٣١ هـ مُنع توجيه القضاء لغير المأذونين من مدرسة القضاء، لأنه ليس من اللائق تقليد القضاء للجاهل العدل والعالم غير العدل.

المبحث الثاني
شهادة النبي للامام ومزاياه القضائية

٩ - شهادة النبي والصحابة على صحة قضاء الامام:

لقد شهد النبي أن: «القضاء كما يَقضي علي، أو أقضى أمتي علي، أو أقضاكم علي». وشهد الصحابة، ومنهم عبد الله بن مسعود وأبو هريرة، بأن علياً كان أقضى أهل المدينة،

(١) الماوردي، أدب القضاء، ج ١، ص ١٧٥-١٧٦.
(٢) من. ن. ص. ن.

وقال عمر عنه: «أقضانا علي»، وكان يتعوذ بالله من معضلة تحدث له وليس لها أبو الحسن فيقول: «لولا علي لهلك عمر»[1]. وقيل لعطاء: «أكان من أصحاب محمد أحد أعلم من علي؟ قال: «والله ما أعلمه». وكان معاوية يكتب فيما ينزل عليه ليسأل له علي بن أبي طالب عنه، فلما بلغه قتله قال: «ذهب العلم بموت علي». ومن كلام ضرار فيه، وقد طلب منه معاوية وصفه بعد وفاته فقال: «كان، والله، بعيد المدى، شديد القوى، يقول فصلاً، ويحكم عدلاً، يتفجر العلم من جوانبه، وتنطق الحكمة من نواحيه»[2].

وحكم الإمام علي بين الناس، ولما خرج إلى البصرة استخلف عبد الله بن عباس على المدينة، وولّى أبا الأسود الدؤلي إمارة البصرة وقضاءها، وكلّفه بوضع كتاب في أصول النحو، ثم عزله بعد مدة لثرثرته، لأن «كلامه كان يعلو على كلام الخصمين».

وكان أمير المؤمنين علي يتعهد الولاة والقضاة بالإرشادات والتوجيهات[3]، وقد تحدثت كتب القضاء والفقه والتاريخ عن اجتهاد هذا الإمام القاضي، وعن أحكامه التي اتصفت بالفطنة والذكاء والدقة وصواب التفكير، وأدت إلى إحقاق الحق وإقامة العدل[4].

١٠ – الإمام أول من جلس لقضاء المظالم الادارية:

قضاء المظالم أو القضاء الإداري هو سلطة قضائية تنظر في ظلامات الأفراد والجماعات من الولاة والجباة والحكام، وأبناء الخلفاء والأمراء والقضاة. وكان بعض ما يختص بنظره قاضي المظالم ما لا يحتاج إلى ظلامة متظلم، وإنما ينظره من تلقاء نفسه: مِثل تعدي الولاة على الأفراد أو الجماعات من الرعية، وجور الجباة فيما يجبونه من الأموال، وردّ ما اغتصبه ولاة الجور وأصحاب النفوذ والبطش. وبعضها موقوف نظره على طلب من المتظلم: مِثل تظلم المرتزقة من نقص أرزاقهم أو تأخرها عنهم وإجحاف النظر بهم، وتنفيذ أحكام القضاة التي تعذّر تنفيذها لعلو قدر المحكوم عليه وعظم خطره[5].

وأغلب هذه الأمور تتعلق بمقاضاة رجال الدولة، كما تتعلق بتظلم موظفي الدولة من تعسف رؤسائهم، ولهذا فهو أشبه ما يكون بالناحية الغالبة على اختصاصاته بالقضاء الإداري[6].

---

(١) صبحي محمصاني، تراث الخلفاء الراشدين، م.س، ص ١٦٢.
(٢) النباهي الاندلسي، تاريخ قضاة الأندلس، م.س، ص ٢٣.
(٣) صبحي محمصاني، تراث الخلفاء الراشدين، م.س، ص ١٦٦.
(٤) يراجع في ذلك: التستري (محمد تقي)، قضاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، م.س.
(٥) ابو الحسن الماوردي، الاحكام السلطانية، ص ٨٩ وما بعدها.
(٦) محمد سلام مدكور، م.س، ص ١٤٢؛ ظافر القاسمي، م.س، ص ٥٦٩ حتى ٥٧٤.

ومن شروط الناظر في المظالم أن يكون جليل القدر، نافذ الأمر، عظيم الهيبة، ظاهر العفة، لأنه يحتاج في نظره إلى سطوة الحماة وتثبيت القضاة[١].

وقضاء المظالم عُرف من قديم، فقد كان ملوك الفرس يرونه من قواعد الملك وقوانين العدل الذي لا يعم الصلاح الا بمراعاته، وأدرك العرب في الجاهلية ما له من أهمية، فعَقدت قريش حلفاً على رد المظالم وانصاف المظلوم من الظالم[٢].

وكان أول من جلس للمظالم من الخلفاء المسلمين الامام علي بن أبي طالب، وأول من خصص يوماً للمظالم عبد الملك بن مروان. وكان قضاء المظالم يُعقد أولا في المساجد، كغيره من المحاكم القضائية، ثم بنى بعض الملوك له ديواناً، ومنهم من خصص له بناء مستقلاً وسماه دار العدل[٣].

١١ - إيمانه بمبدأ القضاء عند سائر السلطات:

ويشهد على استقلال القضاء في الإسلام خضوع الخلفاء في خصوماتهم لصلاحية القضاء، اذ انه لم يكن للخليفة أو للامام أن يقضي لنفسه، كما لا يجوز له أن يشهد لنفسه. لذلك لجأ الخلفاء في خصوماتهم إلى سلطة القاضي وكانوا لا يرون أي نقيصة أو غضاضة في ذلك، بل كان ذلك يصمهم بالعدالة والنزاهة ويضمن للرعية المساواة.

ومن الأمثلة المثالية على ذلك[٤]، قضية للإمام تتعلق بفقده درعه. فقد رُوي أن الإمام علياً، لمّا رجع من قتال معاوية وجد درعه المفقود بيد رجل يهودي كان يسعى لبيعها، ولما أصر هذا أن الدرع له، اختصم الاثنان أمام القاضي شُريح، فطلب القاضي من الإمام علي أن يُثبت دعواه. فأتى بخادمه قنبر وابنه الحسن شاهدين. فرفض القاضي شهادة الابن لوالده، فقال علي: «سبحان الله» رجل من أهل الجنة لا تجوز شهادته، سمعت رسول الله يقول: الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة». ولما أصر القاضي على موقفه طلب علي من اليهودي أن يأخذ الدرع، لأنه لم يكن له شهود غير من ذَكَر. فما كان من المدعى عليه إلا أن تأثّر بهذا العدل وباحترام علي لاستقلال القضاء، فقال: «أشهد أن الدرع له، وأن دينكم هو الحق، قاضي المسلمين يحكم على أمير المؤمنين ويرضى. أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله»، فسرّ الامام علي بإسلام اليهودي فدفع إليه الدرع تبرعاً، ثم توجه هذا مع علي، يقاتل معه في النهروان حتى استُشهد.

---

(١) ابو الحسن الماوردي، الاحكام السلطانية، ص ٨٦.

(٢) محمد سلام مدكور، م.س، ص ٨٧.

(٣) م.ن، ص ١٤٥.

(٤) ذكر ذلك: صبحي محمصاني، تراث الخلفاء الراشدين، م.س، ص ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠.

١٢ - عدم قبوله التمييز في مجلس القضاء:

وشبيه بما ذُكر أن رجلاً ادعى على الإمام علي، إذ كان في مجلس عمر، فالتفت عمر إلى الإمام علي وقال له: «قم يا أبا الحسن، فاجلس مع خصمك». فقام الإمام علي، فجلس معه، وتناظرا. ثم انصرف المدعي، ورجع علي إلى محله، وهو ممتقع اللون. ولما سأله عمر عمّا به، أجاب: «كنّيتني بحضرة خصمي. هلا قلت: قُم يا علي، فاجلس مع خصمك». فاعتنق عمر علياً، وقبّل وجهه، وهو يقول: «بأبي أنتم، بكم هدانا الله، وبكم أخرجنا من الظلمة إلى النور»[1].

١٣ - عدم استقباله الخصم دون غريمه:

يقول الشافعي[2] إنه لا ينبغي للقاضي أن يضيّف الخصم دون صاحبه. فإذا أمسى الخصمان عند القاضي، أو كانا غريبين، لم يَجز أن يضيف أحدهما دون الآخر، لما فيه من ظهور الممايلة.

وروي أن رجلاً نزل بعلي بن أبي طالب، فقال له الإمام علي: أَلَكَ خصم؟ قال: نعم. قال: تحوّل عنا، فإني سمعت رسول الله يقول: لا تضيّفوا أحد الخصمين إلا ومعه خصمه. فلذلك لم يجز أن يضيّف أحدهما، وقيل له: إما تضيفهما معاً أو تصرفهما معاً.

١٤ - تحليفه اليمين للشهود وسماعهم على انفراد كما الحال الآن:

من شروط قبول الشهادة أن يكون الشاهد عدلاً ومحايداً[3]. وإذا كان الظاهر هو العدالة في الناس، إلا أن هذا لا يمنع القاضي من وجوب البحث والتحري عن حقيقة عدالة الشاهد، كما كان يفعل الخليفة عمر. حيث كان يسأل الشاهد عن معرفته بالمدعي، وعن ظروف ذلك. وكان يلجأ إلى تزكية الشاهد إذا اقتضى الأمر، وذلك بالتحقيق عن عدالته.

وكان بعض الخلفاء الراشدين يحلّفون الشاهد اليمين للتثبت من عدالته. فقد رُوي ذلك عن الإمام علي في إحدى الروايتين عنه.

وحكي أن سبعة خرجوا في سفر ففُقد واحد منهم، فجاءت امرأته إلى علي بن أبي طالب تدّعي عليهم قتله، ففرّقهم وأقام كل واحد منهم إلى سارية (ووكّل به رجلاً)، واستدعى أحدهم وسأله فأنكر، فقال علي (الله أكبر) فظنّوا حين سمعوا تكبيره أنه كبّر على إقرار

---

(١) م.ن، ص ١٥٩.

(٢) الماوردي، أدب القاضي، ج٢، رقم ٣٠٣٣ حتى ٣٠٣٦، ص ٢٦٤ و٢٦٥.

(٣) م.ن، رقم ١٨٧٤، ص ١٧ و١٨.

الأول، ثم استدعاهم واحداً بعد واحد، فأقرّوا، فقال الأول: أنا ما أقررت. فقال: قد شهد عليك أصحابك.

١٥ - التدقيق في القضية قبل اصدار الحكم:

كان من الأعرا ف القضائية الإسلامية أن يكون إلى جانب القاضي فقهاء يستشيرهم إذا لم يستطع الوصول إلى الحكم بسهولة ويسر، وذلك مراعاة لعدم تعطيل مصالح المتقاضين بتأخير الفصل في قضاياهم[١]. وكان أبو بكر يستشير الثلاثة الراشدين، كما فعل في ميراث الجدة. وكان عمر، مع تهيّب الناس له، ألين من غيره في تقبّل الحق واستشارة العلماء فيما ينزل به من الطوارئ. وبوجه خاص، كان الإمام علي يتأمل القضية التي تُرفع إليه شهراً، ويستشير فيها، قبل الوصول إلى استثبات الحكم الشرعي[٢]. غير أن رأي هؤلاء العلماء المستشارين غير ملزِم للقاضي المستشير. فله أن يأخذ به أو يخالفه، بل إنه يُحرّم عليه أن يأخذ برأي غيره إذا انتهى هو إلى قرار أثناء بحثه ومشاورته للفقهاء[٣].

١٦ - استشرافه لطرق الطعن في الأحكام:

الأصل في الأحكام القضائية أن تكون حاسمة للنزاع وأن تكون لها حجيتها وقوتها، ويلتزم بها طرفا النزاع. غير أنه لما كان هناك احتمال خطأ القاضي في حكمه ومجانبته الحق في اجتهاده، جاز لقاضي القضاة أو من يستخلفه عنه أن ينظر في أحكام قضاته فيُبطل منها ما يحتاج إلى إبطال، ويعدّل ما يحتاج إلى التعديل، ويصدّق منها ما كان صحيحاً[٤].

ويذكر البعض[٥] أن الإمام علي بن أبي طالب عُرضت عليه قضية في اليمن، فقال: «أقضي بينكم، فإن رضيتم فهو القضاء، وإلا حجزت بعضكم عن بعض حتى تأتوا رسول الله ليقضي بينكم». فلما قضى الإمام علي بينهم أبَوا أن يتراضوا وأتوا الرسول أيام الحج وعرضوا عليه خصومتهم وكيف قضى علي فيها، وأن هذا الحكم غير سليم في نظرهم. وبعد أن سمع الرسول منهم مقالتهم أجاز قضاء علي، وقال: «هو ما قضى بينكم».

---

(١) محمد بن حسين الشيباني، مذكور عند مدكور، م.س، ص ٥٠.

(٢) صبحي محمصاني، تراث الخلفاء الراشدين، م.س، ص ١٧٨-١٧٩.

(٣) البدائع، ج٧، ص ٥، مذكور عند مدكور، ص ١٠٦ هامش رقم ٣.

(٤) في القانون الوضعي الحالي يباح التظلم من الأحكام بطريق الطعن فيها، ويكون الطعن عادة لدى محكمة أخرى، وحينئذ توصف المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بأنها محكمة الدرجة الأولى، والمحكمة التي تنظر الطعن توصف بأنها محكمة الدرجة الثانية أو المحكمة الاستئنافية. وقد يسمح بالطعن بالحكم الاستئنافي أمام محكمة النقض. فإباحة الطعن في الأحكام هي إذن أساس تدرج القضاء. على أن الحكم إذا كان غيابياً فإنه يقبل الطعن فيه بطريق الاعتراض، كتابنا: القضاء والعرف في الإسلام، ص ١٣٦-١٤٠.

(٥) محمد سلام مدكور، م. س، ص ٥٨.

ففي هذه القضية دليل على أن الطعن في الأحكام عُرف في الشريعة الإسلامية وعُمل به فعلاً، إذ ما جرى إنما هو أشبه باستئناف الحكم أمام مرجع أعلى ممّن أصدر الحكم، فتُنظر الدعوى من جديد ويُفسخ الحكم أو يُبطل أو يُعدّل أو يصدّق. فالإمام علي لما قال: «حتى تأتوا رسول الله» لم يقصد اللجوء إلى الرسول باعتباره حاكماً للمسلمين ومشرفاً على تنفيذ الأحكام، بل باعتباره قاضياً أعلى، وهذا يُستفاد من قول علي : «ليقضي بينكم»، وكذلك من إعادة عرض الخصومة على الرسول، وقول الرسول بعد النظر في القضية مجدداً «هو ما قضى بينكم»، وهذا في معنى تأييد وتصديق الحكم المستأنف إلى الرسول[١].

المبحث الثالث
أمثلة من أقضية الامام

١٧- نماذج عن أقضية الإمام في بعض القضايا

نحن هنا نذكر بعض الأمثلة عن تلك القضية اختارها الدكتور صبحي المحمصاني في كتابه «تراث الخلفاء الراشدين»[٢]، على أن نذكر غيرها في مواضع أخرى:

منها قضية نسب: ادّعى غلام أمام عمر على امرأة أنها أمه. فجاءت المرأة بنفر شهدوا بأنها لم تتزوج وأن الولد كاذب. فأمر عمر بضرب الدعي حد القذف. فعَلم الإمام بذلك، فتدخّل وعرض على الغلام أن يتزوج المدعى عليها. فصرخت المرأة «الله الله، هو النار، والله ابني». ثم أقرّت أن أهلها زوجوها زنجياً دون رضاها، فحملت منه هذا الغلام، وذهب الزوج غازياً فقُتل، وبعثت هي بالولد إلى قوم نشأ بينهم وأنفت أن يكون ابنها، فحكم علي بثبوت نسب الغلام وبإلحاقه بالمدعى عليها[٣].

وقضية قتل: ادّعى شاب لدى الإمام علي أن أباه ذهب في سفر، وأنهم لما عادوا زعموا أن والده مات ولم يترك له شيئاً من المال، وأن القاضي شريحاً استحلفهم وأخلى سبيلهم. فأمَر أمير المؤمنين علي بتوكيل شرطيين بكل من المدعى عليهم لمنعهم من الاختلاط فيما بينهم. ثم استجوب كلاً منهم على حدة عن تفصيلات يوم خروجهم، ومكان نزولهم وعلة موت رفيقهم وكيف أُصيب بماله وكيف دُفن وأين، وما شاكل من الأسئلة الدقيقة، فكانت الأجوبة متناقضة، فأمر بسجنهم فظن كل منهم أن صاحبه قد أقرّ، فأقرّوا عندئذٍ جميعاً

(١) م.ن، ص ٢٣.
(٢) صبحي المحمصاني، تراث الخلفاء الراشدين، م.س، ص ١٨٢-١٨٣.
(٣) وهذه القضية مذكورة أيضاً بالتفصيل عند التستري، م.س، ص ٩ و ١٠.

بحقيقة القضية، وبالنتيجة حكم الإمام بتغريمهم بالمال وبإعدامهم قصاصاً[١]. فهذه القضية تثبت جواز تفريق المدعى عليهم لأجل التحري والاستقصاء عن الحقيقة، وتثبت أيضاً أن الإقرار الناتج عن ذلك يعتبر صحيحاً غير مشوب بالإكراه[٢].

وقضية من مكر النساء: كانت امرأة تهوى شاباً لا يبادلها الهوى، فصبت بياض بيض على ثوبها وبين فخديها، واشتكت إلى عمر، صارخة أن الشاب غلبها على نفسها وفضحها بين أهلها مشيرة إلى الآثار التي افتعلتها، فأنكر الشاب الدعوى، وأحال عمر القضية إلى الإمام علي، فأمر علي بماء حار، صبه على الثوب فجمد ذلك البياض، وهكذا ظهرت الحقيقة بفطنته ودقة بصره، فقام ذلك مقام التحليل الكيماوي. وبالنتيجة زجر الإمام المرأة فاعترفت بحيلتها وقضى برد دعواها[٣].

وحادثة لُغز وتورية: وهي أن عمر بن الخطاب لقي حذيفة بن اليمان، فقال له: كيف أصبحت يا ابن اليمان؟ فقال: أصبحت والله أكره الحق وأُحب الفتنة وأشهد بما لم أره، وأحفظ غير المخلوق، وأُصلي على غير وضوء، ولي في الأرض ما ليس لله في السماء، فغضب عمر من قوله وأمر بسجنه، ولمّا بلغ أمره الإمام علياً، قال لعمر إن الرجل صادق، فقد كان يقصد أنه يكره الموت وهو حق، ويحب المال والولد وهما فتنة، لقوله تعالى: «إنما أموالكم وأولادكم فتنة»، ويشهد بالوحدانية والموت والبعث والقيامة والجنة والنار والصراط ولم يرَ ذلك كله، ويحفظ القرآن كتاب الله وهو غير مخلوق، ويصلي على رسول الله على غير وضوء والصلاة عليه جائزة، ويَقصد أن له زوجة وولداً والله تعالى لا زوجة له ولا ولد، فقال عمر: كاد يهلك ابن الخطاب لولا علي[٤].

ومنها كذلك قضايا تتعلق بتعيين خبراء أو أطباء شرعيين وامتناع العقاب لانتفاء المسؤولية بالاكراه والجنون، وهي أمور تدخل في باب أصول المحاكمات الجزائية وقانون العقوبات، ننتقي منها الآتي: فقد رُوي أنه أُتي أمير المؤمنين بامرأة بكر زعموا أنها زنت، فأمَرَ النساء فنظرن إليها فقلن هي عذراء، فقال: ما كنت لأضرب من عليها خاتم من الله، وكان يجيز شهادة النساء في مثل هذه. ورُوي عنه أيضاً أنه أُتي بامرأة مع رجل قد فجَرَ بها، فقالت: استكرهني والله يا أمير المؤمنين فدرأ عنها الحد. ورُوي أن عمر أُتي بامرأة مجنونة

---

(١) م.ن، ص ٢١، ٢٢ و٢٣.

(٢) صبحي محمصاني، تراث الخلفاء الراشدين، م.س، ص ١٨٣.

(٣) م.ن، ص ١٦.

(٤) التستري، م.س، ص ١١٠.

حبلى قد زنت، فأمر عمر برجمها، فقال علي له: يا عمر أما سمعت رسول الله يقول: رُفع القلم عن ثلاثة: ومنهم: المجنون حتى يبرأ.

وفي نهاية هذه السيرة العطرة لهذا الإمام الخليفة الجليل، المتربي في بيت النبوة، والمؤمن بها منذ كان طفلاً، والذي ضحّى بحياته لينقذ ابن عمه النبي المختار عندما نام بدلاً عنه، عندما أجمع كفّار قريش على قتله، وتأدب بأدب الرسول، وتفقّه على يديه وعمل على تطبيق شريعته وسننه، وإقامة العدل وإحقاق الحق، والحفاظ على وحدة الصحابة، ونكران الذات إعلاءً لكلمة الله العليا وإرساءً لرسالة رسوله الكريم، فصدق الرسول عندما وصف ابن عمه الإمام بأنه أقضى قضاة أمته، لأن الرسول لا ينطق عن الهوى إن هو إلاّ وحي يوحى.

وآخر الكلام والدعاء أن الحمد لله على أنه اجتبى لرسوله الكريم الصحابة الراشدين الهادين المهديين، ومنهم هذا الإمام الخليفة الراشد والقاضي الأول العادل، جعله الله في أعلى العليين مع زمرة الأنبياء والمرسلين والكرام البررة، وحسن أولئك رفيقاً.

مصدر القوة الملزمة
للقواعد القانونية والشرعية

أ. د. علي محمد جعفر

أستاذ مادة قانون العقوبات الخاص

الجامعة الإسلامية في لبنان

تمهيد:

لا شك بأن اختلاف مصدر القواعد القانونية يؤدي إلى البحث في تباين أساس الإلزام المتعلق بها، وهذا الأمر يظهر بوضوح عند المقارنة بين أحكام التشريعات الوضعية وأحكام الشرائع الدينية بوجه عام والشريعة، الإسلامية بوجه خاص.

ففي مجال التشريعات الوضعية تعددت وجهات النظر حول أساس الالتزام بالقواعد القانونية والشرعية، بينما بالنسبة للشريعة الإسلامية فلم يثر الأمر تلك الأهمية ولم يخضع لنقاش وجدل واختلاف حول أساس الإلزام بأحكامها، لأن هذه الأخيرة مصدرها اللّه عز وجل، والنصوص الواردة توجب بشكل صريح وجوب التقيد بها، ولكن هذا الإلزام يتقيد بنظر الفقهاء بحسب ما إذا كان الملتزم مسلماً أو ذمياً أو مستأمناً.

فالمسلم يلتزم بالقواعد الشرعية لأن اللّه شرّع هذه القواعد وأمر باتباعها، سواء كان يقيم في دار الإسلام أو في أي مجتمع آخر لا يطبق قواعد الشرع الإسلامي، فيقول تعالى: ﴿**اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلاَ تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ**﴾ (سورة الأعراف، الآية ٣).

أما الذمي، فأساس التزامه عقد الذمة الذي يعطيه حق الإقامة الدائمة في دار الإسلام، ويلزمه بالقواعد الإسلامية في كل ما لا تتناوله عقيدته الدينية.

أما المستأمن، فأساس التزامه هو الأمان الذي تمنحه له الدولة الإسلامية في إقامته، وبالتالي تمتعه بحقوق وفرض بعض الالتزامات عليه، وسنبحث في أساس الإلزام في القواعد القانونية والشرعية في الفقرات التالية:

الفقرة الأولى: مصدر القواعد يشكل أساس قوتها والالتزام بها

يرى بعض فلاسفة القانون الوضعي أن أصل القانون هو إرادة السلطة الحاكمة، فهي التي تضع القوانين، وهي التي تملك صلاحية إلزام الناس بأحكامها، وما تأمر به هو الحق والعدل، ومن يخالف هذه الإرادة يتعرض للجزاء، وهذا الأخير هو الذي يميز القواعد القانونية عن القواعد الأخرى في المجتمع، كالقواعد الأخلاقية والدينية.

وأبرز ما يتصف به هذا الاتجاه هو اعتبار التشريع المصدرَ الوحيد للقانون، ومن خلاله تظهر إرادة السلطان أو الحاكم، ومن ثم لا مجال للاعتراف بالقوانين الدستورية لأنها تنظم علاقة الحاكم بالمحكومين، والحاكم لا يمكن أن يخضع لسلطة أعلى باعتباره صاحب السلطان للدولة، كما أنه لا مجال للاعتراف بالقانون الدولي العام لعدم وجود سلطة عليا تستطيع أن تصدر أمراً أو نهياً للدول وتجبرها على احترام أحكامه، كما أن تفسير التشريع يجب أن يكون القصد منه الكشف عن إرادة المشرع بصرف النظر عن الظروف المتغيرة عند تطبيق التشريع، وقد برز هذا الاتجاه بشكل خاص عند هوبز وهيجل واوستن[١].

هذا الاتجاه، الذي عرف بإرادة الحاكم كأساس للقانون أو بالنظرية الاستبدادية، ترك أثره في فرنسا في القرن التاسع عشر عقب صدور مجموعات نابليون، فظهرت مدرسة شراح المجموعة المدنية وأطلق عليها مدرسة التزام النص أو مدرسة الشرح على المتون، وتوسعت في شرح المجموعة المدنية الفرنسية، واعتبرت التشريع المصدر الرسمي والوحيد للقانون، وأضفت على نصوصه قدسية كبيرة.

وبالرجوع إلى أحكام الشريعة الإسلامية، نرى أن الالتزام بها يقوم على أساس مصدرها الإلهي، فمرجع القواعد الشرعية هو الله العادل الحق الذي له وحده الكمال المطلق، وبالتالي يتعين الالتزام بأوامره ونواهيه كونها لا يمكن أن يشوبها الخطأ وشرعت من أجل مصلحة الإنسان وبناء مجتمع فاضل خال من الفساد والانحراف والرذيلة.

وقد اقتصرت مصادر الأحكام في عهد الرسول على ما تنزل بالوحي الإلهي بالكتاب والسنة، وبرز الاجتهاد بالرأي في المراحل التالية بالاستناد إليهما، وظهر التمييز نتيجة لذلك بين الدليل النصي والدليل العقلي.

فالأحكام المتعلقة بصيغ النصوص قد تكون ذات دلالة قطعية أو ذات دلالة ظنية،

---

(١) هوبز فيلسوف انجليزي (١٥٨٨– ١٦٣٩) اشتهر بنظرية العقد الاجتماعي. وهيجل فيلسوف الماني (١٧٧٠– ١٨٣١)، رأى بأن الدولة أيضاً كيان أخلاقي تتجذر غاياته في شبكة من العلاقات المتداخلة التي تنقل رغبات كل فرد مهما كانت. وجون أوستن، فقيه إنجليزي (١٧٩٠– ١٨٥٩)، أشهر من نادى بهذه النظرية من خلال محاضراته في علم القانون في جامعة لندن.

فالنصوص من الطبيعة الأولى لا مجال للاجتهاد فيها، والواجب يقضي باتباع حكم النص فيها بعينه، كأنصبة أصحاب الفروض من الورثة، وعدد الجلدات في حد الزنا وحد القذف. والنصوص من الطبيعة الثانية تحتمل الدلالة على حكم أو أكثر في حدود فهم المراد بالنص وترجيح المعنى الذي يقتضيه المنطق، كالمسائل المختلفة المتعلقة بالإدارة وتنظيم الاقتصاد والمعاملات، بما لا يتعارض مع مبادئ العدل والمساواة والوفاء بالعقود وتحريم الربا وأكل أموال الناس بغير وجه حق، وهي مسائل نظمتها أحكام الشريعة الإسلامية بما يتناسب مع كل زمان ومكان.

وهكذا نرى أن المدارس الفقهية الوضعية، وخصوصاً تلك التي تعتمد في إرجاع أصول القواعد القانونية إلى التشريع وحده، قد تتفق في بعض جوانبها مع ما قررته أحكام الشريعة الإسلامية في هذا النطاق، ولكن هذه الأخيرة تختلف معها في أمور جوهرية متعددة.

فأحكام الشرع صالحة لكل زمان ومكان، ومن ثم لا يجوز تعديل النصوص ذات الدلالة القطعية الواردة في القرآن والسنّة، هذا على خلاف التشريعات الوضعية التي يستطيع المشرع أن يعدلها أو يلغيها بصورة كلية أو جزئية في أي وقت.

كما أن أساليب بيان الأحكام في الشريعة الإسلامية أتت بخصائص معينة مزودة بمعاني الترغيب والترهيب، وهذا من شأنه أن يبعث في نفوس المخاطبين بها القناعة والارتياح ودواعي الخوف من العقاب في الدنيا والآخرة، وهذا الأمر تفتقد إليه التشريعات الوضعية.

وقد صيغت، بناء على هذه الأسس، مقاصد الشريعة وقواعدها الكلية، كرفع الحرج ودفع الضرر وسد الذرائع، كما انطلق الاجتهاد بالرأي لمواجهة الأحوال والوقائع المستجدة، فظهرت الأدلة العقلية كالإجماع والقياس والاستحسان والمصالح المرسلة إلى جانب الأعراف، واتصافه – أي الاجتهاد - كعلم قائم على أصول واضحة ومحددة ومستنبطة من نصوص الكتاب والسنّة، وهذه المزايا والخصائص تخلو منها المدارس التشريعية الشكلية.

الفقرة الثانية : مبادئ العدالة أو القانون الطبيعي

يقوم مذهب القانون الطبيعي على أساس وجود قانون ثابت لا يتغير في الزمان أو في المكان ويكشف عنه العقل السليم، وهو القانون الأمثل الذي يتعين على القوانين الوضعية السير على نهجه، وبالتالي كلما اقتربت منه كلما كانت أقرب إلى الكمال.

وعند اليونان فرَّق سقراط بين القوانين الوضعية والقوانين الطبيعية، ولاحظ سمو هذه الأخيرة، ورغم ذلك، فقد أكد على واجب الفرد في إطاعة القوانين التي تسنها الدولة حتى

لا يؤدي الأمر إلى عصيان القوانين الوضعية العادلة. ولكن هذه الفكرة ظهرت بشكل أوضح عند المدرسة الرواقية التي نادت بوجود قانون طبيعي يحكم العالم، ويجب على الجميع احترامه لأنه قائم على أساس وحدة الطبيعة الإنسانية.

وقد تأثر فقهاء الرومان بفكرة القانون الطبيعي، ورأى جستنيان[١] بأنه من وضع الخالق وليس من صنع البشر، ومن ثم يتعين الالتزام بأحكامه. ورأى غايوس بأن القانون الموافق للعقل والفطرة السليمة، هو قانون مطابق للعدل والخير، ولا يستمد قوته من الجزاء المادي في حال مخالفته بل من سمو مبادئه[٢].

وبانتشار الديانة المسيحية، كان لا بد أن تترك بصماتها على فلسفة القانون الطبيعي. وقال رجال الدين المسيحيون بأن المبادئ السامية والعادلة التي يجب أن تحكم علاقات الناس تصل إلينا عن طريق الوحي، وليس عن طريق العقل وخلط البعض بين القانون الطبيعي والقانون الإلهي[٣].

ولكن بعض فلاسفة الكنيسة ميَّزوا بين القانون الإلهي والقانون الطبيعي. فالقديس توماس الاكويني[٤] فرق بين القانون الأزلي وهو مشيئة الله ولا يمكن الوصول إليه إلا عن طريق الوحي، والقانون الطبيعي وهو القدر من القانون الأزلي الذي استطاع الإنسان أن يصل إليه بعقله، وهناك القانون البشري وهو من وضع الإنسان وينبغي أن يكون مستمداً من القانون الطبيعي وغايته تحقيق الخير العام. وفي حال تعارض القانون البشري (القانون الوضعي) مع القانون الطبيعي فإننا لا نستطيع عدم احترام الأول حتى لا تشيع الفوضى في المجتمع؛ وإذا خرج القانون الوضعي على القانون الأزلي فيتعين إتباع هذا الأخير لأنه مصدر لكل القوانين الصحيحة.

ومن خلال عصر النهضة وبروز سيادة الدولة الحديثة واستقلالها عن الكنيسة، ظهر بعض المفكرين ينادي بسيادة الدولة المطلقة، ومن هؤلاء ميكيافيلي الذي رأى في كتابه «الأمير» سنة ١٥١٣ بأن للحاكم الحق في أن يلجأ إلى الخديعة والقوة من أجل تثبيت سلطانه لأن الغاية تبرر الوسيلة، ولا يجوز أن يتقيد الحاكم بالقانون الخلقي لأن سيادة الدولة تعلو على ذلك القانون. كما أن جان بودان رأى في كتابه الجمهورية (١٥٧٧م) بأن الحاكم وإن كان يخضع للقوانين الخلقية والطبيعة، فهو لا يخضع للقوانين العادية لأنه هو مصدر هذه القوانين، فليس للأفراد أي حق في مواجهة الحاكم صاحب السيادة.

---

(١) مدونة جستنيان، ترجمة عبد العزيز فهمي، ص ٦.

(٢) انظر د. علي محمد جعفر، نشأة القوانين وتطورها، بيروت، مجد ٢٠٠٢، ص ١٣٨ وما بعدها.

(٣) ومن بينهم القديس أوغسطين (٣٥٤م- ٤٣٠م).

(٤) توماس الأكويني (١٢٢٥م- ١٢٧٤م).

ومثل هذه الأفكار المتضمنة كبت الحريات الفردية من ناحية، وإثارة الفوضى في العلاقات بين الدول من ناحية أخرى، أدت إلى بروز اتجاهات أخرى مناقضة لها، وكان أبرزها للعالم الهولندي جروسيوس (١٥٨٣م- ١٦٤٥م) الذي اعتبر زعيم مدرسة القانون الطبيعي في الأزمنة الحديثة، ورأى في كتابه «الحرب والسلام» الذي نشره سنة ١٦٢٥م بأنه بعد زوال سيطرة السلطة البابوية والإمبراطورية ونشوء الدول المستقلة، كان لا بد من وضع قواعد تنظم العلاقة فيما بينها على أساس المساواة وتبعاً لفلسفة القانون الطبيعي، ومن ضمنها احترام العقود والتعهدات التي تعتبر أساساً تقوم عليه قواعد القانون الدولي العام، كما اعتبر أن القانون الطبيعي سابق على الدولة نفسها، وعلى المشرع أن يستقي منه أحكامه ويسير على هديه.

الثورة الفرنسية وفكرة القانون الطبيعي:

استعان الفلاسفة في القرنين السابع عشر والثامن عشر بفكرة القانون الطبيعي لتنظيم علاقة الفرد بالدولة عبر ما عرف عندهم بالعقد الاجتماعي. فالكاتب الإنجليزي هوبز يرى بأن الأفراد اتفقوا فيما بينهم على الخضوع للحاكم، وتنازلوا له عن حقوقهم وحرياتهم الطبيعية، وبالتالي عليهم احترام هذا العهد وعدم الرجوع عنه.

أما الكاتب لوك فيرى بأن العقد أبرم بين الشعب والحاكم على أساس نزول الأفراد عن جزء من حقوقهم الطبيعية، وبالتالي يبقى الجزء الآخر قيداً على سلطة الحاكم لا يجوز المساس به.

ورأى روسو أن العقد أبرم بين أفراد الشعب جميعاً، وفيه تنازل الشعب عن جزء من حرياته الأساسية ليستعيض عنها بحريات مدنية، ووكل أمر الإشراف عليها للحاكم فإذا أخل بواجباته أمكن عزله.

ولما جاءت الثورة الفرنسية تأثر رجالها بفكر روسو، واعتنقوا فكرة القانون الطبيعي كقيد على مبدأ السيادة. وقد ورد في إعلان حقوق الإنسان الصادر سنة ١٧٨٩ في مادته الثانية بأن الغاية من كل مجتمع سياسي هي المحافظة على حقوق الإنسان الطبيعية الأبدية، وهذه الحقوق هي الحق في الحرية والمساواة والملكية والأمن والمعتقد ومقاومة الطغيان. كما أن هذه الفكرة لم تغب عن بال واضعي مشروع المجموعة المدنية الفرنسية (مجموعة نابليون) الذي ورد فيه بأنه يوجد قانون عالمي ثابت هو مصدر كل القوانين الوضعية، وهو ليس سوى ما يجمع عليه عقل البشر.

وقد استحوذت فكرة القانون الطبيعي على مفكري القرن العشرين، وإن اختلفوا في جزئياتها، ورأوا بأن القانون الطبيعي يمثل مبادئ أسمى من القوانين الوضعية، ويوحي به العقل وطبيعة الأشياء، ولا غنى عنه لحفظ النظام في المجتمع[١].

الوضع في الشريعة الإسلامية:

إذا كان من غير الممكن نسبة نظريات معينة في الفقه الإسلامي قائمة على أساس القانون الطبيعي، فإن الشريعة الإسلامية، واستناداً إلى أحكام النصوص الواردة في القرآن والسنة، أباحت الاجتهاد وإعمال الرأي واستخلاص قواعد ومبادئ يكشف عنها العقل السليم، وتحقق الخير والصالح العام للأفراد وللمجتمع، كمبادئ العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان وحرياته.

وكما ذهب البعض من أصحاب فلسفة القانون الطبيعي بأنه ليس من صنع البشر بل من الله خالق الكون، فإن أحكام الشريعة الإسلامية مصدرها الله، وبالتالي ينسجم هذا الرأي مع حكم الشريعة الإسلامية من هذه الوجهة الفكرية.

ولو رجعنا إلى بعض المذاهب الفلسفية في الإسلام، كالمعتزلة، فإننا نرى أن نهجها يقترب في بعض الحالات من مناهج فلاسفة القانون الطبيعي، حيث تتبع منهجاً عقلياً صرفاً في احترام النصوص الشرعية، وبالتالي الحكم بحسن الأشياء أو بقبحها عن طريق العقل، وقد عرف هذا المسلك بالتحسين والتقبيح العقليين. وليس هنالك ما يمنع من توسيع نطاق هذه الفكرة لتشمل علاقة الحاكم بالناس وعلاقة الدولة بغيرها من الدول.

والمذاهب الفقهية وعلماء أصول الفقه الإسلامي أقروا بمبدأ الأخذ بدليل العقل كمصدر للتشريع، بحسب معايير وحدود متفاوتة ترتب عليها ظهور أنماط متعددة من هذه المصادر، كالإجماع والقياس والاستحسان والاستصحاب واجتهاد ولاة الأمر[٢].

وإذا كانت القيم والمثل قد تبرز كموقع خلاف في التشريعات الوضعية ونظرة فقهاء القانون نحو طبيعتها، كما رأينا عند فلاسفة اليونان والرومان ورجال الكنيسة في العصور الوسطى، وعلماء القانون في العصور الحديثة كالموقف تجاه القانون الطبيعي وفكرة العدل، فإن هذا الأمر غير مثار بالنسبة لحكم الشريعة الإسلامية التي أوردت بعض النصوص الصريحة بشأنها، فيقول تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ**

---

(١) انظر: Charmont, *La renaissance du droit naturel*, Paris, 1927.

(٢) شذ عن هذه القاعدة الأشاعرة من أهل السنة، والإخبارية عند الشيعة الإمامية التي ترى عدم جواز الاعتماد على شيء من المدركات العقلية في إثبات الأحكام الشرعية.

شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ﴾ (سورة الحجرات، آية ١٣). ويقول تعالى: **﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾** (سورة الأنعام، آية ١٥٢). ويقول تعالى: **﴿وَأُمِرْتُ لأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ﴾** (سورة الشورى، آية ١٥).

من جهة أخرى، فإن الشريعة الإسلامية أمرت بالتكافل الاجتماعي الذي وازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة(١)، ويقول تعالى: **﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُوْنَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُوْنَ﴾** (سورة آل عمران، آية ١٠٤)، كما اعتبر من مقاصد الشريعة حفظ الضرورات الخمس من نفس ومال وعرض وعقل ودين، ووجوب الوفاء بالعهود والعقود، ومنع الضرر، وتحمل الضرر الأخف لدرء الضرر الأشد وعدم رجعية القوانين.

الفقرة الثانية: المدرسة التاريخية وأساس الإلزام بالقانون

تنسب هذه المدرسة إلى المذاهب الواقعية، وتعتبر أن القانون هو ثمرة التطور التاريخي، وبالتالي لا يمكن القول بوجود قانون طبيعي ثابت، بل بقانون يخضع لسنة التغير والتطور وفق حاجات كل جماعة وظروفها، وبالتالي فهو ليس وليد إرادة الحاكم أو المشرع ولكنه نتاج الأمة ويتصل بطبيعة الشعب نفسه وبعاداته وصفاته وتقاليده. وبمعنى آخر فإن القانون يبقى على وجه الدوام في حالة تطور مستمر ومستقل عن إرادة الأفراد، فهو ينشأ نشأة ذاتية ويتطور أيضاً بهذا النهج نفسه(٢).

ومن خلال هذه النظرة، يُعتبر العرف المصدر الأول للقواعد القانونية لأنه يتيح لها فرص التطور ولا يقيدها، وبالتالي فإن المشرع يقتصر دوره على تسجيل هذا التطور في نصوص بصورة دائمة ومستمرة، فالتقنين بحد ذاته يؤدي إلى جمود القوانين. لذلك وقفت المدرسة التاريخية موقفاً معادياً تجاه التقنين، كما رأت، عند تفسير النصوص التشريعية، وجوب البحث عن قصد المشرع بما يتلاءم وظروف تطبيقها وليس بما ينسجم مع وقت وضعها.

يؤخذ على هذه المدرسة نفيها لدور الإرادة الإنسانية في وضع أو تطوير القوانين، فنظرتها قد تتلاءم مع أحوال المجتمعات البدائية لأن القوانين في تلك المجتمعات قامت على أساس الأعراف، ولكن المجتمعات الحديثة تجاوزت تلك المراحل وأصبح التشريع

---

(١) سمير عاليه، علم القانون والفقه الإسلامي، بيروت، دار مجد، ١٩٩٦، ص١٣٤ وما بعدها.

(٢) يمكن نسبة هذه المدرسة في أفكارها الأولى إلى الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو من خلال كتابه روح القوانين (عام ١٧٨٤)، وإلى الفقيه الإيطالي فيكو من خلال نشر أفكاره عام ١٧٢٥، وإلى الفلاسفة الألمان وأبرزهم سافيني ١٧٧٩- ١٨٦٠ الذي وضع أسس المدرسة سنة ١٨١٤ وعارض فكرة التقنين وفكرة القانون الطبيعي.

القائم على التخطيط والدراسة يشكل أساس الهيكل القانوني الحديث ومبرر تفاعلاته، بسبب ترابط مصالح الدول وتعزيز التعاون فيما بينها.

وفي هذا المجال، يرى بعض المستشرقين[١] تأثر الشريعة الإسلامية بشكل كبير بالثقافات والأعراف التي كانت سائدة قبل ظهورها، والتي عملت على تطوير أحكامها وانتشارها، وبخاصة تلك التي عرفت عند اليونان والرومان والفرس وعند العرب في المجتمع الجاهلي، وهذا الاتجاه يتوافق مع فلسفة المدرسة التاريخية، ولكنه غير منطقي ولا يستند لأي أساس بالنسبة لواقع الشريعة الإسلامية[٢].

فالشريعة الإسلامية ظهرت كتشريع متكامل في جوانبه التعبدية والعملية، فألغت بعض الأعراف والعادات التي تتناقض مع أحكامها، وأبقت على البعض الآخر تيسيراً لمصالح الناس ورفع الحرج عنهم. ولا يعني ذلك أن الشريعة الإسلامية اعتمدت تلك العادات والأعراف لتأثرها بها، بل يبقى حكم النصوص هو الواجب الاتباع والمراعاة وضمن الحدود التي ترسمها وليس العكس. والشريعة الإسلامية قد أباحت أيضاً الاجتهاد بما لا يتعارض مع النصوص القطعية الدلالة حتى تواكب ما يستجد من وقائع وحوادث، وبذلك تكون قد التقت مع هدف المدرسة التاريخية، وتمايزت عنها في الوسيلة والأسلوب من منطلق النصوص القابلة للاجتهاد، ومن أساس طبيعة النصوص الأخرى التي وضعت لكل زمان ومكان مهما بلغ حجم التطورات والمتغيرات في المجتمع.

المدرسة العلمية وأحكام الشريعة الإسلامية:

يرى هذا الاتجاه أن القاعدة القانونية تتكون من عنصرين، عنصر الحقائق ويكشف عن العلم، وعنصر الشكل وهو الصورة التي تتخذها القاعدة القانونية لتصبح ممكنة التطبيق.

أما بشأن عنصر الحقائق فيمكن استخلاصه من واقع الحياة. ويقسم الفقيه الفرنسي «جيني»[٣] هذه الحقائق إلى أربعة أنواع: حقائق مادية، وحقائق تاريخية، وحقائق عقلية، وحقائق مثالية.

والحقائق المادية هي الظروف المتصلة بالإنسان وبطبيعته البشرية، أو المتصلة

---

(١) Bonfante, Histoire du Droit Romain, Paris, 1928.

(٢) راجع: زهدي يكن: القانون الروماني والشريعة الإسلامية. وأحمد ابراهيم حسن، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، الدار الجامعية، بيروت ١٩٩٥.

(٣) فرنسوا جيني، وضع أسس هذه المدرسة وأطلق عليها المدرسة العلمية وشرح أفكاره، في كتابه «مناهج تفسير ومصادر القانون الخاص الوضعي»، ١٨٩٩.

بالمجتمع الذي يعيش فيه، وتتناول بشكل عام تكوينه الجسماني والخلقي والنفسي وأحوال الطبيعة والاقتصاد والسياسة.

أما الحقائق التاريخية فهي تتمثل بالقواعد والمبادئ التي تتكون بمرور الزمن، وتنتقل إلينا من الأجيال السابقة، وتشير إلى تطورها عبر العصور المختلفة وإلى ما يجب أن تكون عليه في الحاضر، كالملكية الفردية.

والحقائق العقلية، هي التي يستنبطها العقل من طبيعة الإنسان ومن طبيعة الحياة في المجتمع دون النظر إلى غايات مثالية يريد الباحث تحقيقها، وهي تنسجم مع فكرة القانون الطبيعي بمفهومها التقليدي، كتكوين الأسرة في المجتمع.

والحقائق المثالية تشمل النزعات التي توجه الإنسان للتقدم بالنظم القانونية والسير بها نحو الكمال، وهي ليست عالمية وليست ثابتة وتتناول الأفكار السائدة في مجتمع من المجتمعات في زمان معين، كاختلاف الشعوب في تنظيم عقد الزواج وفقاً لمثلها العليا.

الوضع في الشريعة الإسلامية:

الشريعة الإسلامية لم تقتصر على أحكام العبادات، بل اشتملت على قواعد المعاملات، أي القواعد التي تحكم علاقات الفرد بالآخرين، مقررة، فضلاً عن الجزاءات الأخروية، جزاءات دنيوية واحترام أحكامها.

فالإسلام قد نزل الوحي به ديناً وقانوناً في آن واحد، وبذلك ضمت الشريعة الإسلامية إلى جانب أصول العقيدة والعبادات قواعد وأحكاماً تتعلق بالإمامة والخلافة والرئاسة والوزارة والحكم والدولة والسيادة فيما اصطلح على تسميته بالسياسة الشرعية، وقواعد وأحكاماً تتعلق بالأحوال الشخصية، وقواعد أخرى تتعلق بالعقود والإثبات، وأخرى تتعلق بالجرائم والعقوبات أو الحدود، فنشأ عن ذلك كله تنظيم قانوني متماسك جامع للجوانب الروحية والمادية للإنسان، فأضحى العمل بالشريعة الإسلامية ليس ضرورة دينية وحسب، وإنما ضرورة قانونية وحضارية أيضاً[(١)].

فيما يختص بالشريعة الإسلامية، فإن الفقهاء لم يضعوا نظريات بهذا الشأن، ولكن أحكامها تضمنت الواقعية والمثالية كإحدى مزاياها من خلال الاعتراف بواقع حياة الإنسان وتنظيم شؤونه من جهة، والسمو بها نحو الكمال من جهة أخرى، فالشرع الإسلامي يقرر حق الدائن في استيفاء دينه، ويحثه أيضاً على الإحسان كما في قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ**

(١) حسن جلبي، الاتجاهات العامة في فلسفة القانون، بيروت، ١٩٨٥، ص١٣٦ وما بعدها.

فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ...﴾ (سورة البقرة، آية ٢٨٠)، وفي نطاق القصاص يقرر الشرع الجزاء حيال الجريمة لإقامة العدل ومكافحة الجريمة في المجتمع، وحضّ أيضاً على التخفيف من حدته والعفو تسامياً فيقول تعالى: ﴿**...فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ...﴾** (سورة البقرة، آية ١٧٨)، إلى غير ذلك من القواعد والمبادئ التي جمعت بين الواقعية والمثالية.

عدم الفصل بين القواعد القانونية والمبادئ الأخلاقية في الشريعة الإسلامية:

نزلت الشريعة الإسلامية كتشريع متكامل وشامل، وبذلك لا يمكن ترك بعض الأحكام واعتماد البعض الآخر، كما أنه لا يمكن الفصل بين قواعد المعاملات التي شرعتها وبين المبادئ الأخلاقية التي لازمتها واعتبرت أساساً لوجودها، إلى جانب ما يتعلق بها من معانٍ روحية تجعلها أكثر امتثالاً وتقيداً بما أمرت به.

ومن المظاهر الأخلاقية السامية، الحث على عمل الخير، والتعاون على البر والتقوى، ونبذ الإثم والعدوان، وتحريم العادات والمسالك الفاسدة كالربا والزنا وشرب الخمر والغش في المعاملات، واكل الأموال بالباطل، كما أوجب الشرع الوفاء بالعهود والعقود الصحيحة.

وبذلك تتضح أهمية الجانب الأخلاقي والروحي الذي يميّز الشرع الإسلامي عن غيره من التشريعات الوضعية التي فصلت قواعد القانون عن قواعد الدين والأخلاق. وبالتالي فإن القواعد الشرعية يتمثل الجزاء فيها بجزاء في الدنيا وفي الآخرة أيضاً، ويظهر الوجه الأخير في الثواب والمكافأة إذا انصاع الإنسان لقواعد الشرع والتهديد بالجزاء في حال المخالفة.

بالإضافة إلى ما تقدّم، فإن الجزاء الشرعي يعتدّ بظاهر الفعل كما يعتدّ بالنوايا الكامنة في ارتكابه، فالمحاسبة على النية غير معتبرة في التشريعات الوضعية، وإن كان موضع اعتبار في الشريعة الإسلامية، فإذا استطاع المذنب أن يفلت من العقاب بسبب سلامة تصرفه في الظاهر، فإنه حتماً سيخضع للحساب في الآخرة بسبب قصده السيئ ونيته الخبيثة، ومن هنا ورد الحديث عن الرسول: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل أمرىءٍ ما نوى».

ومن واقع هذا التمايز، يظهر بشكل جلي أن الأعمال الظاهرة هي التي تكون موضع

اعتبار في المعاملة بين الناس، وأطلق عليها الفقهاء أحكام القضاء. أما الأعمال الباطنة فهي غير خاضعة لوسائل الإثبات الظاهرة، إنما تعتبر أساساً للثواب والعقاب من الله، وأطلق عليها الفقهاء أحكام الديانة. فإذا استطاع الإنسان أن يثبت أمراً أمام القضاء ليحكم لمصلحته، مع أنه في الواقع لا حق له فيه، فإنه يرجع إلى حكم الديانة والحلال، فلا يتمسك بهكذا تصرف انطلاقاً من هذا الحكم، وفي ذلك ما يدعم مبادئ الحق والعدالة في الشكل والجوهر، أي توفّر رقابة دينية على الإنسان زيادة على الرقابة القضائية في علاقاته مع الغير(١).

الخاتمة:

هكذا نرى أن مصادر التشريع الإسلامي الأصلية هي في الكتاب والسنة، وان أتت هذه الأخيرة مفسّرة أو شارحة أو مكملة لأحكامه أو مشرعة لحكم جديد، وبذلك تعتبر هذه المصادر واحدة ومرجعها الوحي الإلهي ولا يجوز تعديلها، فهي ملزمة ولا تختلف باختلاف الزمان أو المكان.

وهذا التميز في الشريعة الإسلامية ينطبق على النصوص القطعية في دلالتها، أي التي لا تحتمل أي تفسير أو تأويل، كالنصوص المتعلقة بالإرث، وتعيين الجزاءات كحد السرقة والزنا والحرابة والبغي، وتحديد المحرمات كتحريم شرب الخمر والربا وأكل أموال الناس بالباطل.

ولكن الشريعة التي اعتبرت كتشريع متكامل في نطاق العبادات والمعاملات، أباحت الاجتهاد بالنسبة للمعاملات بما لا يتعارض مع المبادئ التي شرعتها، فهنالك بعض الأحكام التي أتت بصورة عامة وكلية كمبادئ العدالة والمساواة وتنظيم علاقة الحاكم بالمحكوم والعقود والمعاملات بين الأفراد، تخضع لأعمال الرأي لمواكبة الأحداث والظروف الطارئة والمتغيرة. وهذا الأمر يضفي على الأحكام المرونة والواقعية والتجدّد.

ففي التعزيز الذي يعني المنع واللوم والتأديب، يحق لولي الأمر أن يقرّر العقوبة عن كل ذنب لم تضع الشريعة الإسلامية عقوبة محددة بشأنه، مراعياً في ذلك خطورة الذنب وحكم المصلحة العامة وتحقيق العدالة في المجتمع، وهذا على خلاف جزاءات الحدود، فهي من العقوبات المقدرة حقاً لله تعالى ومحددة النوع والمقدار، فلا يترك لولي الأمر سوى الحكم بها في حال توافر شروط تطبيقها، وهي مقررة لحماية المصلحة الجماعية العامة والنظام ولا تسقط بالعفو.

---

(١) أنظر بتفصيل: عبد الكريم زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، بيروت، ١٩٨٨، ص ٥٢-٥٣.

والتشريع الإسلامي لم يفصل بين القواعد القانونية والقواعد الأخلاقية والدينية على خلاف التشريعات الوضعية التي اعتمدت هذا الفصل، وبذلك اعتبر هذا التلازم من مميزاته وأساساً لوجوده لما يتعلق به من معانٍ روحية.

وعلى خلاف التشريعات الوضعية التي ظهرت وتطورت من خلال مجموعات رسمية متعددة، فإن الشريعة الإسلامية تظهر كتقنين بصورة رسمية واحدة من خلال القرآن، رغم وجود بعض المجموعات غير الرسمية الأخرى من السنة والقواعد التشريعية الاجتهادية التي وضعت في العصور التالية لاكتمال أحكامها. وتركت الفروع إلى أهل الرأي لتوسيع نطاق تطبيقها لمواجهة الحالات المستجدة في كل زمان ومكان، والتي تنشأ نتيجة لتشعب العلاقات بين الأفراد في كافة الميادين، وهكذا تبقى لهذه القواعد طبيعتها المرنة والضرورية لتقدم المجتمعات وتطورها.

المنطلقات الفقهية لنظرية التفصيل
في إنتاج أسلحة الدمار الشامل

د. علي ناصر

باحث في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام

المقدمة

إنَّ أكثر ما يستفزُّ الإنسان في هذا العصر هو فكرة وجود أسلحة في عالمنا المعاصر يمكن للإنسان من خلالها أن يقتل أخاه الإنسان بهذا الشكل المُرَوِّع، بل إن خطرها يهدِّد الحياة على كوكب الأرض، سواء على مستوى الإنسان، أو النبات، أو الحيوان، أو الماء، أو الهواء، فأسلحة الدمار الشامل، ولاسيما السلاح النووي، تشكل أقوى وأخطر الأسلحة على وجه الكرة الأرضية.

ويشكل إنتاج أسلحة الدمار الشامل ملف الساعة على المستوى العالمي، فهو ملف معاصر اتخذ أهمية كبيرة، ولا سيما بعد إسقاط قنابل نووية على مدينتي هيروشيما وناكازاكي، منذرة ببداية العصر النووي في عام ١٩٤٥. ولا شك بأن أية حرب عالمية ثالثة لن تكون نهاية كل الحروب فحسب، بل ستكون نهاية كل الحضارات أيضاً، فالمجتمعات البشرية لا تحتمل حرباً عالميةً ثالثةً مع وجود كل هذه الأسلحة النووية المتنوعة والجديدة والفتاكة؟!.

ومع ذلك فقد سُخِّرت موارد ضخمة لبناء وصيانة وتطوير المنشآت النووية، فالولايات المتحدة الأميركية وحدها صرفت في هذا المجال ما لا يقل عن ٥,٥ تريليون دولار عام ١٩٩١م. أما الاتحاد السوفيتي وغيره من القوى النووية فقد وصل مجموع نفقاتها إلى ٨ تريليون دولار. ووصل مخزون الرؤوس النووية في العالم عام ١٩٨٦ إلى ٦٩,٤١٠ رؤوس

نووية، بقوة تفجيرية تبلغ ١٨ بليون طن من مادة TNT، أي بمعدل ٦,٣ طن لكل إنسان، مقارنة مع ٦ مليون طن من المواد المتفجرة استخدمت في الحرب العالمية الثانية[١].

لقد وصلت بعض البلدان الإسلامية، كباكستان، إلى صنع وتخزين هذه الأسلحة التي يتطلَّب إنتاجها تكنولوجيا عالية. إن هذا الملف يتجدد مع كل سعي لدولة ما لإنتاج هذا النوع من الأسلحة، ويتداخل الجانب الفقهي بالقانوني والسياسي، ولاسيما على مستوى الملف النووي الإيراني، حيث يصرُّ الغرب على اتهام إيران بالسعي لإنتاج السلاح النووي، بينما تصرِّح إيران بحرمة إنتاج واستخدام هذا السلاح، الذي يؤدي إلى إفناء البشرية في حال استخدامه عالمياً. ولذلك فإن من المهم أن يتصدَّر هذا البحث الأبحاث الإسلامية الفقهية، والقانونية، والسياسية، ولاسيما أنه يتعلق بمسألة الأمن القومي لدولة إسلامية، بل للأمة الإسلامية.

ولا بد لنا بدايةً من الإشارة إلى أن هناك منطلقات فقهية تجيز إنتاج أسلحة الدمار الشامل مطلقاً، وأخرى تحرِّمه مطلقاً، وثالثة تفصِّل بين الحُرمة والجواز بعد مناقشة الأدلة وآراء العلماء. ومن المعلوم أن علماء الأصول حصروا الأدلة على الأحكام الشرعية بأربعة هي: الكتاب، والسنة، والإجماع، والعقل. فإذا لم تتوفر الأدلة من الكتاب، والسُّنَّة، والإجماع، فالمعتمد عند المحققين التمسك بدليل العقل فيها[٢].

وتستند نظرية التفصيل في إنتاج أسلحة الدمار الشامل إلى التفصيل بين الحرمة الأولية لإنتاج هذه الأسلحة، والجواز بالعنوان الثانوي، فالحكم الأولي هو نحو من الأحكام الواقعية يثبت لموضوعه أولاً وبالذات، وبقطع النظر عما يطرأ على الموضوع من عوارض تقتضي تبدل الحكم الأولي بنحو يتناسب مع العنوان الطارئ على الموضوع. فأكل الميتة حرام بالعنوان الأولي، أما إذا اضطر إلى أكلها فيصبح أكلها عند الضرورة حلالاً بالحكم الثانوي. وكذلك يمكن التفصيل على أساس الحكم الولائي[٣]، حيث يرى الشيخ بهجت[٤] أن ما يتعلق بجواز أو حرمة صنع أسلحة الدمار الشامل، ولاسيما السلاح النووي، فتشخيصه يرجع في الإسلام إلى الحاكم الشرعي، المجتهد علمياً، والعادل سلوكياً، والخبير سياسياً واقتصادياً

---

(١) أوضاع العالم، تقرير معهد ويرلدوتش حول التقدم نحو مجتمع قابل للبقاء، ١٩٩٩م، المحرر العام: ليستر بار. براون، ترجمة: فؤاد سروجي، ط١، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية – عمان، ٢٠٠١م، ص ٢٩٤-٢٩٥.

(٢) أبو جعفر محمد بن منصور بن أحمد الحلي (المعروف بابن إدريس)، السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي، ج١، إيران-قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٠هـ، ص٤٦.

(٣) الحكم الولائي هو حكم الحاكم الشرعي الذي يلي أمور المسلمين ويشخِّص مصلحة الأمة الإسلامية في السلم والحرب، وحكمه نافذ حتى على المجتهدين ومراجع التقليد، ومن باب أولى أن يكون نافذاً على جميع المؤمنين.

(٤) مرجع ديني شيعي، وأستاذ في الحوزة العلمية في قم المقدسة، اشتهر بزهده، وأخلاقه الفاضلة، وعرفانه الكبير.

وأمنياً وعسكرياً، قائلاً: «هذا الأمر راجع إلى الحاكم الشرعي الخبير بالخصوصيات»[١]. فيمكن الاستفادة في هذا المجال من أقوال العلماء، من حيث التأسيس لنظرية التفصيل، والاستدلال عليها، ولكن لا بد لنا بداية من بيان ماهية أسلحة الدمار الشامل.

البند الأول - مفهوم أسلحة الدمار الشامل:

كانت الأسلحة الفردية قديماً عبارة عن الحجر، والخنجر، والسيف، والرمح، والسهم. واستعملت أسلحة يمكن أن نطلق عليها اسم: «أسلحة الدمار الشامل القديمة»، التي تقضي على البشر بشكل جماعي، كتسميم المياه، واستعمال المنجنيق، وإلقاء الأفاعي والعقارب في المنازل والقرى، وإحراق المنازل والمزروعات. أما في عصرنا الراهن فيُعَرَّف سلاح الدمار الشامل بأنه أي سلاح ذري، أو بيولوجي، أو كيماوي.

أولاً- السلاح النووي:

إن معدل وجود اليورانيوم في القشرة الأرضية يعادل تقريباً ثلاثة بالمليون منها. كما ان خام اليورانيوم أو اليورانيوم الميني رالي يتواجد في ٢٠٠ شكل من الأشكال المعدنية المترسبة، إما في أعماق الأرض أو على سطحها. وخام اليورانيوم المؤكسد U2O3 موجود بين هذه المعادن بشكل وطيد ومستقر. ونواة ذرة اليورانيوم U-235 قابلة للإنشطار إلى نواتين أو عنصرين آخرين عند قطعها بالنيوترونات. وعند انشطار هذه النواة تنطلق عن ذلك طاقة تُستعمل في إنتاج المفاعلات النووية للطاقة، أو في إنتاج القنابل النووية. ولكي تستطيع المفاعلات النووية أن تعمل بشكل فعّال، ولكي يمكن شطر عنصر اليورانيوم U-235 بشكل متواصل، يتطلب من هذه الصناعة أن تحصل على إغناء اليورانيوم بنسبة ٣-٥٪ بعنصر اليورانيوم U-235. أما في حالة الحصول على قنبلة نووية فيجب أن تصل هذه النسبة إلى اكثر من ٩٠٪ من U-235، وهذا ما يسمى بتخصيب اليورانيوم[٢].

إن السلاح النووي هو أخطر أسلحة الدمار الشامل وأشدها تدميراً وفتكاً. وتُوَلِّد الأسلحة النووية قدراً هائلاً من الطاقة المتفجرة التي تنجم عن التغيرات التي تقع في تركيب نواة المواد المُشعَّة. وتُسبِّب الأسلحة النووية خسائر كارثية، بداية بسبب درجات الحرارة العالية والصدمات الأرضية التي تسببها، وبعد ذلك بسبب الإشعاع الذي يمتد أثره لسنوات.

---

(١) أجاب سماحته، قبل وفاته، على استفتاء وجَّهه الباحث إليه، وحصل على الجواب بعد أشهر، بتاريخ: ١٤-١٠-٢٠٠٩م، في مدينة قم المقدسة، في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

(٢) محمد علي قبيسي، الغبار القاتل- حروب اليورانيوم: العراق.البلقان.أفغانستان.لبنان، ط١، بيروت-لبنان، دار قابس، ٢٠٠٩م، ص ٧٩-٨٠.

فالأسلحة النووية قادرة على تدمير مدن بأكملها عن بكرة أبيها، وقتل وجرح الملايين من البشر. ونشير في هذا الصدد إلى أن هناك ثلاثة أنواع من الأسلحة الذرية هي:

١- القنبلة الذرية، وفكرتها تعتمد على انشطار اليورانيوم ٢٣٥ أو البلوتونيوم ٢٣٩ دون الاستعانة بالنيوترونات لبدء التفاعل المتسلسل.

٢- القنبلة الهيدروجينية التي يزيد انفجارها على انفجار القنبلة الذرية الانشطارية من مائة إلى ألف مرة.

٣- القنبلة النيوترونية، حيث ان مفعولها بمعظمه يكون على شكل أشعة نيوترونية تخترق الأجسام الحية، وتؤدي إلى قتلها في الحال، بينما لا تؤثر في المنشآت بشكل يذكر، وذلك على العكس من الأنواع الأخرى[١].

ثانياً- السلاح البيولوجي:

أي السلاح البكتيريولوجي (Biological Weapons). ولقد عرَّفت نشرة الجيش الأميركي الحولية عام ١٩٥٦م الأسلحة الحيوية (البيولوجية) على هذا النحو: «استخدام عسكري للكائنات الحية، أو منتجاتها السامة لتسبب الموت، أو العجز، أو التدمير للإنسان، أو لحيواناته الأليفة ونباتاته، وهي ليست قاصرة على استخدام البكتيريا، بل تشمل أيضاً استخدام كائنات دقيقة أخرى، ونباتات، وأنواعاً من الأحياء كالحشرات». وترجع خطورتها إلى أنها تستخدم الجراثيم، أو سمومها، في المعارك. والجراثيم هي كائنات حية صغيرة لا ترى بالعين المجردة، وإنما بالمنظار المُكَبِّر، ومن أمثلتها: البكتيريا، والفطريات، وهي تسبب كثيراً من الأمراض الخطيرة كالطاعون، والحمى الخبيثة، والكوليرا. والكثير من الأمراض الناجمة عنها تؤدي إلى الوفاة في غضون أيام قليلة. وقد زادت التطورات الحادثة في علم الهندسة الوراثية من الخطر الماثل بهذه الأسلحة، حيث أصبح من الممكن تطويرها وتعديلها بحيث تصبح أكثر فتكاً وقدرةً على البقاء والتكاثر. أما على مستوى الخواص الحربية للأسلحة البيولوجية فيمكن تلخيصها بالآتي: القدرة على الانتشار على مساحات شاسعة، وفقدان التحذير إذ إنها يمكن أن تنتشر مع الريح، والتأثير المتأخر إذ تحتاج الجراثيم إلى وقت حضانة في الجسم كي تسبب المرض، والقدرة على اختراق الإنشاءات من دون تدميرها، إضافة إلى التأثيرات المرحلية من إعاقة، وشلل مؤقت، وتشوُّه، وموت[(٢)].

---

(١) www.ar.wikipedia.org

(٢) راجع المواقع الآتية: www.ar.wikipedia.org
www. moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/AslhaDamar/sec06.doc_cvt.htm

ثالثاً- السلاح الكيماوي:

الأسلحة الكيماوية هي غازات حربية، سامة وحارقة. قد تكون غازية، أو سائلة سريعة التبخر، ونادراً ما تكون صلبة. وهي تُستعمل في الحروب لغرض قتل أو تعطيل الإنسان أو الحيوان. وتقسم الغازات الحربية إلى: غازات سامة قاتلة، وغازات شل القدرة، وغازات الإزعاج، والغازات الخانقة، والغازات الكاوية، والغازات المُقَيِّئَة، والغازات المسيلة للدموع، وغازات شل القدرة أو الغازات النفسية، وغازات غير مستمرة يستمر مفعولها لبضع دقائق، وغازات مستمرة يستمر مفعولها من ١٢ ساعة إلى عدة أيام، وغازات سريعة التأثير كغازات الأعصاب، وغازات ذات تأثير مؤجل كالغازات الخانقة[١].

رابعاً- الضرر الناشئ من إنتاج أسلحة الدمار الشامل:

لا بد من تأكيد الضرر الناتج عن تخصيب اليورانيوم، وقد اكتشف الإنسان مدى خطورة الإشعاعات النووية على جميع الكائنات الحية، التي ما تزال تعاني حتى اليوم جراء الانفجار الذي حدث في واحد من المفاعلات النووية الأربعة، في مدينة تشرنوبيل، في أوكرانيا، بتاريخ ٢٦ نيسان سنة ١٩٨٦م، وذلك وفقاً للتجارب والأبحاث العلمية الكثيرة التي أجريت وما زالت تُجرى في منطقة تشرنوبيل والمناطق المحيطة بها، والتي أثبتت أن الضرر المُمْرِض، أو المميت، يتوقف على العيار، وعلى المدة الزمنية للتعرُّض.

ولا تزال هذه الكارثة ماثلةً أمام أعيننا، حيث انتشرت في الجو غيوم هائلة لإشعاعات قاتلة غطت مناطق بعيدة وواسعة من أجواء روسيا، وأوكرانيا، وبيلاروسيا، وشمال أوروبا. أما الخوف والرعب فقد اجتاحا العالم كله. وتذكر الإحصاءات أن ٨٣٪ من الأشخاص الذين شاركوا في إزالة كارثة تشرنوبيل وعددهم ٣٥٠٠٠٠ شخص قد أصيبوا بأمراض خطيرة كالسرطان، وأمراض القلب، واضطرابات في عمل الغدة الدرقية، وأمراض الدم، وأمراض الفم بأنواعها، وزيادة في الأمراض النفسية عند البالغين، وزيادة في الأضرار التي أصابت أدمغة الأجنة في بطون أمهاتهم، ما أدى إلى تعرض الأطفال بعد الولادة إلى ارتفاع في نسبة التخلف العقلي، والمشاكل العاطفية والنفسية، وكذلك ارتفاع نسبة الاضطرابات النفسية والعصبية في أمهات وآباء هؤلاء الأطفال. وتأثيرات هذه الكارثة البيئية لم تنتهِ فصولاً بعد، إذ إن التربة في مرتفعات جبال الألب (على ارتفاع ١٥٢٥-٢٧٦٥م) كانت لا تزال- بعد أكثر من أحد عشر عاماً على الكارثة- ملوثة بالإشعاعات النووية لدرجة أنه من الممكن تسمية التربة هناك بالنفايات النووية الخطِرة، والمواد المشعة السامة جداً. وصحيح أن هناك مواد

(١) للمزيد من المعلومات يمكن مراجعة موسوعة ويكيبيديا: www.ar.wikipedia.org

مشعة لا يبقى أثرها طويلاً في الهواء، أو الماء، أو التربة، أو الطعام، أو الشراب، ولا يدوم التلوث بها أكثر من أشهر قليلة (Iodine-131)، إلا أن هناك مواد مشعة أخرى يمكنها أن تبقى مدة طويلة جداً تفوق الثلاثين سنة (Isotopes Of Cesium)[(١)].

وحادثة تشرنوبيل ليست هي الوحيدة ولن تكون الأخيرة على أغلب الظن لأنه من الممكن أن تحدث أخطاء بسبب قصور بشري، أو إهمال مهني، أو كارثة طبيعية. وقد أثيرت مخاوف نووية، جراء الزلزال الذي وقع في اليابان، بتاريخ ٢٠١١/٤/٦م، أدت حدته إلى انفجار تبعه انهيار سقف، وجدران مبنى، في مفاعل نووي بفوكوشيما (٢٤٠ كيلومتر شمال طوكيو)، ما أدى إلى إصابة بعض العاملين به، وإجلاء الآلاف من السكان في محيط المفاعل. وذكرت وسائل إعلام يابانية أن النشاط الإشعاعي أكبر بعشرين مرة من المستوى الطبيعي في موقع فوكوشيما. وأطلقت الحكومة اليابانية تحذيراً من وقوع انصهار في المفاعل الذي تعرض للتدمير بسبب الزلزال، وأعلنت حالة الطوارئ في محطة نووية ثانية. وثارت مخاوف بشأن تسرب بخار مشع من محطة فوكوشيما بسبب ارتفاع الضغط داخلها، بعد أن دمَّر الزلزال إمدادات الكهرباء، والمياه، وتعطلت أنظمة تبريد المحطة. وقرر رئيس الوزراء الياباني «ناوتو كان» توسيع عمليات الإخلاء حول المحطة إلى دائرة نصف قطرها يبلغ عشرة كيلومترات، وسط احتمال تسرب الإشعاعات. وتسبب الزلزال في إغلاق محطات للطاقة النووية، ومصاف نفطية، واشتعلت النار في مصفاة، وأظهرت لقطات تلفزيونية حريقاً هائلاً في منطقة ساحلية قرب سينداي[(٢)].

أضف إلى ذلك، أن التسرب الإشعاعي الحاصل في المحطة النووية، يساوي في كل ساعة، المعدل المسموح به في عام كامل، حيث تتسرب ألف وحدة إشعاعية في كل ساعة، وهو ما يجعل النشاط الإشعاعي في المحطة يفوق عشرين مرة المستوى الطبيعي. وحثَّ

---

(١) نبيل الطويل، البيئة والتلوث محلياً وعالمياً- نظرة علمية شاملة إلى المشكلات والحلول، ط١، بيروت-لبنان، دار النفائس، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ص ١٥٣-١٥٨.

(٢) أفادت وسائل إعلام يابانية، بأن الزلزال الذي ضرب السواحل الشمالية لليابان، وقع على عمق ٢٤,٤ كلم، وعلى بُعد حوالى مائة كيلومتر عن مقاطعة مياجي، وخلّف دماراً واسعاً، وأثار مخاوف من حدوث كارثة إنسانية، وإشعاع نووي، وتسبب في حدوث أمواج تسونامي، وصلت إلى عدد من الدول المجاورة، بينها الولايات المتحدة. وقالت وسائل إعلام يابانية، إن عدد قتلى الزلزال، الذي ضرب اليابان، وبلغت قوته ٨,٩ درجات على مقياس ريختر، والذي يعتبر الأعنف، منذ نحو ١٤٠ عاماً، بلغ أكثر من ١٣٠٠ قتيل. وبعد ذلك الزلزال، ضربت هزات أرضية ارتدادية المنطقة نفسها، كما وقع زلزال قوته ٦,٧ درجات في منطقة نِيجاتا شمالي غربي البلاد، على الساحل المطل على المحيط الهادي، ما أدى إلى انزلاق في التربة وانهيارات جبلية. كما أُغلقت مِصانع للسيارات، والإلكترونيات، ولحقت أضرار كبيرة بالعديد من الطرق، وانقطعت الكهرباء عن ملايين المنازل، والشركات، وأُغلقت عدة مطارات، وتوقفت خدمات السكك الحديدية، وأغلقت جميع الموانئ. راجع موقع قناة الجزيرة على الإنترنت بتاريخ ١٤٣٢/٤/٧هـ - الموافق ٢٠١١/٣/١٢م :
www.aljazeera.net/NR/exeres/E533BD26-44BC-4E21-A11D-2311C7F24E38.htm

المسؤولون اليابانيون السكان، على الابتعاد عن محيط المحطة، بنحو ثلاثين كيلومتراً، واتخاذ تدابير وقائية من قبيل البقاء في البيوت، واستعمال الأقنعة الواقية، وسط مخاوف من أن يمس الانفجار الحجرة التي يوجد بها الوقود النووي، وأن يقع تسرب نووي[١].

وقلَّل خبراء من إمكانية حدوث تسرب إشعاعي خطير بعد الانفجار الذي وقع بمفاعل فوكوشيما باليابان، وأكدوا أن الخطوات التي أعلنتها السلطات اليابانية تأتي في إطار التعامل الطبيعي مع مثل هذه الأحداث وفي مثل هذه الظروف[٢]. وصُنِّفت الحادثة على الدرجة الرابعة في مقياس من سبع درجات لخطورة الحوادث النووية والإشعاعية بحسب الوكالة اليابانية للأمن النووي والصناعي. وتخص الدرجة الرابعة الحوادث التي لا تنطوي على خطر كبير خارج الموقع بحسب الوكالة الدولية للطاقة الذرية[٣].

البند الثاني - الأدلة الشرعية على نظرية التفصيل:

يدخل ضمن الأدلة الشرعية قول المعصوم[٤] وفعله، فإن أتى بفعل، دلَّ على جوازه، وإن تركه، دلَّ على عدم وجوبه، وإن أوقعه بعنوان كونه طاعة لله تعالى، دلَّ على المطلوبية، ويدخل ضمن ذلك تقرير المعصوم، وهو السكوت منه عن تصرف يواجهه، فإنه يدل على الإمضاء وإلا لكان على المعصوم أن يردع عنه[٥].

أولاً- مفهوم الدليل اللفظي:

الدليل اللفظي هو الدليل المُستَمَدُّ من كلام المولى، بواسطة استنطاق دلالة الآيات القرآنية، فهي مقطوعة الصدور عن المولى عزَّ وجل، وهو أيضاً الدليل المُستَمَدُّ من كلام

(١) راجع موقع قناة الجزيرة على الإنترنت بتاريخ ١٤٣٢/٤/٧هـ - الموافق ٢٠١١/٣/١٢م :
www.aljazeera.net/NR/exeres/10207B17-FA2D-408E-90C0-315BF1460B82.htm

(٢) راجع موقع قناة الجزيرة على الإنترنت بتاريخ ١٤٣٢/٤/٧هـ - الموافق ٢٠١١/٣/١٢م :
www.aljazeera.net/NR/exeres/C0EE4D39-83AB-48CA-9459-3315A2BE16BE.htm

(٣) راجع موقع قناة الجزيرة على الإنترنت بتاريخ ١٤٣٢/٤/٨هـ - الموافق ٢٠١١/٣/١٣م :
www.aljazeera.net/NR/exeres/A4467908-C1AD-4F48-BE21-239F5C02FD1A.htm

(٤) يعتقد المسلمون الشيعة الإمامية بأن جميع الأنبياء، والأئمة من أهل بيت الرسول الأعظم (ص)، معصومون من جميع المعاصي، صغيرةً كانت أو كبيرة، من حين الولادة حتى الوفاة، فلا تصدر منهم المعصية حتى سهواً، أو نسياناً. وبناءً عليه فقد امتاز المذهب الإسلامي الشيعي الإمامي بأخذه سُنَّة الرسول (ص)، من أئمة أهل بيته المعصومين من بعده، فهم ورثة علم رسول الله (ص)، والمعدن الطبيعي لسُنَّته الشريفة، فعندهم مِن سُنَّة جدهم ما لا يوجد عند غيرهم قط، وذلك صيانةً للسُّنَّة النبوية من التحريف، وحفظاً لها من التلاعب، والتدليس. كما امتاز المذهب الإسلامي الشيعي الإمامي بجعل قول وفعل وتقرير الأئمة المعصومين، من السُّنَّة الشريفة، تمسكاً بالأخبار المتواترة عن الرسول محمد (ص) باتّباعهم، وأشهرها حديث الثقلين، الذي رواه الخاصة والعامة، حيث ترك لنا (ص) خليفتين من بعده: كتاب الله، وأهل بيته.

(٥) محمد باقر الصدر، دروس في علم الأصول-مع المعالم الجديدة، بيروت- لبنان، دار التعارف للمطبوعات، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م، ص ٣٠٥.

المعصوم، وكلام المعصوم يتألف من كلمات وجمل لغوية. والاستدلال بالدليل اللفظي على الحكم الشرعي يرتبط بالنظام اللغوي العام للدلالة، وعندئذٍ يأتي دور البحث عن حجية الظهور، ومعرفة أقوى المعاني علاقة باللفظ إذا كانت معانيه متعددة، لكي نحدد بذلك الظهور اللفظي للدليل، وإمكانية جعله أساساً لتفسير الدليل اللفظي، وفهم الحكم الشرعي منه[1].

ثانياً- الكتاب:

لا شك أن هدر المصادر الطبيعية، الاستهلاك المُفرط لمصادرها، واستهلاك الإنسان الزائد عن حاجته للثروات الطبيعية، هو إسراف مُحَرَّمٌ في الإسلام، إنه يتجاوز حدَّ الاعتدال، ويهدِّد بكارثة بيئية وإنسانية، قال تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذي أنشأ جَنَّات مَعْرُوشَات وَغَيْرَ مَعْرُوشَات وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابهًا وَغَيْرَ مُتَشَابه كُلُوا منْ ثَمَره إذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَاده وَلاَ تُسْرفُوا إنَّه لا يحبُّ الْمُسْرِفينَ**﴾[2]. ولا بد من احترام هذه القاعدة، وهي: «حرمة هدر المصادر الطبيعية»، لحماية البيئة، وحفظ التوازن فيها.

وهناك آيات تشير إلى الترجيح بين المصلحة والمفسدة، فقد ورد في القرآن الكريم: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَن الْخَمْر وَالْمَيْسر قُلْ فيهمَا إثْمٌ كَبيرٌ وَمَنَافعُ للنَّاس وَإثْمُهُمَا أَكْبَرُ منْ نَفْعهمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفقُونَ قُل الْعَفْوَ كَذَلك يُبَيِّنُ الله لَكُمُ الآيَات لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ**﴾[3]. فالآية صريحة بأن الخمر والميسر فيهما نفع، ولكن ضررهما أكبر من نفعهما، ولذلك تم تحريمهما. وبالتالي نجد أن الحكم الشرعي في تحريم الخمر والميسر صدر كنتيجة لموازنة بين المصلحة والمفسدة في شرب الخمر، ولعب الميسر. وبالتالي فإن الأصل هو احترام قاعدة «حرمة هدر المصادر الطبيعية»، ولكن احترامها ليس مطلقاً، فللضرورة أحكام، ولا بد للحاكم الشرعي من تشخيص المصلحة العليا، التي تكون حاكمة في تحديد الحكم الشرعي.

ثالثاً- السُّنَّة:

لا يكتفي الإسلام بتحميل الإنسان، وهو خليفة الله على الأرض، المسؤولية عن حماية البيئة وحفظها، بل ويدعوه إلى الاقتراب منها وإحيائها، والاستفادة المباشرة من خيراتها، وذلك من باب الرزق الحلال، وتجنيبه الوقوع في الكثير من المشاكل الصحية النفسية

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٣٤-١٣٥.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٤١.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢١٩.

والجسدية، فقد ورد عن النبي (ص)، فيما يتعلق بالفاكهة، أنه قال: «**أكرموا عمتكم النخلة، والزبيب**»، كما قال (ص): «**خُلقت النخلة، والرمان، والعنب، من فضل طينة آدم**»[١]. كما ورد عنه (ص)، فيما يتعلق بالحيوان الذي يُستفاد من لحمه ولبنه، أنه قال: «**الشاة بركة، والشاتان بركتان، وثلاث شياه غنيمة**»[٢].

كما جعل (ص) تنظيف الشوارع من القاذورات، والقمامة، وعوادم وسائل النقل الضارة، وإماطة الأذى عنها، مما يحصل به الثواب، فقال (ص): «**الإيمان أربعة وستون باباً، أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق**»[٣]. وإماطة الأذى كلمة جامعة لكل ما فيه إيذاء الناس ممن يستعملون الشوارع والطرقات. وعلى المسلم أن يكون حريصاً كل الحرص على تنفيذ تعاليم دينه الحنيف، وأن يُدرك إدراكًا كاملاً أهمية المحافظة على نظافة البيئة وحرمة إفسادها لأي سبب من الأسباب، وأن يكون غيوراً على دينه، وأن يحافظ على نظافة البيئة التي يعيش فيها، لتبقى وتظل خالية من وسائل الأمراض التي تضر بالأفراد والجماعات.

ولكن هناك دليلاً من سيرة النبي (ص) يبيِّن أن الأمر بالحفاظ على البيئة ليس مطلقاً، وأن لكلِّ قاعدة استثناء، فالنبي (ص) في صراعه مع يهود المدينة، الذين خانوا الأمانة ونقضوا العهد، حاربهم، وحاصرهم، وقطع شجر نخيل بني النضير، الذين احتموا بالشجر منتظرين وصول الدعم لهم.

البند الثالث ـ قاعدة لا ضرر:

لقد كثُر التعرض لهذه القاعدة من قِبل علماء الفقه والأصول على السواء، لكونها من القواعد الفقهية[٤] المهمة التي تحكم كثيراً من أدلة الأحكام الشرعية، فضلاً عن أن لها تطبيقات مختلفة في شتى الأبواب الفقهية. إن الأحكام الشرعية معلَّلة بأغراض تعود جميعها إلى المكلَّف، فإما أن تكون لجلب النفع إلى المكلف في الدنيا أو في الآخرة، وإما أن تكون لدفع الضرر عنه كذلك.

---

(١) ورد الحديثان في المرجع الآتي: حسين البروجردي، جامع أحاديث الشيعة، ج٢٣، إيران- قم، منشورات مدينة العلم- آية الله العظمى الخوئي، ١٤٠٧هـ، ص ٣٩٢.

(٢) م.ن، ج ١٦، ص ٨٩٨.

(٣) ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن هلال، مسند احمد، ج٢، بيروت – لبنان، دار صادر، ص ٣٧٩.

(٤) القواعد الفقهية هي أحكام عامة فقهية تجري في أبواب مختلفة، وموضوعاتها وإن كانت أخص من المسائل الأصولية، إلا أنها أعمُّ من المسائل الفقهية، فهي قاعدة تشتمل على حكم شرعي عام، يُستفاد من تطبيقها الحصول على أحكام شرعية جزئية، هي مصادق لذلك الحكم العام. والقواعد الفقهية لا تنحصر في عدد معيَّن، بل يمكن من خلال مراجعة الرسائل العملية لفقهائنا العظام الحصول على قواعد فقهية كثيرة. والقواعد الفقهية على قسمين، فبعضها يختص بباب واحد، وبعضها يعمُّ أكثر من باب، كقاعدة «لا ضرر». راجع: باقر الإيرواني، دروس تمهيدية في القواعد الفقهية، ج١، ط١، قم-إيران، مؤسسة الفقه للطباعة والنشر، ١٤١٧هـ، ص ٩-١٧ .

إن قاعدة نفي الضرر هي من الأدلة الشرعية التي يُبحث فيها من جهات عدة: في مدركها، ومعناها، ومفادها، وتطبيقات المعصوم لها، وتصحيح تطبيقات الأصحاب لها، وهل المراد من الضرر، ضرر شخصي أم نوعي؟ وهل يُعتبر إحراز الضرر أم يكفي احتماله؟

أولاً- مدرك القاعدة:

إن مدرك هذه القاعدة هو الدليل اللفظي، سواء على مستوى الكتاب، أو السُّنَّة الشريفة، ولكن تم تخصيصها في بند مستقل نظراً لأهميتها. لقد استدل الفقهاء على تحريم الضرر، والضرار، الذي يُعَدُّ من أظهر مصادق الظلم، والتعدي، بنص القرآن الكريم[1]. أضف إلى ذلك روايات كثيرة في كتب الفريقين[2]، تروي هذه الجملة عن رسول الله (ص)، وهي بمنزلة كبرى كلية كان النبي (ص) يطبقها في موارد عديدة. ثم أخذت هذه القاعدة المهمة تطوي مراحل تكاملها مستقطبةً جهوداً جبارةً من السلف الصالح، سواء على مستوى تنقيحها، أو تحقيقها[3]، أو تحريرها.

ثانياً- أهمية القاعدة:

لا بد لنا من الاستفادة من قاعدة «لا ضرر ولا ضرار في الإسلام»، فهي من القواعد الأساسية المُمَهِّدة لاستنباط الحكم الشرعي في الإسلام، وهي من أشهر القواعد الفقهية التي استُدِلَّ بها في معظم أبواب الفقه، وأغلب مسائله[4]، بل هي المستند الوحيد لكثير من

(١) نذكر منها: قوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ..﴾ (سورة الطلاق، الآية: ٦)، فنهى تعالى عن إدخال الضرر على المطلّقات أيام عدتهن، بالتضييق عليهن في المسكن، والنفقة، والكسوة. وقوله تعالى: ﴿..لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ..﴾ (سورة البقرة، الآية: ٢٣٣). فلا يجوز الإضرار بالوالدة، ولا بالمولود.

(٢) منها ما رواه في الكافي، في قضية سمرة بن جندب المشهورة، عن ابن بكير، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال للأنصاري: «اذهب فاقلعها، وارم بها إليه، فإنه لا ضرر، ولا ضرار». وفي بعض طرق هذا الحديث كطريق عبد الله بن مسكان، عن زرارة، عن أبي جعفر حكاية قوله (ص): «إنك رجل مضار، ولا ضرر، ولا ضرار، على مؤمن». ففي هذا الطريق زيد على تلك الجملة المعروفة كلمة (على مؤمن). أضف إلى ذلك ما رواه الفقيه مرسلاً في باب ميراث أهل الملل: «لا ضرر، ولا ضرار، في الإسلام» بزيادة كلمة (في الإسلام). راجع: محمد حسن البجنوردي، القواعد الفقهية، ط١، تحقيق: مهدي المهريزي-محمد حسين الدرايتي، إيران-قم، نشر الهادي، ١٤١٩هـ، ص٢١١-٢١٧.

(٣) وقد أعرض أغلب الفقهاء عن التطرق لسَنَدِها، والتأمل فيه لتواترها ولو إجمالاً، فكثرة الروايات عنها تُغني عن ملاحظة سندها. هذا مضافاً إلى اعتماد المشهور من الفقهاء المتقدمين عليها، ما استوجب حصول الوثوق والاطمئنان بصدورها عن المعصوم، فعليه لا مجال للخدش بها من جهة أسانيدها، وإن كان السند إلى بعض النصوص صحيحاً، وبعضها الآخر موثقاً. مرتضى الخلخالي، قاعدة لا ضرر ولا ضرار- تقرير أبحاث المحقق الكبير آية الله العظمى الشيخ ضياء الدين العراقي، ط١، تحقيق: السيد الحسيني الجلالي، إيران-قم، مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي، ١٤١٨هـ، ص ١٧.

(٤) نذكر منها: وجوب تمكين الإمام لينتفي الظلم به، وصلح المشركين، وفسخ النكاح بالعيب، والحجر على المفلس، والصغير، والسفيه، والمجنون، ولزوم دية المتترِّس المقتول على المجاهدين، وسقوط النهي عن المنكر، وسقوط إقامة الحدود مع عدم الأمن، وعدم لزوم أداء الشهادة، وحرمة السِّحر، والغش، والتدليس، وشرعية القِصاص، الذي يُبتنى عليه استقرار الأمن، وانعدام الجريمة، وشرعية الحدود من قبيل قطع يد السارق، وغير ذلك من الأفعال السلبية، التي استدل الفقهاء على حُرمتها بالقاعدة المذكورة. وتتضح أهمية القاعدة أيضاً من خلال تقديم أغلب الفقهاء إياها على قاعدة «الناس مسلَّطون على أموالهم»، وبناءً عليه ليس بإمكان المالك إساءة الاستفادة من قاعدة السلطنة، ليورد الضرر على الغير، كما أراد فعل ذلك سَمرة بن جندب.

الفروع، وبعض المسائل المستحدثة، فقد اعتمد فقهاء الفريقين (الشيعة، والسنة) على هذه القاعدة، في فروع وأحكام كثيرة. أضف إلى ذلك أن هذه القاعدة ترتبط مباشرةً بحفظ النظام العام، الذي لولاه لعمَّت الفوضى، وساد الهرج والمرج. فحديث نفي الضرر كسائر القواعد والأصول الممهِّدة لاستنباط الحكم الشرعي[١]، ودليل شرعي يُستدلُّ به في بعض الموارد، فإذا لم يكن له مُعَارِض فالأمر واضح، وإن كان له مُعَارِض، أي دليل آخر على ثبوت حكم شرعي يلزمه ضرر، فيُعمل فيهما بمقتضى التعارض والترجيح[٢].

ثالثاً- مفاد القاعدة:

لقد ذُكرت ثلاثة معانٍ لحديث «لا ضرر»:

- أن يكون المراد منه النهي، والنهي ظاهر في الحرمة، إلا إذا كان هناك قرينة تدل على الكراهة.
- أن يكون المراد منه نفي الضرر الخالي عن الجبران، إذ ليس كل ضرر منفي، إلا مع سلامته عن وجوب التحمُّل، فتضرر الزوجة بسبب عدم إنفاق زوجها لإعساره يجب تحمُّلَه، وذلك لقوله تعالى: **﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾**[٣].
- أن يكون المراد منه أن الله تعالى لم يرضَ لعباده الضرر، لا من جانبه، ولا من جانب بعضهم لبعض. ولعلَّ المعنى الثالث هو الأظهر بالنسبة إلى الرواية، والعقل، وعمل الأصحاب[٤].

وبالتالي فإن قاعدة نفي الضرر ترجع إلى تحصيل المنافع، أو تقريرها لدفع المفاسد، أو احتمال أخف المفسدتين، فإذا تزاحم ضرران فإن التشريع الإسلامي يوجب العمل بالأقل ضرراً، فعند التعارض يُقَدَّم ما هو أقل ضرراً وأخف فساداً على ما هو أكثر وأشد. ومثاله: صلح المشركين، فإن فيه ضرراً على المسلمين، لكن في تركه ضرراً أعظم لما يترتب عليه من قتل المسلمين، فيُقَدَّم الصلح على الحرب. أما عند تساوي الضررين فيُخَيَّر المكلَّف باختيار أحدهما.

(١) بل قدَّمها الفقهاء على سائر أدلة العناوين الأولية. أضف إلى ذلك أن الشهيد الأول رأى أنها من جملة القواعد الخمس التي يمكن ردُّ الأحكام الشرعية إليها، وهي: قاعدة تبعية العمل للنية، وقاعدة المشقة موجبة للعسر، وقاعدة اليقين، وقاعدة نفي الضرر، وقاعدة العادة. وهي قواعد مستنبطة من الكتاب، والسُّنَّة، والإجماع، والعقل. راجع: محمد بن مكي العاملي، القواعد والفوائد، ج١، تحقيق: السيد عبد الهادي الحكيم، إيران- قم، منشورات مكتبة المفيد، ص ٧٤.

(٢) مرتضى الخلخالي، قاعدة لا ضرر ولا ضرار، م.س، ص١٨-٣٠ .

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٨٠.

(٤) أبو القاسم القمي الجيلاني، القوانين المحكمة، الطبعة الحجرية، ج٢، إيران- قم، ١٣٠٣هـ، ص٤٧-٤٩ .

ويعود تحديد الضرر المنفي في الشريعة الإسلامية إلى العُرف، فهو الذي يُعيِّن الضرر عند الشك في حصوله، فما لا يصدق عليه الضرر عُرْفَاً لا يُعَدُّ منفياً بالقاعدة، ولا مُحَرَّماً شرعاً، ما لم يقم دليل خاص على أن الشارع وسَّع الضرر، أو ضيَّقه في موارد خاصة، فيُتَّبَع ذلك الدليل الخاص. فقد يرى الشارع أمراً ما ضرراً، من دون أن يراه العُرف كذلك، وقد يرى العُرفُ ضرراً لم يَعُدُّه الشارع كذلك، والمعتبر في هاتين الصورتين هو الشارع، وإنما يُعتبر العُرف فيما لو لم يدل دليل خاص من قِبَلِ الشارع على خلافه.

أما فيما يتعلق بمعاني كلمات الحديث، فقد فسَّر السيد البجنوردي كلمة (الضرر) على أنَّ: «الظاهر من لفظ الضَّرر عرفاً، هو النقص في ماله (أي مال المتَضَرِّر)، أو عرضه، أو نفسه، أو في شيء من شؤونه بعد وجوده، أو بعد وجود المقتضي القريب له، بحيث يراه العرف موجوداً»[1].

وتعرَّض الإمام الخميني لقاعدة «لا ضرر»، فرأى أن الضرر نقص في الأموال، والأنفس. وتأتي بمعنى إيصال المكروه، والحرج، والشدة، وسوء الحال. كما قيل أن الضرر ما تضر صاحبك وتنتفع أنت به، والضرار أن تضره من غير أن تنتفع أنت به، وقيل هما بمعنى واحد، والتكرار للتأكيد[2]. والمقام برأي الإمام الخميني ليس من قبيل القضاء وفصل الخصومة كما هو واضح، فيكون قوله: «**لا ضرر ولا ضرار**» ظاهراً في أنه من أحكام ولي الأمر[3].

وبالتالي فإن هناك ثلاثة اتجاهات في توضيح مفاد القاعدة، وفي الاستفادة منها للوصول إلى حكم شرعي فيما يتعلق بإنتاج أسلحة الدمار الشامل:

الاتجاه الأول: أن مفاد قاعدة لا ضرر هو الحرمة التكليفية، والمقصود به حرمة إيقاع الضرر على النفس، أو على الغير. فأي عمل يؤدي لوقوع الضرر بالنفس، أو بالغير، إذا كانت نفساً محترمةً، كالمسلم، أو الذميّ، فإنه يَحْرُمْ. والواقع أن أسلحة الدمار الشامل تنتج النفايات السّامة، وتشكل خطراً كبيراً على البيئة والإنسان في حال تسرب هذه المواد السامة أو المُشِعَّة كما حدث في تشرنوبيل. فإذا كان إنتاجها فيه مفسدة، بمعنى أنه يؤدي إلى نقص في الأنفس، والأموال، وإيصال المكروه، والحرج، والشدة، وسوء الحال، فإذا قلنا إن الإضرار بالنفس أو بالغير حرام بناء على أنه حكم بالعنوان الأولي، نقول أيضاً بتحريم إنتاج أسلحة الدمار الشامل، ولاسيما السلاح النووي بما يستلزمه من ضرر على البيئة ودمار وفساد.

(١) محمد حسن البجنوردي، القواعد الفقهية، م.س، ص٢١٤.
(٢) الخميني، روح الله، الرسائل، ج١، إيران- قم، ١٣٨٥هـ، ص٢٨-٣٣.
(٣) م.ن، ص٥٠-٥٥.

الاتجاه الثاني: أن مفاد قاعدة لا ضرر هو الحكومة على التشريعات الأولية، بمعنى أن أي تشريع يؤدي في بعض الموارد إلى الضرر بالنفس، فإنه مرفوع عن المُكَلَّف. ومثاله: وجوب صوم شهر رمضان، فهو من التشريعات الأولية، فلو كان موجباً للضرر على شخص ما، فإن هذا الوجوب يرتفع بحديث لا ضرر، فحديث لا ضرر رافع لكل حكم ضرري، فإذا قلنا إن الإضرار بالنفس أو بالغير حرام بناء على أن مفاد قاعدة لا ضرر هو الحكومة، ورفع التشريعات الأولية، نقول أيضاً إن حرمة إنتاج أسلحة الدمار الشامل، ولاسيما السلاح النووي، حرمة ضررية على الأمة الإسلامية، لأن تحريم الإنتاج يؤدي إلى أن تكون الأمة الإسلامية في موقع الضعف، والذُّلّ، والهوان. وبما أن هذه الحرمة ضررية فيمكن رفعها بحديث لا ضرر، والنتيجة هي جواز الانتاج في بعض الموارد.

الاتجاه الثالث: أن مفاد قاعدة لا ضرر هو الحرمة الولائية، فالمعصوم هو إمام الأمة الإسلامية في زمانه، فهو الحاكم الشرعي، والقائد السياسي. وفي حال غياب المعصوم يتولى قيادة الأمة الإسلامية من يرث علمه ومسؤوليته. وبناءً عليه فقد أعطيت الدولة الإسلامية صلاحيات تشريعية في ضوء الكتاب والسنّة، كصلاحيّة تقديم الأهم على المهمّ عند التزاحم بين الواجبات، أو بين الواجب والمحرّم. ومع ذلك فإن حدود الولاية بمعنى الحكومة لا تدخل بالمبدأ في الأمور الشخصية للمكلفين، بل تتعلق بقضايا المجتمع والأمة، وهي تقع ضمن دائرة التطبيق، ولا تتدخل في أصل التشريع، ووضع القوانين. فالولاية بمعنى الحكومة هي حكم إلهي، فكما أن الله أوجب الصلاة، والصوم، والحج، والزكاة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كذلك فقد أوجب إطاعة الناس لأشخاص محددين إما بالاسم، كالنبي (ص)، والأئمة من بنيه، وإما بالصفات، كالفقيه العادل الخبير[1].

والواقع أن النبي (ص) أمر بقلع النخلة التي كانت مملوكة لسُمرة بن جُندب، ورميها خارج بستان الأنصاري، معلِّقاً على ذلك بقوله: «لا ضرر ولا ضرار على مؤمن». وحيث أن أمر الحاكم بإتلاف أموال الآخرين- إذا ترتب على هذا الإتلاف مصلحة أهم من مفسدة الإتلاف- هو حكم ولائي صدر من النبي (ص) بما هو ولي الأمر في زمانه، فإن مفاد القاعدة هو أن لولي الأمر إصدار أي قانون يراه مانعاً للحيف والضرر على الأمة الإسلامية. فيجب على الأمة إطاعة هذا النهي المولوي السلطاني، بما أنه سائس الأمة، ورئيس الملة، وأميرهم، فيكون مفاده أنه أمر بأن لا يضرَّ أحدٌ أحداً، ولا يجعله في ضيق، وحرج، ومشقة. فمثلاً لو فرضنا أن الحج وجب على مستطيع، ولكن الولي الفقيه رأى أن في حج المستطيع

(١) عبد الله جوادي الآملي، ولاية الفقيه، ط١، ترجمة السيد عباس نور الدين، بيروت-لبنان، دار المداد، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ص ٦٢-٦٧.

خطراً عليه نوعاً، أو شخصاً، وأن مفسدة الخطر أهم ملاكاً من مصلحة الوجوب، فإنه يمكن للفقيه، بمقتضى ولايته في مقام التزاحم، أن يمنع من الحج مع كونه واجباً شرعاً من باب تقديم الأهم على المهم.

وكذلك الأمر في المقام، فبناءً على أن مفاد هذا الحديث هو أن للحاكم الإسلامي أن يُشَرِّعَ ما يكون بنظره رافعاً للضرر على الأمة الإسلامية، وبالتالي فإن من صلاحياته أن يجيز إنتاج أو استخدام هذا السلاح، في مورد الحاجة القصوى، تجويزاً ولائياً، بلحاظ أن له الولاية في تعيين أحد المتزاحمين، إذا كان أحدهما أهم ملاكاً من الآخر. فإذا كان في إنتاج أسلحة الدمار الشامل مفسدة، وفي عدم إنتاجها مفسدة أكبر على الأمة الإسلامية، فإن من حق الحاكم الإسلامي، بل من واجبه، أن يأمر بإنتاج هذه الأسلحة عند الضرورة. وفي المقابل إذا كان الضرر المترتب على إنتاج هذه الأسلحة أهم ملاكاً من الضرر المترتب على عدم إنتاج هذه الأسلحة، فإن واجب الحاكم الإسلامي أن يأمر بعدم إنتاج هذه الأسلحة.

وعلى الاتجاهات الثلاثة جميعها، يمكن الاستفادة من هذا الحديث في محل البحث، وإذا بنينا على أن مفاد الحديث هو الحكم التكليفي، وهو حرمة إيقاع الضرر على النفس، أو الغير، فإنه لا يمكن أن يُستند إليه كدليل على حرمة إنتاج أسلحة الدمار الشامل بالمطلق بحجة أن في إنتاجه ضرراً على الأمة، وذلك لأن حديث لا ضرر وارد مورد الامتنان[1] على الأمة، لذلك فإن الاستناد إلى هذا الحديث لإثبات حرمة إنتاج هذا السلاح بلحاظ أنه يؤدي إلى ضرر على بعض الأمة، مستلزم لإيقاع ضرر آخر على الأمة في ترك استخدامه فلا يكون تطبيقه امتناناً محضاً. فإذا كان في إنتاج، أو استعمال أسلحة الدمار الشامل، ضرر على الأمة، وأيضاً في عدم إنتاجها، أو استعمالها، ضرر أكبر عليها، فإن من حقٍّ، بل من واجب الولي الفقيه رفع الضرر الأكبر عن الأمة، ولاسيما إذا أخذنا بالرواية التي تشتمل على كلمة (على مؤمن).

وفي هذا السياق يُجَوِّز السيد عبد الكريم موسوي أردبيلي[2] صنع أسلحة الدمار الشامل في حالة الدفاع، وبإذن الولي الفقيه: «لا يجوز صنع أسلحة الدمار والاستفادة منها، إلا لأجل الدفاع عن الإسلام والمسلمين، مع استئذان الفقيه الجامع للشرائط، بعد استشارة المتخصصين الموثقين في هذا المجال»[3].

---

(١) الامتنان من المِنَّة، ومعناها: الفضل، والمعروف، والجميل، والإحسان، والعطاء. راجع: أحمد فتح الله، معجم ألفاظ الفقه الجعفري، ط١، الدمام-السعودية، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، ص ٤١٠.

(٢) مرجع تقليد، ورئيس السلطة القضائية السابق في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في عهد مؤسسها الإمام روح الله الموسوي الخميني.

(٣) استفتاء موجه إلى سماحته بتاريخ: الثلاثاء ١-١-٢٠٠٨م، وقد أجاب عليه بتاريخ: الثلاثاء ١٥-١-٢٠٠٨م.

البند الرابع – الدليل العقلي:

أولاً- قاعدة التزاحم:

ونعني بها الدليل العقلي الذي يقول بوجوب تقديم الأهم على المهم، ولكن تشخيص الأهم ليس من شأن كل أحد، فهو يحتاج إلى اطلاع واسع على أحكام الشرع. فعلى سبيل المثال، إذا وقع التزاحم بين واجب الحج وواجب آخر، فهل يجب علينا أن نعمل بالتخيير أو التعيين؟ ويجيب السيد الخوئي عن هذا التساؤل، قائلاً: «عند الاستطاعة يصبح الحج واجباً، فإذا زاحمه واجب آخر، لا يرتفع موضوع الاستطاعة، بل لا يؤمَّن إعمال قاعدة التزاحم من التخيير، إذا فُرِضَ كون الحج والواجب الآخر متساويين في الأهمية، أو التعيين إذا كان أحدهما أهم»[1].

وهذا ما أشار إليه أحد فقهاء الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهو الشيخ منتظري، الذي يرى أن رعاية مرجّحات باب التزاحم أمر واجب، فهي تختلف بحسب اختلاف الأحكام، والأشخاص، والأصقاع، والأزمنة، قائلاً: «هل الملاك تشخيص كل فرد، أو موظف، في نطاق مسؤوليته، أو تشخيص الحاكم؟ والظاهر أن إحالة الأمر إلى تشخيص كل فرد، أو موظف في الحكومة، يستلزم غالباً الهرج والمرج، وتضييع الحقوق المحترمة، التي لحفظها أسِّست قاعدة التزاحم ومُرَجِّحاته.. فالأولى إحالة الأمر إلى مجلس النواب المستقل.. له حق النظر في مصالح الشعب.. فيلزم أن يحصوا موارد التزاحم وموارد الأهم منها وفقاً للعقل والشرع، ويجعلوها قانوناً لعمل الحكومة في كل المجالات.. فالقول بتبرير الهدف للوسيلة مطلقاً باطل جداً بحكم العقل، والشرع، فلا يشتبه الأمر على الموظفين في الاستخبارات بما رأوه، أو سمعوه، من أعمال الجواسيس في بلاد الكفر، إذ يستحلون كل جناية وجريمة في طريق عملهم. وهل يجوز الانتحار عمداً لأجل التخلص من العدو، كما إذا تيقَّن بأنه يعذَّب عذاباً لا طاقة له به، فيعترف بما يضرُّ بالمسلمين؟ الواجب رعاية موازين التزاحم»[2].

وبناءً عليه، فإذا وقع التزاحم بين الحفاظ على البيئة من خلال عدم إنتاج أسلحة الدمار الشامل، وبين إنتاج هذه الأسلحة لردع العدو عن مهاجمة بلاد المسلمين وقتلهم، مع وقوع بعض الأضرار البيئية، فيجب إنتاج أسلحة الدمار الشامل، لأن الحفاظ على المسلمين أهم من الحفاظ على البيئة، فتكون المعادلة كالآتي:

---

(١) أبو القاسم الخوئي، مستند العروة الوثقى-كتاب الحج، ج١، ط٢، قم-إيران، منشورات مدرسة دار العلم، ١٣٦٤ هـ، ج١، ص ١١٢.

(٢) المنتظري، نظام الحكم في الإسلام، ط١، إيران، هاشميون، ١٣٨٠ هـ، ص ٣٦٨-٣٧٠.

- **القضية الصغرى**: الحفاظ على البيئة مهم، ولكن الحفاظ على المسلمين أهم.
- **القضية الكبرى**: يجب تقديم الأهم على المهم.
- **النتيجة: يجب الحفاظ على المسلمين ولو أدى ذلك إلى إفساد في البيئة.**

ثانياً- قاعدة ترجيح المصلحة على المفسدة:

ونعني بها أن العقل يقضي بالتحري بين المصلحة والمفسدة، وترجيح المصلحة على المفسدة، فالمصالح والمفاسد على مراتب، وهي مندرجة في القوة والضعف[١]. ومن أقدر على تشخيص ذلك من النبي الأعظم (ص)، والإمام المعصوم من بعده، وولي أمر المسلمين، الفقيه، العادل، العارف، الشجاع، والخبير، في عصر غيبة الإمام المعصوم (عج)؟!.

فقطع شجر نخيل بني النضير كان فيه مفسدة، ولكن النبي (ص) شخّص مصلحة كبيرة في قطع هذه الأشجار، حيث اختبأوا في نخيلهم محتمين به، معتمدين على أن المسلمين لن يقدموا على ضربهم في نخيلهم، لأنه من الإفساد الذي نهى عنه الإسلام. ولكن الله تعالى أذن لرسوله لضرورة الحرب في قطع بعض النخيل، وكشف القوم، وإلزامهم بالمواجهة الصريحة، بقوله: ﴿**مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ**﴾[٢]، والآية الكريمة توضّح أن الحكم لله تعالى، وولي الأمر يحكم بما أنزل الله تعالى، وبناء لتشخيصه لمصلحة المسلمين العليا. وقد قال اليهود في ذلك: كنت تنهى عن الفساد يا محمد، فما بالك تفعله اليوم؟. والواقع أن مفسدة قطع شجر النخيل أقل من مصلحة كبرى وهي إلحاق الهزيمة ببني النضير، الذين كانوا يراهنون على عامل الوقت، وعلى التموين الغذائي بواسطة ثمار شجر النخيل، حتى يمكن لقريش ولمن يحالفها من قبائل العرب أن يتحركوا لحسم الموقف لصالح بني النضير.

إن قطع الأشجار ليس جائزاً بالعنوان الأولي، ولكنه يصبح جائزاً عند الضرورة، وفي حال تم تشخيص أن المصلحة في قطع الأشجار في تلك الحرب هي أكبر من مفسدة الإضرار بالبيئة بواسطة قطعها. ولا أقل من أن يتمكن يهود بني النضير من الاحتفاظ بمواقعهم وبأرضهم وديارهم، حين يجد المسلمون أن مواصلة التحدي لهم لن تجدي نفعاً ما داموا قادرين على الاحتماء بحصونهم، والدفاع عنها لمدة طويلة، فيتراجعون عن حربهم لهم، ويتركونهم وشأنهم من أجل التفرغ إلى ما هو أهم وأولى. فالضابط في الرخصة وجود مصلحة غالبة على مفسدة قطع أشجار النخيل.

---

(١) مرتضى الأنصاري، المكاسب، قم-إيران، انتشارات دهاقاني (اسماعيليان)، ج١، ١٣٧٦هـ، ص ١٣٦.

(٢) سورة الحشر، الآية: ٥.

ولا شبهة في شرعية الصناعة النووية السلمية، بداعي تحقيق الأغراض العلمية، والصناعية، فهو أمر مطلوب، ومرغوب فيه، لأن فيه مصلحة كبيرة وهي فك ارتهان الدول الإسلامية لبعض الدول المستكبرة، التي تعمل على احتكار مثل هذه التقنية، وتمنع الدول الإسلامية من امتلاكها بحجج واهية، من قبيل التخوف من تطوير الأنشطة النووية بما يخدم الأهداف العسكرية. وكأن هذه التقنيات هي حق حصري لتلك الدول المستكبرة، أو التي تدور في فلكها، ولا يحق لسائر الدول أن تحقق التقدم، أو تطوِّر نفسها في كل المجالات! إنه «منطق القوة» الذي لا يستند إلى شيء من المعايير الأخلاقية، والمنطقية، والشرعية، وإنّ على الشعوب الحرة، والأبية، أن لا تستكين لهذا المنطق، بل عليها العمل الجاد في سبيل إسقاطه، لتحقق تقدمها وكل آمالها المنشودة.

والإشكال يرد في حال كان في إنتاج هذه الأسلحة ضرر يلحق بالبيئة العامة للأرض، ولم تكن هناك مصلحة توجب صنع أسلحة الدمار الشامل. ولا شك أن مصلحة إرهاب العدو كي لا يعتدي على الدولة الإسلامية، أو للدفاع عن وجود الإسلام والمسلمين، أكبر من مفسدة بعض النفايات السامة، التي يمكن معالجتها عبر وسائل وتقنيات علمية حديثة، وإن بقي بعض الضرر على البيئة. فتكون المعادلة كالآتي:

- **القضية الصغرى**: مصلحة الردع في إنتاج أسلحة الدمار الشامل أكبر من مفسدة تلوث البيئة.
- **القضية الكبرى**: يجب ترجيح المصلحة الكبيرة على المفسدة الصغيرة.
- **النتيجة: إنتاج أسلحة الدمار الشامل راجح عقلاً لردع العدو.**

ويرى الشيخ بهجت[1] أن القيام بالتجارب النووية أمر غير جائز إذا كانت تضر بالبيئة، وهذا نص فتواه: «ليس هناك مسوِّغات شرعية، للقيام بالتجارب النووية إذا كانت مضرة بالبيئة»[2]. ويرد عليه أنه من المعلوم أن التجارب النووية، ضرورية لإنتاج السلاح النووي، وأنها تضر بالبيئة، وأنه يمكن لدولة ما أن تمتلك أسلحة الدمار الشامل من دون صنعها، وذلك عبر شرائها من دولة أخرى. ونسأل: هل ان هناك فرقاً على مستوى التشريع الإسلامي بين امتلاك الدول والأمم الأخرى لهذا النوع من الأسلحة، وبين عدم امتلاكها لها، بمعنى أن امتلاك الدول والأمم الأخرى لهذا النوع من الأسلحة يعتبر مُسَوِّغاً شرعياً للدولة الإسلامية كي تعمل هي أيضاً على امتلاكها؟

(١) مرجع ديني شيعي، وأستاذ في الحوزة العلمية في قم المقدسة، اشتهر بزهده، وأخلاقه الفاضلة، وعرفانه الكبير.

(٢) أجاب سماحته، قبل وفاته، على استفتاء وجَّهه الباحث إليه، وحصل على الجواب بعد أشهر، بتاريخ: ١٤-١٠-٢٠٠٩م، في مدينة قم المقدسة، في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ويرى الشيخ بشير حسين النجفي[1] أن إنتاج هذه الأسلحة، والقيام بالتجارب النووية، أمر جائز شرعاً دفاعاً عن النفس: «لا محظور في امتلاك هذه الأسلحة شرعاً، وإنما الواجب أن لا تستخدم إلا حيث يسمح لنا الشرع الشريف والله العالم.. أما فيما يتعلق بالتجارب النووية، فيجوز القيام بها إن اضطررنا إليها لأجل خلق المناعة لبلادنا، وحياتنا، وأعراضنا، وأموالنا، فهو المسوِّغ كما تجوز العملية الجراحية، أو بَتر بعض الأعضاء لأجل إنقاذ حياة المؤمن. كما يجب اختيار الأمكنة البعيدة عن مناطق السكن»[2].

ويرى السيد محمد حسين فضل الله[3] أن إجراء التجارب النووية جائز عند الضرورة، وأن إنتاج هذه الأسلحة جائز شرعاً دفاعاً عن النفس:

١- تطرَّق سماحته إلى هذا الموضوع في إحدى خطب الجمعة حيث وجد أن المشروع الإيراني النووي السلمي لا يزال مثيراً للجدل من قِبل الدول الأوروبية التي تقود الموضوع بإشراف أميركي، من خلال إثارة عدم الثقة بإيران، التي تؤكد رفضها لأي مشروع نووي عسكري، ولاسيما أنها من الدول الموقِّعة على حظر إنتاج الأسلحة الذرية، ولكن المسألة هي أن أميركا وحلفاءها لا يريدون لإيران أن تمتلك القوة التي تستطيع من خلالها حلَّ مشاكلها الاقتصادية المستقبلية، أو الدفاع عن نفسها أمام الأسلحة الذرية في «إسرائيل»، وأمام امتلاك الهند وباكستان لهذه الأسلحة التي منحتها أميركا الشرعية تحت حجج لا تُقنع أحداً. وحرَّم سماحته إنتاج الأسلحة الذرية على كل دول العالم قائلاً: «إننا نؤكد- من خلال خوف الشعوب- تحريم إنتاج الأسلحة الذرية في العالم كلِّه، بما في ذلك الدول الكبرى التي تمثِّل تهديداً سياسياً، واقتصادياً، وأمنياً، لدول العالم الثالث، من خلال ما تملكه من القوة، بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل»[4].

٢- «لا دليل على حرمة صنع أسلحة الدمار الشامل كبقية الأسلحة الأخرى التي يكون تدميرها محدوداً، بفعل الحاجة إليها في مواجهة الدول التي تمتلك هذه الأسلحة، مما قد يشكل خطراً على المسلمين في حالات الصراع معها، وربما يُقال بجواز إنتاجها لو كانت الدول الأخرى لا تمتلك هذا السلاح، وذلك باستيحاء قوله تعالى، في تحديد الدعوة إلى الإعداد

---

(١) أحد مراجع تقليد المسلمين الشيعة، في النجف الأشرف.

(٢) استفتاء أرسل إلى سماحة الشيخ بشير حسين النجفي بتاريخ: ٢٣ ذو الحجة ١٤٢٨هـ.

(٣) أحد مراجع التقليد، ومن كبار مفكري المسلمين الشيعة في العالم، مؤسس جمعية المبرات الخيرية الاجتماعية، وأستاذ مادة الفقه في مرحلة البحث الخارج في المعهد الشرعي الإسلامي في لبنان. توفي بتاريخ: ٤-٧-٢٠١٠م.

(٤) راجع: محمد حسين فضل الله، استعراض لرأي العلامة السيد في المشروع النووي الإيراني، مجلة معلومات، يصدرها المركز العربي للمعلومات، العدد التاسع والثلاثون- تحت عنوان «الملف النووي الإيراني»، شباط / فبراير ٢٠٠٧، نقلاً عن موقع مجلة بيِّنات الإسلامية بتاريخ: ١٢-٨-٢٠٠٥م.

للقوة: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللهِ﴾[1]، باعتبار أن تملك المسلمين لهذا السلاح قد يمنع الأعداء من العدوان عليهم، إلا إذا كان الواقع المحيط بمسألة صنع الأسلحة النووية يشكل خطراً جزئياً أو كلياً على العالم. وكيف كان فالإشكال ليس في إنتاج هذا السلاح وتملُّكه، بل في استخدامه.

٣- إن الإضرار بالبيئة مُحرَّم في ذاته ونتائجه، ولكن إذا كانت هناك ضرورات كبرى للمصلحة الإسلامية العليا فيجوز إجراء التجارب بأقل قدر ممكن من الإضرار، وذلك بالبعد عن المناطق المأهولة، أو المستخدمة في عملية إنتاج الحاجات الزراعية، أو الصناعية، أو الخدمات الحيوية للناس»[2].

ويسجل أحد الباحثين[3] تحفظاً على صنع السلاح النووي، بالرغم من أنه قد يكون مطلوباً شرعاً وعقلاً، كونه يشكل أحد مصادق إعداد القوة في مواجهة الظالمين المعتدين، وأنه من أهم وسائل الردع في أيامنا، والسبب في ذلك أنه يمكن لأي خطأ بشري في إدارته، أو لأي تصرف عدواني قد يرتكبه بعض الأفراد الممسكين بزمامه، أن يؤدي إلى كارثة قد تصل إلى حد القضاء على الكوكب الأرضي برمته، وإفناء كل مظاهر الحياة، وفي الحد الأدنى قد يؤدي إلى إبادة الملايين من بني الإنسان، وبالتالي قد لا يبتعد الفقيه عن الصواب إذا جزم بأن الشارع الحكيم لا يأذن بصنع مثل هذه الأنواع من السلاح، وأنه لا يكون مشمولاً لإطلاق إعداد القوة، لأن الملاحظة المتقدمة صالحة إما لتقييد المطلقات المشار إليها، وإما لأنها تشكل قرينة توجب انصراف الإطلاق المذكور إلى غير هذا النوع من السلاح. ولو تم استفتاء العقل الفطري، والوجدان السليم، بشأن صنع سلاح من هذا القبيل، لحكم بالمنع منه، ومعاقبة مصنّعيه، والمروِّجين له، ورفض انتشاره، بل ضرورة التخلص منه. لكنه يستدرك ليفرِّق بين أن يكون المحذور قد وقع، وتمّ صنع السلاح المذكور، وتملكته أكثر من دولة من دول الاستكبار العالمي، وعلى رأسها الكيان الغاصب في فلسطين، وتمكنت بواسطته من الاستطالة على الأمة الإسلامية، وعلى الشعوب المستضعفة، وإرهابها، وفرض إرادتها وشروطها عليها، فإن الموقف، وبميزان الدين والعقل أيضاً، سوف يختلف، ليغدو تملك هذا السلاح مطلوباً، وضرورياً، في محاولة لإيجاد الردع، وتوازن القوة، لأن من غير الجائز أن تبقى الأمة الإسلامية في موقع الابتزاز والترهيب، أو في حالة من الوهن والضعف، فإن الله

---

(١) سورة الأنفال، الآية: ٦٠.

(٢) لقد تبيَّنت رأي سماحته من خلال استفتاء خاص، وجهته إليه بشكل شخصي، وقد حصلت على جوابه بتاريخ: ٣٠ ربيع الثاني ١٤٢٩هـ، الموافق ٦ أيار ٢٠٠٨م.

(٣) الشيخ حسين الخشن: باحث، وأستاذ في المعهد الشرعي الإسلامي في لبنان.

يريدها عزيزةً قوية ﴿**وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ**﴾[١]، ولا يرضى لها أن تكون ذليلةً، ضعيفةً، مرهونة للآخرين[٢].

ويرد عليه أن التجربة الطويلة للبشرية في هذا المجال تفيد أن احتمال وقوع خطأ تقني، أو مقصود، في مفاعل نووي يعمل لأغراض سلمية، أو في مفاعل نووي يعمل لأغراض عسكرية، ضعيف جداً، بل نادر جداً، لأن هناك إجراءات وقائية عديدة، وعلمية، ودقيقة جداً. أضف إلى ذلك أن احتمال الاعتداء والعدوان على الأمة الإسلامية بهذا السلاح هو احتمال وارد أيضاً، ولا يمكن ردع العدو عن فعل ذلك إلا بإنتاج الطرف الآخر لسلاح أقوى منه أو يوازيه، فيخاف من ردة الفعل، وبالتالي فإن تحفظ الباحث في غير محله، ولا يصلح لتقييد المطلقات المشار إليها، ولا يشكل قرينة توجب انصراف الإطلاق المذكور إلى غير هذا النوع من السلاح، ولاسيما أن مصلحة الحفاظ على بيضة الإسلام ومصالح المسلمين أكبر من مفسدة إيقاع ضرر ما في البيئة في منطقة جغرافية محددة. والمقصود ببيضة الإسلام هو الكيان الذي يقوم به عنوان الإسلام، وهو وجود المسلمين، وقيام مساجدهم، ومقدساتهم، فلو هجم جيش كافر على المسلمين، ولم يستهدف كيانهم، وإنما استهدف فئة خاصة لعداوة شخصية، فإن هذا ليس مورداً للقاعدة، وإنما مورد القاعدة ما إذا كان الهجوم يستهدف إبادة المسلمين، وهدم مساجدهم، وهتك حرماتهم، ومقدساتهم. والدفاع عن بيضة الإسلام هو الدفاع عن حوزة الإسلام، وعن المؤمنين، ويقصد به أيضاً الدفاع عن المؤمنين.

الخاتمة

إن الإضرار بالبيئة يؤدي إلى الإخلال بالحياة الإنسانية، فالبيئة هي الهواء الذي يستنشقه الإنسان، وهي الحيوان، والنبات، والطعام الذي يتناوله، والماء الذي يشربه، فإذا تلوثت البيئة انتشرت الأمراض والأوبئة، وعاش الإنسان مدة من الزمن أسير المرض وطريح الفراش وصولاً إلى الموت. إن الإضرار بالبيئة وبالتالي بالإنسان هو سبب من أسباب تحريم إنتاج هذه الأسلحة، ولاسيما أن الأديان السماوية دعت الإنسان إلى المحافظة على البيئة، وحرَّمت عليه تلويثها وإفسادها؛ لأن الله خلقها من أجله، وسخَّرها لخدمته ومنفعته.

---

(١) سورة المنافقون، الآية: ٨.

(٢) راجع: حسين الخشن، الإسلام والبيئة، ط٢، بيروت-لبنان، دار الملاك، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م، ص ٣٥٢-٣٥٨. راجع أيضاً مقالة نشرت له تحت عنوان: «السلاح النووي في الميزان الفقهي»، على الموقع الآتي:
arabic.bayynat.org.lb/nachratbayynat/kadayaislamia/kadayaislamia_313.htm

والإسلام يوجب على أتباعه تقدير البيئة المحيطة بالإنسان، ورعايتها، وحفظها، وكل عمل في هذا الاتجاه هو عبادة، ويصبُّ في مصلحة الفرد والمجتمع. وهناك فرق بين «حرمة الإضرار بالبيئة» التي تأمر المكلَّف بعدم ارتكاب أي فعل يضر بالبيئة، وبين «وجوب حفظ البيئة» الأعم من الأولى، والتي تأمر المكلَّف بالامتناع عن أي فعل يؤدي إلى عدم الحفاظ على البيئة، بل بفعل كل ما يلزم لحفظ البيئة، فهو أمر مستمر يستوجب من كل أفراد المجتمع الإنساني السعي الدائم، والدؤوب، لفعل كل ما يساهم في تحسين البيئة وتطويرها، والابتعاد عن كلِّ ما يضرُّ بها.

ولكن حماية البيئة لا تعني عدم تحقيق استفادة الإنسان من الموارد الطبيعية، وترك كنوز الأرض التي وهبنا الله تعالى إياها، ولا تعني التحريم المطلق لصيد حيوانات البر والبحر، ولا التحريم المطلق لقطع الأخشاب للصناعة والإنشاءات، بل إن حماية البيئة تعني استثمارها من دون إسراف، ولا استنزاف في إطار توازن طبيعي.

وصحيح أن هناك نفايات سامة تنتج عن المفاعلات النووية، لذلك فإن الأصل الإسلامي والإنساني يقضي بمواجهة إنتاج وانتشار واستعمال هذا النوع من الأسلحة. ولكن تحريم إنتاج أسلحة الدمار الشامل، ولاسيما السلاح النووي بما يستلزمه من ضرر على البيئة، هي حرمة ضررية على الأمة الإسلامية، لأن تحريم الإنتاج، يؤدي إلى أن تكون الأمة الإسلامية في موقع الضعف، والذُّلِّ، والهوان. والحرمة الضررية يمكن رفعها بحديث لا ضرر، فتكون النتيجة هي جواز الانتاج في بعض الموارد.

أضف إلى ذلك أنه لا بد من التهيؤ الدائم للدفاع عن النفس في أية لحظة، فالإنسان المؤمن يجب أن يبقى عزيزاً، مهاباً، قوياً، كما في قوله تعالى: ﴿**وَمَا لَكُمْ لا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيراً**﴾[١]. فمجرد تحصيل القدرة على إنتاج هذا السلاح وامتلاكه، بهدف إحداث الرعب في مجتمع العدو، وردعه عن استخدامه ضد المسلمين، هو أمر محبوب عند الله تعالى. ولذلك فإن السعي لذلك أمر مرغوب في نفسه، بل قد ندعي أنه واجب بناء على أن الله قد أمر المسلمين بإعداد ما استطاعوا من القوة ورباط الخيل. وصيغة الأمر ظاهرة في الوجوب. قال تعالى: ﴿**وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لا تَعْلَمُونَهُمُ اللهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لا تُظْلَمُونَ**﴾[٢].

---

(١) سورة النساء، الآية: ٧٥.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٦٠.

والامتثال للأمر الإلهي في الإعداد للقوة ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً يوجب علينا العمل على الأخذ بأسباب القوة، ومنها أسلحة الدمار الشامل، التي تُعَدُّ أقوى أسلحة هذا العصر. والحصول على هذه الأسلحة إما أن يكون بواسطة شرائها، وهو أمر صعب جداً، حيث يُفرض حظر دولي كبير على بيعها، وإما بواسطة إنتاجها محلياً، وذلك بالاعتماد على قدرات الدولة الإسلامية الذاتية، أو بالاستعانة بخبراء من دول أخرى. وبناءً عليه فإن الآية تدل على وجوب الإعداد، وامتلاك أسباب القوة ومنها إنتاج أسلحة الدمار الشامل، مع لفت النظر إلى أن الإعداد لا يعني الاستخدام، ولا يعني عدم الاستخدام عند الضرورة، فهو يهدف إلى إرعاب العدو كي لا يعتدي علينا.

زد على ذلك أن الدليل العقلي يقول بوجوب تقديم الأهم على المهم، وفقاً لقاعدة التزاحم، ويقضي أيضاً بالتحري بين المصلحة والمفسدة، وترجيح المصلحة على المفسدة، والمصالح والمفاسد على مراتب، ومصلحة الردع في إنتاج أسلحة الدمار الشامل أكبر من مفسدة تلوُّث البيئة، وبذلك يكون إنتاج أسلحة الدمار الشامل راجحاً عقلاً. وتحديد المصالح والمفاسد والترجيح بينها يكون لولي الأمر الذي يحكم بما أنزل الله تعالى، وبناء لتشخيصه لمصلحة المسلمين العليا. وبناءً على ما تقدَّم لا يجوز صنع أسلحة الدمار والاستفادة منها، إلا لأجل الدفاع عن الإسلام والمسلمين، مع استئذان الفقيه الجامع للشرائط، بعد استشارة المتخصصين الموثوقين في هذا المجال.

وأخيراً نلفت إلى أنه لا يمكن الاحاطة بمعالجة هذه الاشكالية في بحث واحد، وإن كنا قد خصَّصنا بحثنا المتقدم لموضوع إنتاج أسلحة الدمار الشامل، فإن مسألة استخدامها ستكون موضوعاً لبحث لاحق بإذن الله تعالى.

أشكال الدعم البابوي لإيطاليا
في صراعها ضد فرنسا على القدس (١٨٧٠-١٩٢٢)
دور الإرساليات الطليانية

أ. د. علي شعيب

رئيس الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم

قلما نال موضوع اهتمام الباحثين ورجال الفكر والسياسة، ما ناله موضوع الصراع الدولي على بلاد الشام وخصوصاً فلسطين، وظهر جلياً أن التنافس البريطاني – الفرنسي استأثر على مجمل ما صدر من مؤلفات وأبحاث. وبمعنى آخر، كان هناك شبه تغييب لدور ايطاليا، فما نجده ليس الا نتفاً متناثرة على بعض الصفحات.

مع العلم أن ايطاليا لم تكد تتكون كدولة وطنية في المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر، حتى تطلعت للعب دور الدولة الامبريالية ذات المطامع الاستعمارية القومية. وأخذ ساستها ومفكروها يضعون أسس التحرك الاستعماري الذي كان يمتلك العناصر الأولية في الأيديولوجية الامبريالية. وتسارعت التصريحات لصالح التوسع في ما وراء البحار، فقد طالب الزعيم مازيني بمكانة لايطاليا في آسيا وافريقيا كونها مؤهلة لدور عالمي وديني. فيما شدّد (Carpi) كاربي في كتابه (الهجرة) Del émigrazione «ان الشعب العظيم الذي لا يمد تأثيره وممتلكاته في رحاب البحار، سيزول عاجلاً أو آجلاً وسيصبح عالة على الأمم الأخرى»[١].

وكون ايطاليا دولة كاثوليكية ومركزاً للكرسي الرسولي، فإنها راحت تنازع ما حصلت عليه فرنسا من البابا بحق حماية الكثلكة في الشرق، وأظهرت بحماس رغبتها في التدخل في الحرب الطائفية في جبل لبنان عام ١٨٦٠. وتؤكد الرسائل الثلاث في المحفوظات

---

(١) J. L. Miege: *L'impérialisme Colonial Italien de 1870 à nos jours*. Société d'édition d'enseignement supérieur. Paris. 1968. p.13 et 23.

السرية للفاتيكان في القسم التابع لأرشيف القصادة الرسولية في جبل لبنان، الاستجابة الايطالية للنداءات من أجل التدخل في أحداث جبل لبنان.

فالرسالة الأولى التي كتبها الكونت كافور رئيس الحكومة الايطالية بتاريخ ١٣ آب ١٨٦٠ إلى المركيز D. Azeglio، الذي بدوره أرسلها إلى جون رشيل وزير خارجية بريطانيا، تناولت مطالبة ايطاليا المشاركة مع الدول الكبرى لوضع حل نهائي لأحداث جبل لبنان.

أما الرسالة الثانية التي كتبها كافور بتاريخ ١٩ تشرين الأول من العام ١٨٦٠، والتي أرسلت إلى وزير خارجية بريطانيا، يعقب فيها على رسالته الأولى ويؤكد على حق بلاده المشاركة في حل المسألة في جبل لبنان، والحاحها على الاطلاع الكامل على المفاوضات السرية المتعلقة بهذه المسألة بالذات بين الدول الكبرى والسلطنة العثمانية.

لكن رسالة الجنرال دوراندو إلى صفوت باشا بطلب من الكونت كافور في ٢٢ أيلول ١٨٦٠، تدور حول حقوق ايطاليا بالتدخل والمشاركة في وضع الحلول المناسبة من أجل حماية الرعايا المسيحيين في الجبل اللبناني(١).

وعندما قررت الحكومة الفرنسية التدخل العسكري بحجة حماية مسيحيي الشرق أثناء الأحداث الطائفية في جبل لبنان «مشددة على هدفها الانساني، كان الرأي العام الكاثوليكي الداخلي لا يزال متأثراً بالقضايا الايطالية، لا يفكر سوى في مساعدة الكرسي الرسولي، ولم يرَ في بادئ الأمر سوى عملية تضليلية»(٢).

ويعود الفضل في هذا المنحى من التفكير إلى الموقع الذي كان يحتله الكهنة الطليان في الشرق، اذ كانوا يشغلون جميع المراكز الكهنوتية الهامة في هذه المنطقة، فضلاً عما تركه التجار البندقيون والجنوبيون من انطباع جيد في علاقتهم مع المشرقيين. وكانت فرنسا تشعر بخطورة هؤلاء على نفوذها في الشرق، لذلك حاول لويس الرابع عشر العمل على جعل قادة الارساليات الكاثوليكية ذات الأغلبية الايطالية، والذين كانوا «يختارون من حثالة الأديرة الايطالية»، بيد الفرنسيين(٣).

لكن قبل انتقالها إلى مرحلة الغزو المباشر، حاولت ايطاليا أن تتماثل مع أساليب الدول الأوروبية الاستعمارية، أي خلق مناخ يتقبل وجودها في منطقة مزمع استهدافها. فلم تعكس

---

(١) Archivio segreto vaticano, *Delegazione Apostolica del monte-Libanon*. Vol 229. Fasc.3.

(٢) دومينيك شفاليه، مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا، ترجمة منى عاقوري، دار النهار، بيروت، ١٩٩٤، ص ٤٩٣.

(٣) م.ن، ص ٤٥٠-٤٥١.

عداءها للكهنوت في نشاطاتها في الشرق، بل دخلت في منافسة مع فرنسا حتى تتقبل مشاركتها في حماية البعثات التبشيرية الكاثوليكية في السلطنة العثمانية. لذلك طرحت مبدأ التمييز بين نوعين من الحماية، الحماية على الأفراد وهي من اختصاص الدول التي ينتمي اليها هؤلاء الأفراد ومهما تنوعت مهمتهم (دينية أو مدنية) في السلطنة، والحماية على المؤسسات التبشيرية الكاثوليكية، وتبقى من اختصاص فرنسا بموجب نظام الامتيازات لعام ١٧٤٠ المادة ٣٢.

وحسب قنصل فرنسا G. Outrey أنه منذ العام ١٨٧٠، تاريخ قيام أول قنصلية ايطالية في القدس، تحولت هذه القنصلية مركزاً للعداء ضد الوجود الفرنسي[١]. وبعد هذا التاريخ دخلت المملكة الايطالية في منافسة على دعم الارساليات الكاثوليكية وتأسيس المدارس، لأن السيطرة على المدرسة يعني السيطرة على الجيل الناشئ وجذبه، أي القدرة على التأثير بالأجيال القادمة وتحديد أهوائها السياسية. و «بدون شك لم يكن للارساليات الا دور تعبيد الطريق لمؤسسي الامبراطوريات الاستعمارية»[٢]. وما خوض ايطاليا المواجهة أولاً في المجال الثقافي الا بهدف توسيع رقعة المعرفة بلغة الدولة النازعة للسيطرة.

ويبدو في هذه المرحلة أن التنافس بين الطوائف المسيحية في القدس لم يبقَ محصوراً في دائرة السلك القنصلي للدول الأوروبية، بل انخرطت فيه البعثات التبشيرية. وكانت العصبية القومية تتخفى خلف الممارسات الدينية، وانعكست في مرآة منافسة الدول في السلطنة العثمانية، مشاجرة لا نهاية لها بين البعثات الدينية المختلفة. اذ حصلت خلافات ومشاحنات من جراء امتلاك هذه أو تلك (موضعاً من المواضع المقدسة)، أو بسبب تقسيم الأرباح الواردة من زوار الأماكن المقدسة، أو لغيرها من الأسباب. وكانت احدى هذه الخلافات التي تراءت وكأنها طفيفة، المشادة بشأن ترميم سقف كنيسة القيامة ومفاتيح المنارة في بيت لحم، ثم تحول هذا الخلاف إلى أزمة دولية خطيرة واستخدم كذريعة[٣]. كما كانت هذه البعثات تحاول باستمرار المزايدة، احداها على الأخرى، بالنسبة إلى الأموال التي تعرضها على الوالي العثماني للحصول على امتياز ما لنفسها أو لأخذه من منافسها.

هذه الحالة أعطت للأطماع الايطالية دفعاً جديداً وظف لبعث نفوذ ايطاليا في الشرق، وذلك استناداً إلى رافدين أساسيين: أولاً الرهبان الفرنسيسكان حراس الأماكن المقدسة بين

---

(١) Georges Outrey: *La protection religieuse de la France en Orient*. Première Partie. Constantinople & September 1892. P. 498.

(٢) J. L. Miege, op.cit., p.141.

(٣) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٥٩.

(١٨٤٨-١٨٧٢)، وكانوا بأكثريتهم من أصل ايطالي، وحافظوا منذ قرنين على أديرة فلسطين ونشروا اللغة الايطالية. وثانياً المبعوثان البابويان في كل من بيروت والقدس المونسنيور Piavi وبطريرك القدس جيوسبي Verlega اللذين لم يحبذا الحماية الفرنسية[١].

وكان Piavi من الذين طالبوا بعد العام ١٨٧١ بحماية أكثر من طرف أوروبي كاثوليكي على كاثوليك الشرق. ولا أحد يجهل أخطار هذه المطالبة لقوى أوروبية منقسمة حسب مصالحها. وما ابتغاه المبعوث البابوي هو اخراج فرنسا واللجوء إلى ايطاليا بعد فشل تجربة الحماية الجماعية[٢]. وهذا ما حذر من مخاطره قنصل فرنسا G.Outrey الذي رأى أن التعدد في الحماية لن يؤدي إلى وحدة في الأداء ولا في انتظام عمل المؤسسات التي «تصبح بالتالي مركزاً للفوضى والخصام على أساس قومي»[٣].

خلال تلك المرحلة أجمعت تقارير القناصل الفرنسيين في الشرق على أن بقاء الحصرية لبلدهم في الحماية على الكاثوليك في هذه المنطقة، مناط بتسمية مدبرين رسوليين من أصل فرنسي. وهذا ما لم يستجب له الفاتيكان في كل من بلاد الشام ومصر والقسطنطينية، اذ جرى اختيار مدبرين من أصل ايطالي ومن صفوف الرهبان الفرنسيسكان أو الكبوتشيين الذين تقاسموا ادارة الكنائس اللاتينية في مدن الساحل السوري[٤]. وكانت بطريركية اللاتين في القدس التي يترأسها البطاركة اللاتين الوافدون من روما، والذين كانوا بحسب جنسيتهم وولائهم الديني، يعملون بوحي من سياسة الفاتيكان التي كان همها ضمان حرية العبادة والزيارة إلى الأماكن المقدسة، والحفاظ على الأوقاف الكاثوليكية التي تديرها الرهبانيات تحت اشراف رهبان حراس الأماكن المقدسة (الفرنسيسكان). ويلاحظ أن إيطاليا تشجعت بالمساندة البابوية، وراحت منذ العام ١٨٨٠ تطالب بإلحاح بحق حماية المرسلين الكاثوليك من أصل إيطالي في فلسطين، حتى لا تهمل أي سبيل جدي يوفر لها فرصة التدخل في شؤون السلطنة العثمانية. وعندما حصل اعتداء على المبشر الكاثوليكي Barberis في بيت لحم، تدخل مدير القنصلية الإيطالية بحجة أنه ايطالي، وطالب خطياً حاكم القدس بحق حماية المبشر واستبعاد أي دور لقنصل فرنسا[٥]. وفي العام ١٨٨٧ شجعت إيطاليا على قيام «الجمعية الوطنية لإنقاذ البعثات الكاثوليكية الإيطالية»، بهدف انهاء «الهيمنة

(١) Adel Ismail*: Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche-Orient du XVII ème siècle à nos jours*. Editions des divers politiques et historiques. Beyrouth. 1978. Tome 14. N.71 le 21 février 1881. pp. 296-297.

(٢) Adel Ismail: op.cit., tome 14. No. 10 le 19 septembre 1882. p.423.

(٣) Georges Outrey: op.cit., p.497.

(٤) Adel Ismail: op.cit., tome 15. Le 18 mai 1883. pp.34-36.

(٥) Georges Outrey: op.cit., p.503.

الدينية الفرنسية» على الأماكن المقدسة، وإبدالها بوصاية من كل «الدول الكاثوليكية»[١]. وبفعل الدعم البابوي، اعتمدت مدرسة الرهبان العازاريين في القدس اللغة الايطالية كلغة للتدريس من بين اللغات الأوروبية الاخرى. بينما عجز قنصل فرنسا في المدينة عن التأثير على الرهبان الفرنسيسكان. ولم تتوقف المواجهات بين المدبر الرسولي Piavi وممثل فرنسا عند انتقاله إلى تولي مطرانية القدس عام ١٨٩٦. كما اتبع خليفتاه- وهما من أصل ايطالي ومن صفوف الرهبان الفرنسيسكان – Gandenzio وGiannini – السياسة نفسها المعادية للحماية الفرنسية[٢].

المكاسب الايطالية بعد تدهور العلاقات الفرنسية-الفاتيكانية

منذ مطلع القرن العشرين، تدهورت العلاقات الفاتيكانية – الفرنسية في أوج سعار معركة العلمانية داخل فرنسا. وكان لها انعكاسات سلبية على نشاط الارساليات الكاثوليكية في الشرق، اذ شن التيار الجمهوري الفرنسي الداعي للعلمانية حملة عنيفة ضد السياسة الفرنسية المزدوجة والمتناقضة، التي تغدق المعونات على رجال الدين ومؤسساتهم في الشرق تحت ستار دعم المصالح الفرنسية التربوية، وتخوض تصفية نفوذهم داخل فرنسا.

ويعكس نجيب عازوري، الفرنسي الميول، في كتابه «يقظة الأمة العربية» الصادر في باريس العام ١٩٠٤ وباللغة الفرنسية، بعض مظاهر انعكاسات معركة العلمانية على ممارسات فرنسا في الشرق، فيقول «...وللأسف لم تعد تهتم بالبلدان العربية وتهمل شيئاً فشيئاً موقعها في سوريا وفي كل المشرق...»، ثم يناشدها الاستمرار في حمايتها للكاثوليك الشرقيين، لأن «السيطرة على المتوسط موجودة، تحت بلاطات القيامة (كنيسة القيامة في القدس)».

وكانت فرنسا قد وقفت على الحياد حتى لا تتهم بانحرافها عن مبدئها العلماني عند اندلاع المشاجرات الدموية بين الأرثوذكس واللاتين على الاستئثار بأمكنة في كنيسة القيامة. وهذا ما حدا برجال الدين الكاثوليك في القدس، ببعث رسالة إلى البابا تناشده نزع حق الحماية الفرنسية عنهم بالقول «سواء أكان هذا معارضة (من فرنسا) لتدخل الأكليروس في الشؤون الخاصة أم مجاملة للروس، لا نريد حماية فرنسا بعد اليوم ونحن لا نستطيع أن نقبل بذبحنا احتراماً للتقاليد».

ويستنتج من كتاب عازوري أن ايطاليا سارعت لاحتلال موقع فرنسا في القدس، فيقول:

---

(١) Sergio I.-Minerbe: *L'Italie et la Palestine 1914-1920*. Paris 1970. p.153.

(٢) علي شعيب، الصراع الايطالي الفرنسي على بلاد الشام ١٨٦٠-١٩٤١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٢٩.

«يجب دائماً أن نحفظ الجميل لطليان القدس على شعورهم الأبوي الذي يحركهم تجاه العرب، انهم يعاملون بكثير من العناية والاحترام الإكليروس الوطني، ولا يوفرون جهداً من أجل رفع المستوى المعنوي والثقافي للأمة»[١].

أدى تماسك فرنسا بموقفها العلماني الحازم إلى قطع العلاقات مع الفاتيكان العام ١٩٠٥، والى تبدل في الأدوار، اذ راحت ايطاليا تقترب أكثر من الكرسي الرسولي، ثم واكبت الدول الكبرى في حماسها لشراء الأراضي في القدس. وفي ٣ آب من العام نفسه، جرى توقيع اتفاقية ايطالية-فرنسية تضمنت حرية انتقال البعثات الارسالية الايطالية - وبناء على رغبتها - من الحماية الفرنسية إلى الحماية الايطالية. لكن هذه الاتفاقية لم تلجم الصراع على النفوذ في فلسطين مستقبلاً. وحسب بعض المصادر، يعزى النشاط الايطالي المتزايد في الشرق خلال هذه الفترة كمحصلة للتسهيلات التي راحت السلطنة العثمانية تمنحها للدول التي تعتبرها أقل خطراً عليها. اذ كانت ايطاليا تعتبر من الدول المحظية من بين جميع الدول الكبرى منذ تولي حقي باشا الصدارة العظمى، بل وقبل ذلك عندما تولى سفارة بلاده في روما منذ أوائل العام ١٨٩٠، وكانت تربط حقي باشا بالايطاليين روابط عديدة، منها زواجه من ايطالية وشغفه بارتياد النوادي الايطالية في الآستانة[٢].

عشية الحرب الأولى شعر فريق في الخارجية الفرنسية أن (الحماية) تشكل القاعدة الصلبة للنفوذ الفرنسي، وبالتالي يقتضي الأمر وضع خطة تعيد لنفوذهم زخمه في بلاد الشام، بما يكفل أيضاً التصدي للاختراق الايطالي المدعوم من الكرسي الرسولي في هذه المنطقة. وقد تضمنت مذكرة مدبر الشؤون السياسية في الخارجية الفرنسية إلى رئيس الوزراء بوانكريه، شرحاً مستفيضاً عن أسباب الهجمات المتعددة على نفوذ بلاده، ومنها سياسة الاحجام عن الحماية الدينية والقطيعة مع البابا. وتلحظ المذكرة أن استمرار هذه الحالة يضع فرنسا أمام خيارين: التخلي عن السياسة الاستعمارية أو اعادة الأهمية لمبدأ الحماية[٣]. وبتأثير مباشر من الزعيم الفرنسي المعروف بول كامبون Paul Cambon، شهدت أروقة الخارجية الفرنسية ولادة نظرية (حماية) فرنسا للاتين المسيحيين المشرقيين التابعين للبابوية من ذوي الجنسية العثمانية، في الوقت الذي كان نظام الحماية نفسه على طريق الانهيار الكامل، فتبعاً لاتفاقية برلين، تمَّ الاعتراف لفرنسا بحقوق الحماية

(١) نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية، تعريب أحمد بو ملحم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص ١٢٤-١٢٥ و ١٢٩ و١٣٢.

(٢) توفيق برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤، دار طلاس، ١٩٩١، ص ٢٩٨-٢٩٩.

(٣) Adel Ismail: tome 19. N.56. le 14 décembre 1912. pp.180-182.

السابقة، لكن تم كسر احتكار فرنسا لهذه الحماية، اذ أقرت الاتفاقية حق أية دولة أوروبية في ممارسة حمايتها لرعاياها على امتداد أراضي السلطنة[١].

بالمقابل كانت فكرة التوسع خارج الحدود، على غرار الدول الاستعمارية، ناضجة بما فيه الكفاية لدى أوساط واسعة من الشعب الايطالي، ولذا تكاثرت الدعوات للقيام بالخطوة الأولى. وفي ٢٠ أيار ١٩٠٦ شنت مجلة «النادي» التي أصدرها الطبيب الايطالي (انريكو انساباتو) في القاهرة، وتحت الرعاية الأبوية لعدد من علماء المسلمين ومن بينهم الشيخ محمد عبده، هجوماً على الصليبية الجديدة والاقطاع الاستعماري...واعتبرت ان الايطاليين وحدهم قادرون على التعاون مع الشرقيين، ووحدهم بين الأوروبيين يعرفون كيف يبنون الخط المشرف في الشرق[٢].

ويبدو ذلك دعوة صريحة لاستعجال الحكومة الايطالية على أخذ المبادرة في احتلال مناطق في العالم العربي. وقد بلغت هذه الدعوة ذروتها العام ١٩١١ عند احتلال ليبيا. ثم انصرفت ايطاليا لرصد ما يحاك في كواليس أروقة وزارتي خارجية كل من فرنسا وبريطانيا فيما يتعلق بمستقبل بلاد الشام، وبالتحديد القدس. وكشف السفير الفرنسي في لندن – ٣ شباط ١٩١٣- عن مضمون اللقاء الذي جمعه مع السفير الايطالي هناك، والذي تمحور حول مدى اهتمامات فرنسا في سوريا وصحة وجود اتفاق فرنسي-بريطاني بخصوص هذه المنطقة، استناداً إلى ما أشارت اليه جريدة (الطان) من ادعاءات فرنسية تتعلق بسورية.

لم تتبدد شكوك السفير الايطالي عندما جرى نفي هذه الشائعات. وعلى الرغم من الاشارة إلى تصريح رئيس الوزراء الفرنسي بوانكريه في مجلس الشيوخ بهذا الخصوص، الا أن السفير الفرنسي في روما اضطر إلى تقديم التطمينات حول الموضوع لوزير خارجية إيطاليا[٣].

في تشرين الأول ١٩١٤، توجه السفير الايطالي في عاصمة الخلافة العثمانية برسالة إلى الباب العالي، يطالب بمنح بلاده الحقوق نفسها المعطاة للدول الكبرى في حال اجراء أي تعديل يطال نظام الامتيازات، وان يمنح الايطاليين في السلطنة ضمانات ضرورية تكفل حقوقهم[٤].

---

(١) جاك توبي، الامبريالية الفرنسية والولايات العربية في السلطنة العثمانية ١٨٤٠-١٩١٤، ترجمة فارس غصوب، دار الفارابي، ١٩٩٠، ص ١٢٥.

(٢) العلاقات العربية الايطالية من ١٩٠٢-١٩٣٠، من مذكرات انريكو انسباتو-كارلو قوتي بورشيناري، ترجمة عمر الباروني، مراجعة عبد الرحمن سالم العجيلي، الجماهيرية الليبية، ١٩٨٠، ص ٢٣.

(٣) Adel Ismail: tome 19. N.103. le 3 février 1913. pp.311-312.

(٤) Documents diplomatiques français relatives à l’histoire du Liban et de la Syrie à l’époque du mandat 1914-1946. Collection dirigée par Antoine Hokayem. Tome I. doct. 32. Le 1 octobre 1914. p.26.

الموقف الإيطالي عشية احتلال القدس

عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، دخلت ايطاليا الحرب إلى جانب الحلفاء في أيار ١٩١٥، بعد ابرامها اتفاقية سرية مع بريطانيا لقاء مكاسب اقليمية في السلطنة العثمانية. ومع ذلك كانت تراهن على عامل الوقت، وتطورات الأحداث لتعديل منطقة نفوذها باتجاه بلاد الشام، وبالتحديد الأماكن المقدسة المسيحية في فلسطين. وأدرك رئيس وزراء ايطاليا ريمون اورلاند صعوبة القضية التي يدافع عنها، لكن وإرضاء للرأي العام الايطالي الذي كان في نوبة سعار قومي شأنه شأن البرلمان ومجلس الوزراء، سعى لدى الحلفاء ومارس الضغوط الشديدة عليهم لكي يؤمن مشاركة بلاده في الحملة العسكرية البريطانية-الفرنسية التي ينتظر ارسالها من مصر إلى فلسطين.

ومع أن ايطاليا لم تحصل على أية ضمانات بخصوص مطالبها، إلا أنها ضمنت مشاركتها في قوة عسكرية في حملة الحلفاء لاحتلال فلسطين، وقد تجاوب رئيس وزراء فرنسا مع الطلب الإيطالي، شرط أن ترسل بهدف رمزي، وأن يكون عديدها بحدود ٣٠٠ جندي، وأن لا يوكل إليها أية مهمة سياسية (تحتها خط أحمر)، وبأن لا تصنف المصالح الايطالية في دائرة الخطر الخارجي بل في إطار الوضع العالمي نفسه[١]. في هذه المرحلة كانت القوى الفاعلة في القرار الفرنسي الاستعماري أكثر حذراً على مصير فلسطين. فقد رفضت الجمعية الجغرافية للدراسات الكولونيالية فصل فلسطين عن باقي سوريا، مقدمة الأسانيد على كافة الصعد التاريخية والاتنية والجغرافية. كما لفتت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الفرنسي نظر الحكومة الفرنسية إلى الخطر الكبير الذي سيطال المصالح الفرنسية في المنطقة من جراء تدويل فلسطين. ويشدد تقرير اللجنة على أن سوريا الفرنسية تفترض فلسطين فرنسية ضمناً.

وهكذا لعبت القوى الاقتصادية والدينية الدور الناشط في التأثير على السياسة الفرنسية في المشرق. وقد كان لها روابط قوية مع كثير من أعضاء الحكومة ومجلس الشيوخ والبرلمان، وكذلك مع الدبلوماسيين في الكي دورسيه[٢].

خلال سير المعارك في الحرب الأولى، راحت تتكشف لروما أن هناك أكثر من سيناريو لرسم خارطة المشرق العربي وبمعزل عنها. فقد علمت باتفاقية سايكس-بيكو لعام ١٩١٦عن

(١) Antoine Hokayem: op.cit., doct. 189. Le 14 avril 1917. p. 218.

(٢) Ministère des affaires étrangères françaises- guerre 1914-1918. Turquie (Syrie-Palestine). V. 873. 17 juillet 1916 et V. 872. 8 avril 1916. p. 114.

طريق الخارجية البريطانية، حيث سارع وزير خارجيتها (سونينو) إلى الطلب من سفيره في لندن التحفظ عليها. وفي ٢٤ تشرين الأول ١٩١٦، بعث الوزير مذكرة إلى كل من باريس ولندن وبطرسبورغ تتضمن الرد الرسمي الايطالي على الاتفاقية، ومنها المطالبة باشتراك ايطاليا في المفاوضات مع العرب حول مستقبل منطقتي أ و ب الواردتين في الاتفاقية[١].

وفي ١٦ آذار ١٩١٧، كشف الطبيب انسا باتو اللثام عن سوابق هامة بقيت مجهولة لدى السياسيين الايطاليين، وذلك ضمن تقرير له من باريس جاء فيه «تجري الآن دراسة لانشاء الخلافة العربية وتضم كذلك فلسطين اليها (مع وضع خاص للأماكن المقدسة)، وأرض ما بين النهرين (مع وضع خاص للنجف وكربلاء). وتنشأ المملكة العربية بناء على اتفاق ابن سعود أمير الحجاز، ومبارك شيخ الكويت، والادريسي شيخ عسير، ويحي امام اليمن، وحاكم العراق، على أن يتمتع كل جزء من هذه المملكة باستقلال ذاتي واسع. وستبقى بلاد فارس مستقلة ولكنها تنقسم إلى منطقتي نفوذ انكليزية وروسية»[٢]. أما بشأن موقف ايطاليا من وعد بلفور، فقد أعلن متحدث باسم وزير الخارجية (سونينو) أن حكومته تؤيد التسهيلات لاقامة مركز وطني صهيوني في فلسطين، شرط أن لا يلحق اجحافاً بالحالة القانونية والسياسية للطوائف الموجودة سابقاً فيها. وقد عبّر كلٌّ من روما والفاتيكان عن قلقهما بشأن حماية الأماكن المقدسة التي أصبحت أكثر تعقيداً[٣]. ولتبديد هذا القلق، قام قادة آخرون، ومنهم سوكالاف (ممثل المنظمات الصهيونية)، بتحركات دبلوماسية ناشطة. فقد دعا سوكالاف الحلفاء إلى مؤتمر رباعي لبحث مطالب الحركة الصهيونية، كما زار لاحقاً روما واجتمع بالمسؤولين الايطاليين والبابا متعهداً بعدم التعدي على الأماكن المقدسة[٤]. ازاء المخططات الفرنسية-الانكليزية تجاه المشرق العربي اغتنمت ايطاليا الفرصة لتكشف عن تطلعاتها في هذه المنطقة، وفي مقدمتها المشاركة مع فرنسا في حماية الأماكن المقدسة في فلسطين. ولهذه الغاية شملت حملتها الدبلوماسية كلاً من لندن وباريس والفاتيكان، فضلاً عن تقديمها مساعدات سرية للرهبنة الايطالية في القدس. وفي آذار ١٩١٧، ذكَّر سفير ايطاليا في باريس وزير خارجية فرنسا Briand بالحماية المعقودة لبلده على بعض الرهبانيات في هذه المدينة. وفي ١٩ نيسان، شاركت روما في مؤتمر للحلفاء عقد في سان دي موريين، حيث طالبت بحقوق متساوية مع غيرها من الدول في الأماكن المقدسة.

---

(١) Sergio I. Minerbe: op.cit., pp.21-22.

(٢) مذكرات انريكو انسباتو، م.س، ص ١١٣.

(٣) Sergio I. Minerbe: op.cit., p.78.

(٤) عصام خليفة، الحرب العالمية الأولى والاتفاقات السرية حول المشرق العربي ١٩١٤-١٩١٨، مجلة أوراق جامعية، عدد ٢، بيروت، ١٩٩٣، ص ١٧٩-١٨٠.

بريطانيا تقتنص فرصة مجاهرة إيطاليا بالحماية على الأماكن المقدسة

عندما استولى الحلفاء على القدس في ٩ كانون الأول ١٩١٧، حاول المندوب الفرنسي جورج بيكو أن يعيد لبلاده المكانة التي كانت لها قبل الحرب كحامية للأماكن المقدسة المسيحية، إلا أنه اصطدم بالايطاليين المشاركين في حملة الحلفاء سعياً منهم لتدويل مسألة الحماية. ونجحت روما في حمل الكرسي الرسولي على تسمية بطريرك جديد للاتين في القدس من الجنسية الايطالية. وتحولت زيارة الكاردينال Guistini لفلسطين إلى مظاهرة ايطالية. وفي هذه الفترة نشرت جريدة le messagero مقابلة مع المونسنيور Duchesme ورد فيها، أن القوة العظمى المؤهلة لشغل دور مهم في فلسطين ستكون ايطاليا التي تمتلك أهلية كبيرة لحكم هذه المنطقة الشائكة التعقيد، على غرار نجاحها سابقاً في معالجة المسألة الصعبة، وهي ايجاد مقر مشترك في روما للبابا وللحكومة الايطالية[1]. ويلاحظ من خلال رسائل متبادلة بين مسؤولين فرنسيين أن الوضع في فلسطين يهدد جدياً المصالح الفرنسية، لأن حكومة روما راحت تعزز فرقتها العسكرية الصغيرة الملحقة بعمليات الجيش البريطاني بعدد يصل إلى حدود ٥٠٠ جندي، بما يتجاوز القوات الفرنسية الموجودة تحت امرة De Piepape، وبما يتيح لها المشاركة في حماية الأماكن المقدسة. هذا الوضع حدا بممثل فرنسا في فلسطين جورج بيكو لتقديم احتجاجٍ لدى الجنرال اللنبي، مذكراً أن لبلاده وحدها حق الحماية بصفة خاصة وحصرية، وفقاً لما تنص عليه الاتفاقية الدولية. وألمح ستورز (الحاكم العسكري البريطاني في القدس) إلى شعور بيكو بعدم الرضا. فيقول في إحدى ملاحظاته، أنه يشكو إلى درجة الازعاج من عدم اعتبار الوجود الفرنسي على قدم المساواة مع الوجود الايطالي، وأشار ستورز إلى رسالة مارك سايكس... والتي يقول فيها: «لقد فهمت من بيكو أنه جداً مستاء من وجوده، ومن الوضع العام للفرنسيين في فلسطين». تزامن ذلك مع ارتفاع صوت من أكثر من مسؤول فرنسي يطالب بتعزيز القوة الفرنسية في الأراضي المقدسة[2].

وبسرعة لم تكن متوقعة، يشير جورج بيكو إلى اشتداد الحملة في القدس التي تعتبر أن الحماية الفرنسية تنتهي مع التراجع التركي عن المدينة. وشارك في هذه الحملة الطليان إلى جانب الانكليز لدى جمعية حراس الأراضي المقدسة (le custode). وحسب معلومات سرية، فإن رئيس الجمعية اجتمع بالمجلس الديني الاستشاري ونقل إليه رسالة من الرئيس العام للرهبان الفرنسيسكان يأمره بوضع نهاية للممارسات التقليدية التكريمية تجاه ممثلي

(١) Sergio I.Minerbe: op.cit., p.67.

(٢) Antoine Hokayem: op.cit., doct 261. le 15 janvier 1918. p.294.

فرنسا، وأن لا يُنشِدوا في المستقبل (le domine salvam). ورغم الانقسام في مواقف المجتمعين الذين فضلوا انتظار تعليمات جديدة من الكرسي الرسولي، فان الحملة –حسب بيكو– تبدو جدية ومستمرة. وقد حمَّل Dagostino قائد الفرقة الايطالية في فلسطين مسؤولية ذلك، ودير الراهبات المخلصيات مسؤولية الحوادث التي ستحصل في الكنيسة (كنيسة المهد). ويعزو بيكو حجج الرافضين للحماية الفرنسية إلى عدم فائدتها في بلد أصبح تحت السيطرة المسيحية(١).

لم تكن بريطانيا منزعجة من الممارسات الايطالية وغيرها ضد الحماية الفرنسية، لأنها كانت مصممة على تحقيق مشروعها الخاص بفلسطين، وهو تحقيق وعد بلفور. واغتنمت كل فرصة لنزع صفة الشراكة مع حليفتها فرنسا للاستفراد بالقرار. فقد سهلت الارساليات الأنكليكانية حرية الحركة في الأراضي المقدسة. وعند حصول الصدامات بين الارساليات المسيحية للسيطرة على كنيسة القيامة، اتخذ الجنرال اللنبي قراراً برفض كل تمثيل قنصلي لكل من فرنسا وايطاليا في فلسطين، وحصر كل السلطات بشخصه، ومنها مسؤولية حماية الطوائف المسيحية والإسلامية كلها، واعتبر ممثل فرنسا جورج بيكو مجرد مستشار له للشؤون العربية والسورية.(٢) ويترتب على هذا القرار تغييب سياسي وعسكري لفرنسا. وبهذه الصفة لا يحق لجورج بيكو التدخل المباشر للدفاع عن المصالح الفرنسية، والمطالبة بتشريفات عائدة لبلده في الأديرة والكنائس الكاثوليكية في الشرق.

في كل حال، لم تكن الطريق ممهدة أمام الفرنسيين لاستمرار حمايتهم على الأماكن المقدسة. ان ايطاليا المدعومة بشكل فعال من الكرسي الرسولي، كانت عازمة بحزم على انتزاع الحماية منهم. ووصل الأمر إلى حد نشوب توتر بين القوات الفرنسية والايطالية، أعقبه خلاف شديد ليلة رأس السنة بين قائد القوة الايطالية Dagostino وممثل فرنسا بيكو. ولم تسوَّ القضية الا عندما تدخلت الجالية اليهودية الايطالية التي حصلت على استبدال Dagostino بالكولونيل Gustavo Pesenti (٣).

لم تركن فرنسا لمحاولات تقليص نفوذها التاريخي في الشرق العربي، ولا سيما حمايتها للكاثوليك ومراكز عبادتهم. فقد سارع جورج بيكو إلى اعتبار ما اتخذه الجنرال اللنبي من قرارات كأنها لم تكن، اذ ذهب إلى قداس الأحد الاعتيادي بصفته ممثلاً لوطنه، وأعلم (le custode) وباقي الطوائف الكاثوليكية بأن لا شيء تغير، واستقبل الفرنسيين والمحميين،

---

(١) Idem doct 262. Le 20 janvier 1918. p. 296.

(٢) Antoine hokayem: op.cit., doct 265. Le 26 janvier 1918. p. 300.

(٣) Sergio I. Minerbe: op.cit., pp.210-213.

وزار المؤسسات الارسالية بهذه الصفة. أما في باريس، فقد طالب كل من رئيس الوزراء كليمنصو ولجنة آسيا الفرنسية بتعزيز الفرقة العسكرية الفرنسية في فلسطين بالعديد، بما يسمح لها بدور ناشط[١].

ومن جهة أخرى، أعلمت فرنسا ممثلي الحركة الصهيونية أن اجراءاتها في الأراضي المقدسة لا تطال المخطط الصهيوني، وأن التفاهم تام مع الحكومة البريطانية بما يتعلق بالاستيطان الصهيوني في هذه المنطقة[٢].

أحرز الحزم الفرنسي في وجه الاجراءات البريطانية بعض النجاحات، اذ جرى ابعاد الجنرال الايطالي إلى حيفا. واستحصل السفير الفرنسي في لندن على اعتراف وزير الخارجية البريطانية بالوضع الخاص لفرنسا في الأماكن المقدسة، وبالتشريفات التقليدية العائدة لممثليها لدى الارساليات الكاثوليكية. وبمعنى آخر، ينحصر دور ممثل فرنسا بالاهتمام في كل ما يتعلق بالمصالح الفرنسية في المؤسسات العلمانية والدينية والتجارية.

ان تقبل انكلتره للمطالب الفرنسية لم يأخذ مساره إلى التنفيذ العملي، وكعادتها راحت تماطل لكسب الوقت بالترافق مع الاستعداد لمواجهة الخصم بحلف مع آخرين. وكانت ايطاليا، استناداً إلى دعم البابا، مستعدة للعب دور الآخرين. لذا رفضت لندن السماح بتعزيز القوة الفرنسية في فلسطين بحجج مختلفة، منها رفض طلب مماثل من قبل روما، وصعوبة التموين لأن هناك فرقة هندية مؤلفة من ٣٠٠٠٠ ألف جندي ستصل، فضلاً عن التحضيرات لاستقبال فرقة يهودية في طريق الاعداد[٣]. وفي ١٤ آذار ساقت لندن ذريعة أخرى تتعلق بعدم أهلية خطوط النقل لتعزيز الجبهة بقوات اضافية، وطلبت تأجيل الموضوع لحين انجاز خطوط السكك الحديدية[٤]. وحسب مصادر فرنسية، وصلت في هذه الفترة إلى فلسطين فرقة يهودية من ألف جندي قادمة من لندن، على أن يعقبها وصول جنود من الولايات المتحدة لكي يصل العدد إلى حدود ١٠ آلاف[٥]. وبحسب المصدر نفسه، ان الادارة التي سوف تحكم فلسطين بعد احتلالها من قبل قوات الحلفاء تتألف بأغلبيتها من اليهود الشرقيين مع قلة من الانكليز.

---

(١) Antoine Hokayem: op.cit., doct 267. Le 28 janvier 1918. p.303.

(٢) Idem doct 272. 9 février 1918. p.302.

(×) لقد درجت العادة منذ القرن ١٩ أن تقيم الرهبنة الكاثوليكية للقناصل الفرنسيين في الشرق، لقاء الحماية الفرنسية التي يقدمها هؤلاء لها، قداساً تكريمياً عرف بالقداس القنصلي، يتمتع فيه القنصل بكرسي الصدارة ويقدم الآباء له التكريمات الطقسية، كالتبخير مثلاً وتقديم الانجيل والصليب له ليقبلهما.

(٣) Idem doct 290. Le 12 mars 1918. p.328.

(٤) Idem doct 293. Le 14 mars 1918. p.330.

(٥) Idem doct 285. Le 7/3/1918. p.324.

أمام هذه الصعوبات، كانت السلطة في باريس ترى أن تهديد حمايتها على الأماكن المقدسة يمكن تسويته على أرضية الاعتبار لاتفاقها مع لندن، ومن ثم على ضرورة تعزيز القوة الفرنسية في الشرق، بهدف افهام الانكليز وبصورة واضحة بأن ايطاليا لا يحق لها التماثل مع فرنسا لارسال قوات اضافية إلى القدس. وازاء ذلك، تدخلت لدى روما لردع ممثليها العسكريين في الأراضي المقدسة عن العمل ضد نظام الحماية الفرنسية، تمشياً مع التأكيدات التي أعطيت لسفيرها في ايطاليا العام ١٩٠٧ بعد تسوية الحماية على بعض المؤسسات الايطالية الدينية في السلطنة العثمانية. كما تدخلت باريس لدى حليفتها بريطانيا لوضع حد للمكائد الايطالية وللرهبان الطليان ومؤيديهم[١].

كذلك رأت فرنسا ضرورة الوقوف على وجهة نظر الكرسي الرسولي، ورد ذلك في رسالة بعث بها سكرتير وزارة الخارجية Cochin إلى الكاردينال Caspari الذي أجابه، أن زوال السيطرة العثمانية يستتبع زوال الحماية الدينية الفرنسية في الشرق، لأن الحماية كانت بسبب وجود سلطة عثمانية قائمة...

أما بالنسبة للحماية السياسية في فلسطين، فانها تختلف عن الحماية الدينية ولا تدخل في صلاحيات الكرسي الرسولي، الذي يتمنى أن تتجنب الاتفاقيات المقبلة الصراعات بين الأمم وتحترم الحقوق المكتسبة[٢].

في هذا المسار الذي انتهجه رئيس الوزراء الفرنسي كليمنصو، يبرز المزيد من الامعان في تجاهل أمرين:

أولاً: عدم استيعاب باريس الظرف الجديد بعد احتلال فلسطين من قبل الحلفاء والذي فرض هيمنة انكليزية آحادية الجانب. وكذلك عدم اكتراث بأهمية الشرعية البابوية التي شكلت احدى أهم مرتكزات نفوذ فرنسا في الشرق والتي راحت تساند حالياً ايطاليا، ما سمح لها بالقدرة على المنافسة في هذه المنطقة لتطلق عدة خطط على الصعد الاقتصادية والتربوية[٣].

ثانياً: تجاهل الحكومة الفرنسية الملاحظات الواردة في تقارير البعثات الدبلوماسية الفرنسية في كل من لندن وروما والممثل الفرنسي في القدس، والتي تتمنى على الحكومة الفرنسية التوجه المباشر إلى الفاتيكان للحصول منه على تشريع الحماية الفرنسية السابقة على الكاثوليك في الشرق.

(١) Antoine Hokayem. Op.cit., doct 262 et 263. Janvier 1918.

(٢) Idem doct 276. Le 18 février 1918. p. 311.

(٣) Sergio I. Minerbe: op.cit. p.33.

ففي رسالته إلى الخارجية الفرنسية، يحمل جورج بيكو جزءاً مما يتعرض له النفوذ الفرنسي في القدس إلى حكومته التي يعتبرها ضعيفة في مواجهة الحملة ضدها في هذه المدينة. ويخلص للقول «لا نستطيع أن نحافظ على حقنا في الحماية الفرنسية في الشرق ونقطع في الوقت نفسه علاقتنا بالكرسي الرسولي... نحن معرضون في الوقت الحاضر لهزيمة، وعلينا أن نرضخ للواقع، وأن نعي الهزائم اللاحقة. غداً سنخسر نفوذنا في فلسطين، لكن بعد غد سنخسره في سوريا.. واذا لم تعمل الحكومة على تغيير الوضع العسكري القائم، فمن الأفضل أن يوضع حد لوجود بعثتنا لأن هذا الوجود أصبح بلا فائدة»[١].

وفي رسالته إلى الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ١٩١٨، يحث سفير فرنسا في روما حكومته على مواجهة الفاتيكان «ما هو مؤكد أن رهبان الفرنسيسكان في القدس لم يتخذوا موقف العداء للحماية الفرنسية لو أن ذلك يثير استنكار البابا. فهو في هذا الظرف منهمك قليلاً بالمصلحة الفرنسية.

إن البابا وسكرتيره اغتنما وجودنا العسكري الضعيف في فلسطين وزوال السيطرة العثمانية عنها لرفض حمايتنا. لقد استغلا هذه الوضعية كأداة ضغط كي يجبرونا على اعادة العلاقات الدبلوماسية معهم. وهذه لعبة مؤكدة».

وأخيراً يقترح السفير في رسالته «أن الوسيلة الوحيدة لتغيير الموقف البابوي، هو اشعاره بغضب كاثوليك فرنسا عبر تحريف النصوص الصادرة عن الفاتيكان لتقديمها للرأي العام في الصحافة في جو ملائم نسبياً»[٢].

إن تقاطع المعلومات في تقريري البعثتين الدبلوماسيتين حول دور الفاتيكان، كان يعني أن حل مسألة الحماية ليست في توجه الحكومة الفرنسية إلى كل من لندن وروما، بل إلى الفاتيكان لما يملك من قوة تأثير على شريحة كبيرة من المؤمنين في المجتمعات الكاثوليكية وارسالياتهم الدينية، فهو من أطلق مقولة زوال الحماية بزوال السلطنة العثمانية، وان مكائد بعض رجال الدين الكاثوليك في الشرق لم تحصل عكس إرادته بل تتطابق معه. إن البابا Benoit XV وسكرتير الدولة خططا لاقامة بعثة دبلوماسية في القدس تسند إليها مهمة حماية حقوق الكاثوليك في الأراضي المقدسة. ومن جهتهم، وضع الرهبان الكرمليون الطليان مخططاً قائماً على الحماية الجماعية من قبل كل القوى المسيحية الكاثوليكية[٣].

---

(١) A. Hokayem doct 262. Le 20 janvier 1918. p.298. op.cit.

(٢) Idem doct 266. Le 24 janvier 1918. p.299.

(٣) Idem doct 288. Le 25 février 1918. p.317.

وتظهر رسالة سفير فرنسا في لندن إلى وزارة الخارجية في باريس أكثر ملامسة للواقع، اذ تشير إلى أن حق الحماية الفرنسية قائم على أسس هشة لأنه منحة من الفاتيكان، وأن القطيعة معه تفرض حكماً زوال هذه الحماية. ويذكر السفير برسالة الكاردينال Caspari بالمقابل، من أن كل القوى المسيحية الأخرى تعزز نفوذها في فلسطين بدعم من البابا، ويتحالفون لازالة حق الحماية لفرنسا. وأخيراً يحث السفير حكومته على التقرب من البابا خوفاً من الأسوأ[١]، ولا سيما بعد ورود معلومات من سفير فرنسا في روما تشير- وحسب معلومات مصدرها سفارة بلجيكا لدى الكرسي الرسولي- بأن البابا استمزج رأي الحكومة البلجيكية في شأن تولي مهمة حماية الأماكن المقدسة واحتلال القدس. ويستطرد السفير، أنه عرض غير مشكوك في أمره. ويجب وضع كبار القادة الكاثوليك والمطارنة الفرنسيين في أجواء هذه التحركات[٢]. وفي برقية أخرى للسفير الفرنسي، يتحدث عن موافقة ايطاليا من حيث المبدأ على الحل البلجيكي، لأنه يقوض الحماية الفرنسية وسيقدم شروطاً جيدة ومتطورة إلى la custodie de terre sainte [٣]. ولم يحض التوجه نحو بلجيكا بالتحفظ من قبل حكومتها لأنها تتخوف من تقديم تنازلات في أوروبا.

وأخيراً أخذت الحكومة الفرنسية بوجهة نظر دبلوماسييها، وراحت تجيش كاثوليك فرنسا الذين اتهموا البابا بعدم المحافظة على المصالح الكاثوليكية، وبسعيه للنيل من هيبة دولتهم ومصالحها. كما راحت باريس تبدد القلق الدبلوماسي الفرنسي بعدما توجهت إلى دبلوماسييها بتعليمات تشير بأن العداء للكهنوت ليس بضاعة للتصدير. وفي آذار ١٩١٨، أعلن البابا تجميد طرح مسألة الحماية على الأماكن المقدسة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وطلب من الارساليات الكاثوليكية في الشرق الاستمرار بتقديم كل مظاهر التكريم التقليدية لممثلي فرنسا في هذه المنطقة. حصل ذلك بضغط من الأساقفة الفرنسيين[٤].

لم تكن المواجهة مع الفرنسيين هي المسألة الوحيدة التي شغلت الفاتيكان، فمنذ إعلان وعد بلفور، نظر البابا benedict XV بقلق شديد إزاء النزاعات بين الفلسطينيين واليهود، وتوقع أن تترك آثاراً سلبية على نفوذ الكاثوليك في فلسطين، وجاء في خطاب له خلال شهر آذار ١٩١٩ قوله «سيزداد حزننا إذا ما وضعت الأماكن المقدسة الأكثر قدسية في الدين المسيحي تحت إشراف غير المسيحيين». فيما أكد

---

(١) Idem doct 288. Le 10 mars 1918. p. 327.

(٢) Idem doct 282. Le 27 février 1918. pp. 320-321.

(٣) Idem doct 299. Le 30 mars 1918. p.335.

(٤) علي شعيب، الصراع الفرنسي الايطالي على بلاد الشام، م.س، ص ٥٠-٥١.

سلفه Pie XI على حقوق الكاثوليك في القدس، وأن تكون متقدمة على حقوق الآخرين من غير المسيحيين[١].

لكن يبدو أن الموقف الايطالي بالنسبة إلى فلسطين تأثر إلى حد كبير بالتحرك الصهيوني، والذي كان له انعكاسات على أطراف أخرى غربية. وحسب الأرشيف الفرنسي، بينما كان القائد الانكليزي في فلسطين Archibal Murray يصرح «بدون شك سنسعى إلى جعل فلسطين يهودية محققين بذلك حلم الصهيونية»، في الوقت نفسه كانت الحكومة الايطالية تصرح بأنها جاهزة لدعم كل مبادرة تساعد في استيطان اليهود على أرض فلسطين، كما أن البابا أبدى تعاطفه أيضاً مع إنشاء مستعمرات اليهود في الأراضي المقدسة[٢].

عشية نهاية الحرب العالمية الأولى، نجحت فرنسا في تكريس مبدأ الحماية انتظاراً للتسوية النهائية لإرث السلطنة العثمانية بموجب اتفاقية سايكس-بيكو. وفي حين نجحت باريس في ذلك، لم تستطع روما ارسال مجرد دبلوماسي إلى فلسطين بسبب رفض الجنرال اللنبي استقباله. ومع ذلك لم تحاول لندن اغضاب ايطاليا التي كانت تتعاطى بموضوع الأماكن المقدسة نكاية بالفرنسيين. لذلك جرى استيعابها بعدما تبلغت- حسب الوثائق الايطالية المحفوظة في وزارة الخارجية الايطالية -في ١٣ حزيران ١٩١٨، أن وزير الخارجية البريطانية مارك سايكس لمح إلى احتمال فرض وصاية أميركية في فلسطين، وذلك أثناء حديث رسمي جرى بينه وبين الماركيز امبريالي السفير الايطالي في روما[٣].

وكمحصلة عامة أصيبت طموحات ايطاليا في الأراضي المقدسة باخفاق شديد، نظراً لضعف امكاناتها على المواجهة، وخضوع الفاتيكان للتوازنات الدولية. ويستتبع ذلك صعوبات ستواجهها روما عشية مؤتمر الصلح في باريس. اذ ان الحسابات البريطانية - الفرنسية لترتيب أوضاع ما بعد الحرب الأولى، يرتكز على ثلاثة عوامل أساسية تتجاوز الديني لصالح السياسي:

- كسب تأييد الولايات المتحدة الأميركية.

- مواجهة الخطر الشيوعي في المنطقة العربية.

---

(١) جورج اميل عيراني، البوابة والشرق الأوسط، ترجمة بولس سروع، جبيل، ١٩٩٧، ص ٩٩.

(٢) عصام خليفة، الحرب العالمية الأولى والاتفاقات السرية حول المشرق العربي، م.س،، ص ١٩٦.

(٣) زين نور الدين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، ط٢، دار النهار، بيروت، ١٩٧٧، ص ٩٥-٩٦.

- تحجيم دور مصطفى أتاتورك الذي أنعش بانتصاراته آمال الشعوب الشرقية التي رأت فيه منقذاً من استعباد «الجنس الأوروبي».

وتبين من خلال سير المداولات في أروقة مؤتمر الصلح، إصرار فرنسي-بريطاني على تهميش دور روما. فوقف رئيس وزرائها أورلاندو موقف المتفرج في المباحثات الدائرة حول مستقبل المنطقة، ولم يبدِ رأياً في مسألة تجزئة المشرق العربي، باستثناء التحفظات على الأماكن المقدسة في فلسطين.

هذا الاخفاق الايطالي دفع رئيس الوزراء إلى الاستقالة، وشكل بالتالي احباطاً عند الرأسماليين الطليان الذين وضعوا أملهم في ضم مستعمرات جديدة يخففون بها من حدة الأزمة الاقتصادية في بلدهم. وهذا ما جعل القادة الجدد أكثر واقعية، اذ اكتفوا بالحصول على امتيازات تجارية بدلاً من الحصول على مكاسب اقليمية.

بالمقابل، حصلت باريس بعد جهد كبير على حصتها في المشرق بموجب اتفاقية سايكس-بيكو. ولم تعد مسألة الأماكن المقدسة تندرج في أجندة اهتماماتها كما في السابق، وأصبحت قضية هذه الأماكن مرتبطة ببعد المخطط الصهيوني في فلسطين. رغم أن الجمعيات الاستعمارية في فرنسا وغرف التجارة فيها، وكذلك لجنة الشؤون الخارجية قد انتقدت هذه الاتفاقية بشدة لأنها لم تلحظ فلسطين فرنسية.

من المفيد أن نذكر في هذا الصدد، بأن الحماية الثلاثية من قبل الحلفاء ظلت سارية منذ احتلال القدس وحتى انتهاء مؤتمر سان ريمو في نيسان ١٩٢٠، وأنه على الرغم من ذلك، فقد بقيت الحراسة الثلاثية من قبل الجيش البريطاني والكتيبة الفرنسية والكتيبة الايطالية على باب كنيسة القيامة حتى تم سحبهم جميعاً بترتيب مشترك العام ١٩٢٢.

استعارات البشر من مملكة الحيوان في اللغة والتراث (الجحش أنموذجاً)

أ. د. نادر سراج

أستاذ اللسانيات في الجامعة اللبنانية

عضو الجمعية الدولية للسانيات الوظيفية (SILF)

عضو الهيئة الإدارية لاتحاد المترجمين العرب.

«مسكين يا ناس إللي علّته مرته، إذا قتلها يقول الناس قتل مرته، وإن ما قتلها يقولوا سوّته جحش وركبته»[1].

لم يتبوّأ الجحشُ مقعدَه في كتاب «كليلة ودمنة»، لأن الحيوانات في هذا المؤلَّف التراثي تمثل رموزاً ثقافية. ويبدو أن ابن المقفع لم يعترف برمزية الجحش في هذا المجال، فلم يدخله إلى مملكة الحيوان المخلَّد أدباً رمزياً عربياً. وها نحن نحفر عميقاً في متون تراثنا الثقافي لنردّ الاعتبار إلى هذا الحيوان غير الناطق الذي استعلوه واستغبوه واستغيبوه، وقالوا فيه ما لم يقله مالك في الخمر، ومنها «واش معلّم الجحش أكل النعناع؟»[2]، و«على ظهر الجحش»[3]، وهي كناية عن الشيء المبذول، الرخيص الثمن، الذي يكون في متناول كلّ أحد.

لكنَّ إقصاءَ ابن المقفع لهذا الحيوان الأليف لم يمنعه من أن يحتلَّ مكانَ الصدارة في

(١) جمانة طه، الجمان في الأمثال، ط «١»، دمشق، ١٩٩١، ص ٤٤٣.

(٢) أحمد الرومي وصفوت كمال، الأمثال الكويتية المقارنة، ط «١»، وزارة الإعلام، الكويت، ١٩٨٠، ٤٢٥/٢.

(٣) محمد رضوان الداية، معجم الكنايات العامية الشامية، ط «١»، دار الفكر المعاصر، بيروت – دمشق، ص ٢٤١. وأصل هذه الكناية من البائعين الجوّالين الذين كانوا يتسوّقون البضاعة من سوق الهال في الشام ويبيعونها في الحارات بثمن زهيد.

عقول الناس، وعلى ألسنتهم، ويصولُ ويجولُ في منظومة أمثالهم الشعبية وأقوالهم السائرة وكناياتهم، وخصوصاً في مجال الازدراء والاحتقار وما شابه، ولا تفوتنا الإشارة إلى أن بعض الأمثال الشعبية جعلت من بعض الناس أدنى مستوى من الجحش ومؤنثه الجحشة الموصوفين بالبلادة والعناد والغباء وشرود الذهن وعدم الاكتراث وما شابه، فقالت «ما بيحطّ عن جَحْشتو، ما بينزل عن جَحْشتو»[١]، أو «مضيّع جحشة خالته»[٢]، وهي كناية عمّن لا يركّز، والذي لا يكاد يستوعب ما يجري حوله على نحو مقبول.

رغم كلّ هذه الأوصاف الاحتقارية التي أُسبغت عليه، فإن هناك صفةً مدحيةً لازمته وهي صفة الصبر والتجالد والقدرة على التحمّل والتمنّع عن الشكوى. بيد أن الأمور تنقلبُ رأساً على عقب متى ثبت حرف الجرّ بعد فعل الصبر. فصبر الحيوان على الأمر يجعله متجلداً وصابراً وصبوراً. وفي المقابل فإن بني البشر متى صَبَروا الدّابة، فهنا الطامة الكبرى؛ إذ إنهم بذلك يقاصصونها ويحبسونها بلا علف. لذا، لو قدّر لهذا الحيوان الأليف التعبير عن مكنوناته، لفضّل وجود حرف الجرّ ملازماً لفعل الصبر لدى الإتيان على ذكره! وملخص القول إن «جحشنا» لو لم يكن صبوراً لما تحمّل كلّ هذه الإهانات والسلبيات التي أنزلها به بنو البشر عبر العصور، بما فيها قطع ذنبه[٣]، والتي تأتي هذه المقالة لتميط اللثام عنها.

* * *

«مجَحّشِة عَ الغدا»

نحن أمامٍ مشهد ممكن الحدوث في غير مدينة عربية. أمٌّ غيورة تدعو ابنتها ذات الأربعة وعشرين ربيعاً لتناول طعام الغداء. الإبنة «المودرن» و«الستايليش»، خرّيجة جامعة لندنية مرموقة، والمتمكنة، أسوةً ببنات جيلها، من لغات ثلاث، والممتلكة لوسائل الاتصال الحديثة من Iphone إلى Ipod إلى Ipad، تردّ بجملة شبابية من وحي المقام: «Sorry مامي، آكْلِةْ، مْجَحّشِة عَ الغدا»! مفهوم التجحيش الذي يحضر بلا استئذان. في معرض الاعتذار العفوي عن دعوة المشاركة في وجبة عائلية، استوقفتنا ملياً وحثّتنا للقيام بحفرية لغوية بحثاً عن استخدامات «الجحش» وجموعه ونظائره ونعوته، وما نشأ عنها من كنايات وصيغ مجازية تتصل بمفاهيم التجاحش والمجاحشة وما إليها.

* * *

(١) نزار أباظة، الأمثال الشامية، ط «١»، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٨، ص ٢٣١.

(٢) محمد رضوان الداية، معجم الكنايات العامية الشامية، م.س، ص ٣٤١. الخالة هنا هي زوجة الأب، والذي ضيّع حمار خالته يكون في أزمة حقيقية، فإن لم يجدها لقي عقوبة شديدة.

(٣) ثمّة مثل شعبي سوري يضرب للتردّد ويستحضر الجحش في منطوياته «لا تقطع ذنب جحشك بين اثنين: واحد يقول قصّرته وواحد يقول طوّلته». جمانة طه، الجمان في الأمثال، م.س، ص ٢٢١.

بطاقة تعريف الجحش: لغةً ونسباً

ليس من المستغرب أن يُنعت أحدهم بكناية سلبية «مِن كعب الدِّست» فيقال فيه «يا راس الجحش»[١]، بمعنى أنه عنيد كالجحش، أو «بهيم» أو «جحش حمار ابن حمار»، وذلك للإمعان في تأكيد النسب. ولدى العودة إلى القواميس العربية نلاحظ أن ثمّة توافقاً على إيراد جملة تعريفات ومعانٍ حقيقية وأخرى مجازية تعود لهذا الحيوان الأليف. فهو في اللغة، وفق معجم فصيح العامة[٢]، ولد الحمار، ويُجمع على جِحاش وجحْشان كما في اللسان. وهو كذلك عند العامّة، وهم ينعتون به الجاهل على المجاز، ويسمّون به ما يُرفعُ عليه التّخت (السرير) من طرفيه على سبيل التشبيه، كما يطلقونه على ما كان العرب يُسمّونه «حمار الصيقلي»، وهو كما روى اللغويون ثلاث خشبات مجتمعات الرؤوس منفرجات الأرجل يُثبَّت عليها لوح يقف عليه الصيقل (المورِّق) ليصقل الجدار. وفي اللسان: الحمار خشبة يعمل عليها الصيقل. وقال الليث: حمار الصيقل خشبته التي يصقل عليها الحديد[٣]. ويستعيد المنجد[٤] هذا المعنى الأخير المتداول شعبياً، لكنّه يورده بصيغة الجمع؛ جُحُوش وجُحُوشَة: عوارض خشبية مسمّر بعضها إلى بعض على شكل جحش ترفع عليها الأسِرّة (عاميّة). وهو يُستدعى أيضاً لدى ربّات البيوت بصورة «جحش الكوي» المراد به «لوحة الكيّ».

أما الجّحشة فهي: صُوفةٌ تُلفُّ على اليدّ وتُغْزَل. والجَحُوش: الصبيّ قبل أن يشتدَّ. وبدوره يورد أنيس فريحة أن الجحش: خشبة ذات أرجل يُرفع عليها ألواح خشب ويوضع فوقها فراش يُجلس أو يُنام عليه[٥]. ويضيف بذلك إلى حصيلتنا اللغوية معنيين جديدين. أما التجربة المثلية الفلسطينية فتسهب أكثر في شرح المعنى الشعبي المتداول لصيغة الجمع. جْحُوشْ وجْحُوشِة: عوارض خشبية أو معدنية مثبت بعضها ببعض، تُرفع عليها الأشياء الثقيلة كالسيارات. ومن جهته يؤكد القاموس العربي الشعبي الفلسطيني أن المفردة كثيراً ما يستعملها الناس في الشتائم؛ لكنه يضيف جديداً إلى مخزوننا اللغوي؛ فـ جَحْش البسكليت: الجزء المعدني الممتدّ بين كرسي الراكب والمقود[٦]. ولا يخرج الأشقاء السوريون عن هذا الإجماع الدلالي العربي؛ فهو عندهم: نضد أخشاب مشبّكة يجعل دعمة أو سقالاً. عامي

(١) A. Barthélemy, *Dictionnaire Arabe-Français, Dialectes de Syrie*, Librairie Orientaliste, Paul Geuthner, Paris, 1935, 1/104.

(٢) أحمد أبو سعد، فصيح العامة، دار العلم للملايين، ط «١»، بيروت، ١٩٩٠، ص ١١٨.

(٣) لسان العرب لابن منظور، ٣/٣٢١.

(٤) قاموس المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، ط «٢»، بيروت، ٢٠٠١، ص ٨٠.

(٥) أنيس فريحة، معجم الألفاظ العامية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣، ص ٢٥.

(٦) عبد اللطيف برغوثي، القاموس العربي الشعبي الفلسطيني / اللهجة الفلسطينية الدارجة، إصدار جمعية إنعاش الأسرة، البيرة، ١٩٨٧، ص ١/١٦٦.

مفصّح[١]. والمعنى الشعبي نفسه متداول لدى أبناء شمالي الأردن: قطع خشبية تثبت على شكل مثلث لتحمل العارضة الرئيسية التي يقف عليها البنّاء[٢]. ولكنهم يزيدوننا علماً؛ فيضيفون بأن من معاني فعل جَحَّش: فشل في المدرسة. لا يفوتهم أن يذكروا أن جَحْشَة هي: جانب الحصاد من الجهة الفارغة من الزرع، أي الجانب الذي تمّت عملية حصاده. وفي المعنيين الأخيرين دلالة غير مباشرة على الفشل والخواء. وينفرد الأب ميشال فغالي في إيراد معنى للجحش منسول من طبيعة الحياة الريفية في لبنان؛ فهو كيس صغير يُربط طرفه ويُعلّق وتوضع بداخله «الحوّارة» التي ترقد في أسفل الوعاء المخصّص لعصر العنب، كي يعدّوا منه الدبس[٣].

* * *

الجحش بين الخؤولة والعمومة

إذا كانت تسمية الكديش (حيوان هجين أمّه فرس وأبوه حمار) تطلق على خيول الفلاحة والجرّ التي لا يمكن تهجينها مع الأصايل، فإن هذه التسمية تلحق في بعض مناطق الشام بكلا الحمار والجحش. ومتى تساءلنا عن الفرق بين صنفي الجحاش والبغال، لعلمنا أن الجحش يكبر ويبقى حماراً ويتناسل. أما البغل فهو يظلّ بغلاً، عقيماً دائماً ما يُخصى، ولا يتناسل، فينضج جسمه ولا يصلح للركض، وأنثاه كديشة[٤]. وثمّة مثل شعبي يحذّر من التقريب بينهما «لا تربط الجحش حدّ البغل، إنْ ما تعلّم لبيطه بيتعلّم نهيقه»[٥].

هذا لجهة التناسل وحفظ الذرية؛ أما بخصوص الأمومة والأبوة، فالجحش يداني الكديش[٦] (أو القديش) حلاًّ ونسباً؛ إذ يرد في الأمثال الشعبية: «قالوا للكديش مين أبوك؟ قال لهم: الحصان خالي»[٧]. هو كريم المحتدين؛ فأمّ الجحش هي البغلة وأبوه هو الحمار، لذا، فهو يعتبر ثلاثة أرباع الحمار. وللتذكير فالثقافة الشعبية تحفل بصورة سلبية ومستهزئة به وبوظائفه: «بيعزموا الجحش على العرس... يا لَحَمّل الميّ... يا لَحَمّل الحطب»![٨]

---

(١) ياسين عبد الرحيم، موسوعة العامية السورية، ط «١»، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٣، ١/٣٩٠.

(٢) عبد الله الشناق، وفايز أبو الكأس، معجم العبارات الريفية في شمال الأردن، ط «١»، منشورات جامعة اليرموك، إربد، ٢٠٠٠، ص ١٣٢.

(٣) Michel Feghali, *Contes, Légendes, Coutumes populaires du Liban et de Syrie*, Librairie d'Amérique et d'Orient, Paris, 1935, p. 66.

(٤) ابراهيم شعلان، الشعب المصري في أمثاله العامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٢١٦.

(٥) أمين فريحة، معجم الألفاظ العامية، م.س، ص ١٤٤.

(٦) ثمّة مثل شعبي رائج هو «عيش يا كديش تَ ينبت الحشيش» ويضرب لاستحالة الأمر. وقد ورد القسم الأول منه معدّلاً «نطوّر يا كديش» في عنوان لخبر سياسي. مجلة الدبور، العدد ٣١٤١، ٢٠١١/١١/٧.

(٧) فوزي قديح، الأمثال الشعبية الفلسطينية، منشورات علاء الدين، دمشق ١٩٩٥، ص ١٣٣.

(٨) معلومات مدرجة على موقع المنتدى السعودي.

ومن طرائف التسميات العائدة له أن صغيره هو الجْحوَش أو الجحّوش (تصغير شعبي)، والجاحوش وتقال للولد من باب التحبّب[1]؛ وهو حمار صغير ذو جسم ضئيل[2]، وبات مضرب المثل لانعدام فائدته: «جحش كرّ (حمار صغير) لا بيَنْفَعْ ولا بضرّ»[3]. فإذا قلبت الواو ياءً وقعنا على الجحيش المعروف في العراق والذي يضرب فيه المثل «عيش يا جحيش لمّن يجيك الربيع»[4]. وهو المكان البعيد، ومنها جُحَيّش المحلّ بمعنى مبتعد أو منفرد عن الآخرين[5].

لمفردة «الجحش» مروحة مشتقات: من المصدر «جحشنة» و«مجاحشة»، وصيغة جمع «جحاش»، وصيغة تصغير «جُحيش» ويقال فيمن يستبدّ برأيه ولا يشاور الناس ولا يخالطهم «هو جُحيشُ وحدِه»[6]. وفعل «تجاحش» و«دجحشن» و«تَجَحْشَنَ»، بمعنى سلك سلوكاً خشناً يتميّز بالحماقة، واسم المفعول منه «مجَحّشة»؛ والأخيرة انسلّت من دون استئذان في حديث عائلي مغرقٍ في يوميته، وحفزتنا لاستعادة سيرة ذاتية طريفة لحيوان أليف ومظلوم، تستحقّ أن تُروى.

ثمّة سؤال منهجي حفّزنا في الحقيقة لرصد التحوّلات والانزياحات الدلالية اللاحقة بالنعوت العائدة، أو المنسوبة، لهذا الحيوان الأليف المعروف بصغر الحجم والمتّهم ببلادة الذهن وغِلاظة الفهم وما إليها.

نقول لِمَ يا تُرى يُرمى المرءُ – شاءَ أم أبى – بتهمة «الجَحْشنة»، ويوجّه إليه الحديث بوصفه «زيّ الجحش» أو هو «يجاحش» آخرين، أو هو «يَتَجَحْشَنُ» عليهم؟

قبل أن نسترسل في تساؤلاتنا نلاحظ أن للمجاحشة طقوسها وجانبها الإيجابي؛ فمتى قيل إن فلاناً «يجاحش عن نفسه وغيره مجاحشةً»، فهذا يعني أنه يدافع ويقاتل. وفي حديث شهادة الأعضاء يوم القيامة (بُعداً لَكُنَّ وسُحْقاً فَعَنْكُنَّ كنتُ أُجاحِشُ)[7]. الصيغة الفعلية عينها تتّخذ إذاً دلالات مختلفة متى تعدّلت السياقات التي تُستحضَرُ فيها.



(١) ياسين عبد الرحيم، موسوعة العامية السورية، م.س، ١/٣٨٢.

(٢) A. Barthélemy, op. cit., 1/104

(٣) سعد الدين فرّوخ، الأمثلة البيروتية في سياق الأمثلة اللبنانية، ط «١»، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٥، ص ٦٨.

(٤) معجم أمثال الموصل العامية، الهذلي، المكتبة العربية بالموصل، جزءان، ط «١»، ١٩٥٦، ١/٢٨٥.

(٥) جبور عبد النور، معجم عبد النور، دار العلم للملايين، بيروت، ١/٦٥٨.

(٦) الطاهر الزّاوي، مختار القاموس، ط «١»، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٩٣.

(٧) عبد المنعم عبد العال، معجم الألفاظ العامية المصرية ذات الأصول العربية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧١، ص.ص ٤٨–٤٩.

الدلالات «الجحشية» المخترقة لتخوم الجغرافيا العربية

الدلالات الناشئة عن عالم «الجحش» ومستتبعاته، والتي استطعنا الإحاطة بها من متون القواميس وكتب التراث، وفي استخدامات الجمهور، ليست سكونية الطابع. ولحسن الحظ – أو سوئه – فالأوصاف والصور والكنايات المستلّة من مصدر «الجَحْشَنَة» تتعدّد في «محاسنها» ومعانيها، التي تعرف انزياحاً دلالياً ملحوظاً يتصل بمسألة تنوّع البيئات الاجتماعية الثقافية العربية الصادرة عنها، والمتداولة بين أهلها. ومن باب العلم، فذكر الجحش وافر في نطاق بلاد الشام، ونادر في المغرب العربي والجزيرة العربية حيث ينتعش ذكر الإبل.

وكما سبق القول، فإنّ عالم «كليلة ودمنة» الذي ابتدعه ابن المقفّع ليحكي بألسنة أبطاله وقائعَ البشر وتبدّل أحوالهم ناهيك بالظلامات اللاحقة بهم، يُستعادُ في بعض جزئياته، وفي ما خصّ الجحش على وجه التحديد، في ثقافتنا الكلامية، التي تستحضرُ لسببٍ أو لآخر هذا الحيوان المغلوب على أمره في مَعْرِض ضربِ الأمثال عن نماذج البلادة وانعدام الذكاء والعناد والدونية والغباء والجهل والحمق وسواها.

نبدأ بنموذج فصيح ورد ضمن «فرائد الأدب» في الأمثال والأقوال السائرة عند العرب:

«الجَحشَ لمَّا فاتك الأعيارُ». والمعنى: اقتصر على صيد الجحش إذا لم تقدر على العَيْر. يُضرب لمن يطلب الأمر الكبير فيفوته فيقال له: أطلب ما دون ذلك[١]. معالم الدونية تبدو واضحةً إذاً في ثنايا هذا المثل الذي نورده هنا على سبيل المثال لا الحصر.

وإذا كان التواصل الثقافي بين أبناء لغة الضاد يعتمد في إحدى قنواته على منظومة الأمثال الشعبية العربية التي تختصر التجارب، وتستخلص العِبَرَ والحكم من خلال ضرب الأمثال، فموضوع بحثنا لا يغيب عن عالم البلاغة الشعبية. ومتى رصدنا الدروب التعبيرية والسياقات اللغوية التي يُساق هذا الحيوان الأليف مكرهاً لاجتيازها، اكتشفنا الخُطى التي كتبها البشرُ عليه، فَمَشَاها صاغراً، على أربعٍ، وفق مقولة «مرغمٌ أخوكَ لا بطل».

هي بادئ ذي بدء العنادُ والبلاهةُ والتشاجرُ والتدافعُ الفظّ والجلفُ (بلاد الشام)؛ وهي أيضاً بلادةُ الذهن والسلوكُ الخشن الذي يلامسُ مرتبةَ الحماقة (فلسطين).

سيل الصور المجازية بلغة الضاد لا يتوقف: فالعامّة تستحضرُ مفردةَ الجحش لتلمّح إلى ضخامة الجسد والبلادة والغباء (الحجاز). كما تتوقّف الأمثال عند عناده وعدم التراجع

(١) قاموس المنجد في اللغة العربية المعاصرة، م.س، ص ١٥٨٦.

عن آرائه؛ أو الإقدام على العمل من دون التفكير فيه، أو الجفاء وغلظ الطبع، أو التردد أو إغلاظ القول في شتمه واستعمال الكلمات البذيئة في سبّه، (سوريا). وهي لا تهمل، لدى الإتيان على ذكره بشتى الصور، الإشارةَ إلى التفاهة وقلّة المقدار وانتفاء القيمة وانعدام الهموم لديه (الأردن)؛ ناهيك بالرفقة السيئة والتفرّد والخروج عن المعروف في «عقله» وفي تصرفاته، دنيا وآخرة (لبنان). وهي من جهة أخرى تعكس الأوصاف؛ إذ تسلّط الضوءَ على الإنسان المستبدّ برأيه والذي لا يشاور الآخرين ويتجنَّب الاختلاط بهم؛ فتنعته بسمات الجحش. وعن «محاسنه» التي تُسبغُ على المرء، التصاق صفة الوشاية به، وتضخيم الأسرار وإذاعتها بشخصه (ليبيا). أما السلبيات التي تربطها الأمثال بصورته فتتمثل بوضاعة المهام الموكلة إليه والدالة على عدم الاكتراث (السعودية). وثمّة سلبيات خمس إضافية لا تخرج عن نطاق هذه الأوصاف الاستهزائية السابقة الذكر والمقللة من الشأن، ونعني بها المعارضة في غير لباقة (مصر)؛ وطلب الفائدة (العراق)؛ والمبالغة، والجهل وعدم تقدير قيمة الأشياء (الكويت).

* * *

نماذج «جحشية» من واقع الحال

وكما سنرى، فالكناية التي تلحق بفلان من البشر للإشارة إلى غبائه وبلادته تستحضر أحياناً الجحش المظلوم؛ فيقال عنه من دون أيّة مواربة «زيّ الجحش». والعامة لا تجد حرجاً في استخدام هذه الكناية التي تُضرب فيمن يزاحم غيره ويدفعه بضخامة جسده لاعتقادهم بغباء هذا الحيوان وبلادته[١]. ومتى رغبوا في الإشارة إلى شخص محدود، يفسّر الشيء بمثله، قالوا «مش جحش، مجحّشْ»[٢]. لكن بيئته الأولى التي أبصر فيها النور، وأهّلته كي «يشيل الزرّيعة»؛ أي يتصيّد أخبار الناس وأسرارَهم وما تجرّه من مشكلات، ويضخّمها ويذيعها[٣]، هي الضيعةُ التي يستحضرُها المثلُ «جحش الضيعة بذاتو أفهم مني بعضلاتو»[٤]، وذلك في معرض المقارنة بين غباء الحيوان والبشر.

والاستعارة المجحفة لا تقف عند هذا الحدّ؛ فهم متى أوغلوا في وصف إنسانٍ بالغباء وقلّة الفهم وسوء التصرّف، اتكأوا على المثل السابق، ورفدوه بإضافة نوعية، مستعينين لهذه

---

(١) فريد سلامة، معجم الأمثال الشعبية في مدن الحجاز، ط «١»، دار المؤلف – بيروت، دار الورّاق – الرياض، ٢٠٠٩، ص ٤٣٨.
(٢) هاني العمد، الأمثال الشعبية الأردنية، ط «٢»، منشورات وزارة الثقافة، عمّان، ١٩٩٦، ص ٤٥٤.
(٣) حبيب مغنية، معجم الأمثال الليبية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، بنغازي، ١٩٩٩، ص ٢١٨.
(٤) سعد الدين فروخ، الأمثلة البيروتية في سياق الأمثلة اللبنانية، م.س، ص ٦٨.

الغاية بصيغة التفضيل، فقالوا: «أجحش من جحش الضيعة يلّي بِدَيّن مصرياته»[١]. وصيغة التفضيل عينها تبرز في مثل شعبي سوري، زبدانيّ المنبت، «ادفشه، وشوف ما أجحشه»، ويضرب لمن يقوم أحد من المحيطين به بتوريطه بفعل ليس لمصلحته، فيقدم عليه دون أن يفكّر فيه.

* * *

مفهوم التجحيش في الممارسات الجندرية

تجحيش الزوجة:

ومن الطريف وذي الدلالة أن ثمّة معنى مجازياً يتصل هذه المرة بتأزم العلاقة الزوجية، وانتقال بطليها من حال الوئام إلى الخصام فالفراق فالطلاق. فقولهم: جَحَّشَ الرجل، تزوّج مطلقته ثانيةً بعد أن تزوّجها آخر، فهو مُجحَّش[٢]. وفي المعنى نفسه «جَحّشَ المرأة المطلقة: تزوجها تحليلاً لعودتها لزوجها الذي طُلّقت منه؛ فهي تجحَّشت. والمصدر «تجحيش»[٣]. وهذا المعنى متداول عند العامة، ويراد به الطلاق الخلعي.

وقد رصد المستشرق الفرنسي بارتيليمي في قاموسه العربي – الفرنسي صورة مجازية تُعزى للجنس اللطيف. فالمرأة المجحّشة في بلاد الشام هي امرأة شهوانية وفاجرة. وفي الفرنسية يقال عنها vache «بقرة». ولا تثريب في هذا التشبيه، فالاثنان ينتميان إلى مملكة الحيوان.

أما فعل التجحشن فيختلف معناه وفق الابطال القائمين به. إذ يلاحظ المستشرق الفرنسي بارتيليمي أن «دجحشن» يراد بها طريقة تتقاتل بها الحمير، وتتضمن حركات وإشارات الحمير الشهوانية. أما متى قيل عن الأطفال أنهم «تجحشنوا»؛ فذلك يعني أنهم تقاتلوا بطريقة فظة وجلفة، أو وفق أسلوب الحمير تعضّ بعضها بعضاً. ويختلف الوضع متى نُسب هذا الفعل للنساء؛ فيعني إذ ذاك: يمرحن ويهزلن بحرية مطلقة مع الرجال[٤].

وثمّة استخدمات عامية شائعة مثل «جحش العيد»؛ أي اليوم الذي يلي آخر أيام العيد، و«الخميس جحش الجمعة»، ويضرب في الفرق الزهيد الذي لا قيمة له[٥].

* * *

(١) م.ن، ص ٢٩٦.

(٢) أنيس فريحة، معجم الألفاظ العامية، م.س، ص ٢٥.

(٣) ياسين عبد الرحيم، موسوعة العامية السورية، م.س، ص ١/٣٩٠.

(٤) هاني العمد، الأمثال الشعبية الأردنية، م.س، ص ٢٢.

(٥) م.ن، ص ٢٢٠.

معانٍ متفرقة لمشتقات الجحش ونظائره

معنى التشاجر و«التهارش» يبدو في تعبير «طلعت الجحاش عَ الأسطحة»، الذي يلاحظ المستشرق بارتيليمي أنه يعني أن الناس دخلت في شجار. أما قولهم «فلان سافر جَحّاش» فيريدون به: سافر على ظهر حمار، وهي مرادفة لتعبير «سافر على جْحَاش». والجحّاش هو سائق الحمير. ولراكب الجحش مثله الخاص به والساخر منه: «يا راكب الجحش أو متْجَنّده بالحماره». ويضرب لمن يعتدّ بشيء تافه لا قيمة له[1]. أما الصورة المجازية للشخص الأبله، فلا تخرج عن هذا السياق: «جحش مربوط على معلف». وثمّة صور مجازية تُعزى للطفل؛ فـَ الجَحوش: الطفل الذي بلغ خمس سنوات. فإذا فُطم فهو فطيم، فإذا انتفج وارتفع فهو جَفْر. فإذا ارتفع عن ذلك فهو جَحوش. واجحنشش الصبي إذا قارب الاحتلام ولم يحتلم[2]. ونختم بكناية طريفة سمعناها واستخدمناها نحن أبناء جيل الستينات والسبعينات من القرن العشرين، وهي «جحش الدولة» للترام الأحمر أو «الترمواي» الذي كانت تعرفه شوارع بيروت والذي لم يكن يحيد قيد أنملة عن مساره[3].

كلمة أخيرة

إذا أردنا أن نستخلص لقلنا إن مجمل المعاني والمجازات المرسلة والكنايات المتداولة في صفوف البشر، عن الجحش وبخصوصه، والمراد بها الإنسان (رجلاً وامرأة وطفلاً) والحيوان والجماد على حدّ سواء، تتمحور عموماً حول مفاهيم الاستعلاء (عند النجارين والحدّادين والبنائين)، والاستغباء وبلادة الذهن والبلاهة والتسرّع، والبطء والانقياد والركوب (التراموي)، إلخ...

وكما رأينا، فهذه المفردة العاميّة المفصّحة تمتلك مروحة استخدامات تُعرفُ لدى العوام والخواص، وتصنّف في القواميس والمعاجم. فهي لغةً: السّجْحُ والخدشُ (سَجْحُ الجلد وقشره من شيء يصيبه أو حكّه ونزعه). ومجازاً مرسلاً «القتال» وكنايةً «الجفاء وغلظ الطبع»، وولد الحمار قبل أن يُفطم. و«تشبيهاً» ولد الظبية، ومُهْر العرب، والصبيّ. و«مجازاً» البليد الذهن. وتشير موسوعة العامية السورية[4] إلى أن الكلمة في مجال الاستعمال بالمعنى الرابع والثامن والنضد الخشبي الذي يجعل دعمةً أو سقالاً كما سبق القول.

---

(١) م.ن، ص ٣١٢.

(٢) ياسين عبد الرحيم، الموسوعة العامية السورية، م.س، ٣٨٢/١.

(٣) صحيفة اللواء، ٢٠١١/٥/١٨.

(٤) ياسين عبد الرحيم، الموسوعة العامية السورية، م.س، ٣٩٠/١.

ونختم بتطمين القارئ إلى أن مفردة الجحش غزت أخيراً الخطاب السياسي. فقد لاحظنا أنها استحضرت في منظومة الشعارات[١] والتعليقات الكاريكاتورية السياسية التي تمخّض عنها «الربيع العربي»، حيث استعيرت أوصافها للإشارة إلى بني البشر. فحلت بذلك إلى جانب أخواتها من كلاب وخيل وبغال وجرذان وجمال (موقعة الجمل).

بدأنا الكلام عن مفهوم «التجحيش» في ثقافة الأكل، وها نحن ننتهي إلى الحديث عن توظيف مفهوم «التجحيش» في الشعار السياسي. فسبحان مبدّل الأحوال ومعدّل السياقات وموسّع مروحة الاستعارات من مملكة «كليلة ودمنة» إلى عالم البشر ذهاباً وإياباً.

* * *

(١) انظر صحيفة: L'Orient Le Jour, 2/8/2011.

الاقتراض اللغوي في المحكية اللبنانية
في مجال النقل البري
دراسة لسانية اجتماعية

د. هيثم قطب

المعهد العالي للدكتوراه – الجامعة اللبنانية

قبل البدء في هذه الدراسة، نشير إلى أننا سوف نزوّد القارئ بالمصطلحات اللسانية المتخصصة المُعتَمَدَة في اللغة الفرنسية والتي أدرجناها مع مقابلاتها العربية للتوضيح ومنعاً للالتباس، خصوصاً فيما يتعلق بالمصطلحات النادرة في اللغة العربية. كما نود الإشارة إلى أننا سنعتمد في معظم الأحيان المصطلحات المدرجة في معجم اللسانية الذي أعده الأستاذ الدكتور بسام بركة[١].

هدف الدراسة وماهيتها

تهدف هذه الدراسة إلى عرض وتحليل منطلقات وآليات الاقتراض اللغوي [٢]من اللغات الاجنبية، في مجالات النقل البري، كما يبدو في المحكية اللبنانية. ولذا ينبغي تعريف الاقتراض اللغوي وتحديد موقف اللسانيين منه بشكل مُقتضب. فالاقتراض اللغوي هو استعارة أو اقتراض كلمة أو صوت أو معنى من لغة إلى لغة أخرى لأسباب عدة وتُسمى نتيجته بالمقترَضَات. ويُلاحظ اللسانيون أن كلمة الاقتراض تتضمن مفهوم الاستعارة، والاستعارة عرفاً مقرونة بالرّدِ أو بالإعادة، إلا أن الاقتراض اللغوي لا يُرد. وتختلف نظرة المهتمين باللغات إلى هذه الظاهرة. فمنهم من يرى فيها ميزة انفتاح على اللغات والثقافات الأخرى،

---

(١) بسام بركة، معجم اللسانية (فرنسي-عربي)، طرابلس لبنان، جروس برس، ١٩٨٤.

(٢) Emprunt linguistique.

ومرونة في استيعاب المفاهيم المستحدثة والناتجة عن تطور الإنسانية، ومنهم من يرى فيها تطاولاً على اللغة المُقتَرَض منها وعلى قواعدها وتهديداً لوجودها. أما من جهتنا فإننا نرى أن عملية الاقتراض اللغوي هي نتيجة عوامل وانعكاس لمظاهر عدة تتخطى مواقف الأفراد والقيمين على اللغة. فهي كانت في الأصل وليدة الحاجة، أي لتسمية مفهوم ما متعلق بثقافة أو حضارة أو اختراع جديد. وعليه فإننا لا نرى مانعاً من الاقتراض شريطة توليف الكلمة المستعارة بحيث لا تتعارض و قواعد اللغة المُقترِضَة.

لماذا النقل البري؟

لعل مجال النقل البري هو واحد من المجالات الأكثر اقتراضاً في المحكية اللبنانية. والنقل هو مرآة التطور والحيوية الاقتصادية، وركيزة من ركائز النشاطين التنموي والإعماري، ووسيلة من وسائل التواصل، سواء الداخلي منه أو الاقليمي أو الخارجي. فالسيارة والقطار والدراجة من نتاج الحضارة الغربية، وقد تعرّف عليها العرب وسواهم من الشعوب بعدما استوردوها وباتت جزءاً من منظومة وسائل النقل لديهم، وبالتالي صار من الطبيعي أن تكون هذه الاكتشافات، التي باتت أساسية في نظم الحياة العربية واللبنانية، مصحوبة بعبارات ومصطلحات دخيلة على اللغة العربية الفصحى والمحكية.

اهتمامات الدراسة

تتوخى هذه الدراسة تحليل الظواهر الصوتية[١] والتركيبية أو الصرفية النحوية[٢] والدلالية[٣] للكلمات المُقترَضة، فهي عديدة وغنية جداً، إلا أننا سوف نختار منها الأهم لأن المساحة المحدّدة لهذا البحث في هذه الدوريّة لا تسمح بدراستها كلّها.

ولهذا سوف نتطرق إلى أصول بعض الكلمات وكيفية وصولها إلى مجتمعنا اللبناني. وسوف نرصد الكيفيات التي تعاملت معها كل من اللغة العربية والمحكية اللبنانية لتجنب الاقتراض اللغوي. وفي ختام هذه الدراسة سندرج قاموساً أوّلياً يحتوي على المدوّنة المعتمَدَة لتقديم هذه الدراسة.

أولاً: من طرائف الاقتراض اللغوي

ما هي اللغات التي تقترض منها المحكية اللبنانية؟

إذا ما نظرنا إلى المحكيات العربية، كالمصرية والأردنية والفلسطينية وغيرها نجد أن

---

(١) Phonétique.

(٢) Morpho-syntaxique.

(٣) Sémantique.

اللغات المُقرِضَة تتغير بحسب العلاقات التاريخية التي تربط البلاد بعضها بالبعض الآخر. فاللغة الإنكليزية هي المعين الأول الذي تتزود منه هذه المحكيات بالكلمات الحديثة الوافدة. وبالعودة إلى المحكية اللبنانية، فرغم أن السيارات المُستعملة في لبنان في غالبيتها العُظمى من صنع الماني وياباني وأميريكي، إلا أن الغالبية العُظمى من المقترَضَات اللغوية في مجال النقل البري تأتينا من اللغة الفرنسية. ذلك أن اختراع هذه التقنيات في ثلاثينات القرن الماضي وإدخالها إلى لبنان في عهد الانتداب الفرنسي ساهم في أن يكون الاقتراض اللغوي في هذا المجال من اللغة الفرنسية.

يذكر الباحث اللساني الفرنسي لوي دوروا أنه من خلال دراسة الاقتراض اللغوي نستطيع كتابة صفحات من تاريخ الحياة اليومية والعلاقات الدولية الاقتصادية والاجتماعية[١]. وكي نقرن الرأي بالشواهد، سوف نسرد رحلة بعض الكلمات المُقترَضَة من اللغة الفرنسية لنوضح فعلياً ما يقوله دوروا.

البنزين

في الواقع إذا ما أردنا تزويد خزّان السيارة بمادة البنزين في فرنسا فعلينا الذهاب إلى المحطة المعنية أي «Station d'essence» ، فمادة البنزين تُدعى Essence في الفرنسية. فمن أين أتتنا هذه التسمية ؟. إذا ما نظرنا في المعجم الشهير Le Petit Robert، نرى أنه في أوائل القرن الماضي كان الفرنسي يستخدم كلمة بنزين، لكنه استبدلها لاحقاً بكلمة Essence. أما في لبنان فقد استبقينا الكلمة المُستخدمة قديماً في الفرنسية والتي حملها إلينا الانتداب الفرنسي في جملة ما حمل. والجدير ذكره أن الناطقين باللغة الفرنسية في كل من سويسرا وبلجيكا لا يزالون يستخدمون كلمة بنزين حتى اليوم.

الأوتوستراد

نستطيع وبسهولة معرفة أن كلمة ستراد أتت من كلمة سترادا Strada الإيطالية، وهي تعني الشارع. ففي أوائل القرن الماضي، اقترضت اللغة الفرنسية كلمة اوتوسترادا بعد أن فرنستها بتحويل الصائت [a] إلى صامت، وعليه أصبحت كلمة Autostrada الإيطالية Autostrade في الفرنسية، وقامت فرنسا بنشرها في البلاد التي كانت لها معها علاقات تجارية أو عسكرية وغيرها. وقد اقترح القيمون على اللغة الفرنسية، بعد زمن، استبدال هذه الكلمة الهجينة بكلمة أخرى من أصل فرنسي وهي كلمة Autoroute، والتي

(١) Cf. DEROY, Louis, L'Emprunt linguistique, Paris, Les Belles Lettres, 1956, p. 25.

تقبل في الفرنسية النوعين المُذكر والمُؤنث. وكما هو الحال بالنسبة لكلمة بنزين، فقد استمر اللبنانيون باستعمال الكلمة الفرنسية القديمة أوتوستراد. ومن اللافت أن ثمّة بعض اللبنانيين يستخدمون عند التحادث بالفرنسية هاتين الكلمتين ظناً منهم أنهما تُستعملان في اللغة الفرنسية الحالية.

ثانياً: ما هي السبل المعتمدة من قبل اللبناني للاستغناء عن الاقتراض اللغوي؟

١- الترجمة أو المحاكاة اللغوية[١]

لجأ المتكلم اللبناني إلى الترجمة الحرفية[٢] في بعض الأحيان:

حزام الأمان	Ceinture de sécurité
فتحة السقف	toit ouvrant
سنّادات الرأس	Pause tête

٢- الترجمة الجزئية أو الكلمات الهجينة[٣]:

كما لجأ أيضاً إلى اعتماد الترجمة الجزئية أو ابتداع كلمات وتراكيب هجينة، حيث نجد قسماً من الدال باللغة العربية، والقسم الآخر باللغة الأجنبية:

مفتاح الكونتاك	Clé de contact
فرام الإيد	Frein à main
ضوّ الفرام أو الستوب	Feux de stop
أزاز مفيّم	Vitre teintée
دعسة الدبرياج	Pédale d’embrayage
دعسة الفرام	Pédale de frein
دعسة البنزين	Pédale d’accélérateur
مفتاح الجنط	Clé de serrage

(١) Calque.

(٢) Voir GUIRAUD, Pierre, Les mots étrangers, Paris, P. U. F. p. 112.

(٣) Mots hybrides.

ثالثاً: طبيعة الاقتراض اللغوي

١- الاقتراضات اللغوية درجات

ثمّة درجات من الاقتراض اللغوي، اذ اللغة المقترِضة تتبنى بدرجات متفاوتة الكلمات الدخيلة، فتتعامل أحياناً بعنصرية مع بعضها، في حين أنها تتبنى بعضها الآخر بعفوية كأية كلمة من كلماتها الأصيلة. فكلمة بلدوزر لا تزال تحتفظ بصورتها ككلمة وافدة إلى المحكية اللبنانية، لاسيما أن اللغة العربية أوجدت لها مقابلاً هو الجرّافة. أما كلمة point mort فقد عرّبت في المحكية اللبنانية وباتت بومور، واشتقّ منها الفعل بَوْمَرَ والحال مْبَوْمِرْ، فضلاً عن تطويع هذه الكلمة بحسب القواعد الصوتية العائدة للغة العربية. فحُوِّل الصوت المهموس [p] الغريب عن أصوات اللغة العربية إلى الصوت المجهور [b]. ونجد كذلك أن بعض اللبنانيين يستخدمون عبارة مْبَوْمر وماشي للتعبير عن شخص يتصرّف بقلة دراية، كما أن فعل بَوْمَرَ كان قد استخدم في إحدى الأغنيات الشعبية اللبنانية. وتُعتبر هذه الحالة من الاقتراض اللغوي من أعلى درجات التبنّي للكلمات المُقتَرَضَة. فكثيرون ممّن يستخدمون هكذا كلمات لا يعلمون أو ينسون بأنهم يستعملون كلمة غريبة عن لغتهم الأم. وينسحب الأمر على الفرنسيين، فمن سمع منهم هذه الكلمة ملفوظة على الطريقة اللبنانية لا يستطيع التعرف عليها ككلمة من أصل فرنسي.

٢- الخلط اللغوي

ونعني به الاستخدام المُغاير في اللغة المقترِضَة لكلمة ما في اللغة المُقرِضَة. فنجد دلالة مختلفة للمدلول عينه في اللغتين المعنيتين (المقرِضَة والمقترِضَة)، ككلمة دركسيون وهي من أصل فرنسي (Direction) ويعني بها اللبنانيون مقود السيارة، فيما يستخدمها الفرنسيون للإشارة إلى مقود الدراجة فقط، في حين أن كلمة (Volant) تُستخدم في الفرنسية للإشارة إلى مقود السيارة. كذلك فإن اللغة الفرنسية تستخدم كلمة (boîte à gants) لما يراد به التابلو في المحكية اللبنانية.

رابعاً- الدراسة الصوتية

نودّ في هذه الدراسة تسليط الضوء على بعض الأصوات المُقتَرَضَة والمُتغيرات الصوتية التي تطرأ على الكلمات خلال عملية الاقتراض. فالدراسة الصوتية تساعدنا على معرفة الطريق التي سلكتها الكلمة المُقتَرَضَة[1]، ومن أية لغة أتت في حال وجودها في أكثر من لغة؟

(١) DEROY, Louis, op.cit, p.49.

ككلمة Plastique الموجودة في كل من الإنكليزية والفرنسية، وكلمة اوتوستراد الموجودة في اللغتين الفرنسية والإيطالية. وهل اتت الكلمة المُقترَضَة مشافهةً أم كتابةً؟ هذه عينة من الأسئلة التي يمكن الإجابة عنها عن طريق الدراسة الصوتية.

قبل البدء بالتحليل الصوتي العائد إلى دراسة نماذج المُقترَضَات اللغوية هذه، يجب التنبيه إلى أن المحكية اللبنانية تختلف بين منطقة لبنانية وأخرى، وحتى بين حيّ وآخر، وأحياناً بين شخص وآخر في العائلة عينها. وهذا الاختلاف له تبعات على الكلمات الدخيلة على العربية. فكلمة Echappement تُلفظ اشكمان في الشمال، واشطمان في البقاع وبعض مناطق الجنوب. وكما هو معلوم، فإن عدداً لا يستهان به من اللبنانيين هم ثنائيو اللغة[١]، أي يتكلمون إلى جانب اللغة العربية لغة أو لغات أجنبية. فهؤلاء بمعظمهم يلفظون المُقترَضَات اللغوية حسب الأصول اللغوية في اللغة المُقرِضَة. وعليه سوف نستثني هذه العيّنة من اللبنانيين، ونعتمد الألفاظ العامية في البيئة الشعبية. ولهذا الغرض، وانطلاقاً من اعتمادنا على كفايتنا اللغوية[٢] كوننا من أبناء المجتمع اللبناني، سندلي بدلونا، ونسجّل نتائج معاينتنا لهذه الظاهرة، فالاعتماد على السليقة اللغوية مسموح به من منظار لساني، كما سمح بذلك نوام تشومسكي وابن سينا من قبله مقرّين الوثوق بمن أسمياه «المتكلم-المستمع» في بيئة ما[٣].

١- المقترضات الملفوظة نسبياً حسب أصول اللغة المُقرِضَة

هناك الكثير من الكلمات الدخيلة على اللغة العربية، والتي احتفظت بألفاظها الأصيلة حسب النظام الصوتي في اللغة المُقرِضَة. وعلى الرغم من ذلك، فإن اللبنانيين لا يشعرون بأنهم يستخدمون كلمات غريبة عن اللغة العربية:

اوتوكار، اوتوماتيك، اكس، كابل، كاروسري، كارت، كاسيت، كروم، كورس، دينامو، كيلو، مترو، متاليك، تابلو، تاكسي، الخ.

٢- الكلمات التي تلقت تغييراً لفظياً أثناء عملية الاقتراض

يُلاحظ أن هذه الكلمات تلقت التغيير لأسباب عديدة، غالباً ما تنتج لتباعد الأنظمة الصوتية بين اللغة المُقترِضَة واللغة المُقرِضَة:

(١) Bilingues.

(٢) Compétence linguistique.

(٣) يقوم مفهوم المتكلم-المستمع المثالي على الاعتقاد بوجود «نظام قواعد مُستبطن من قِبل المتكلمين يعينه مصطلح المَلَكة [الكفاية] (مقابل الإنجاز [الأداء])، وهو يُشكّل أساس معرفة المتكلمين اللسانية ويفسّر بالخصوص قدرتهم على إصدار حكم حول نحويّة الإنتاج والفهم الكلاميين. [...] من حيث إنه يقود إلى افتراض وجود لغة داخلية ثابتة ونحو مشترك...». انظر: فرانك نوفو، قاموس علوم اللغة، ترجمة صالح الماجري، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٢، ص. ٣٩٨.

امترسور	Amortisseur
شمبرال – شمبريال	chambre à air
دفرنسه	Différentiel
دسبراتير	Distributeur
دركسيون	Direction
رومبيل	Roulement à billes

٣- ظاهرة اقتراض الأصوات

من المعلوم أن الاقتراض اللغوي غالباً ما يكون من الأسماء، وفي حالات نادرة جداً يتم الاقتراض من الأفعال والأصوات. في المحكية اللبنانية يُلاحظ اقتراض الصوامت التالية في حالات معيّنة:

[p] في كلمة دولاب سبر	[dulab sper]
[v] في كلمة فيتاس	[vitɛs]
[g] في كلمة كراج	[garaʒ]

أما في حالات أخرى، فالبعض يُطّوع الكلمات الأجنبية ويخضعها لقواعد النظام الصوتي العربي أو اللبناني. وهذه العملية غير عشوائية وإنما تخضع لقاعدة المقاربة الصوتية، أي أن الصوت الغريب يتم استبداله بالصوت الأقرب مخرجاً في اللغة المُقترِضَة[١]. وهذه أمثلة على ذلك:

صباب	Soupape [sabab]
بانسه	Pince [bansa]
كراج	Garage [karaʒ]

بلف Valve ، ومن اللافت في هذه الكلمة إبدال الصوت عينه بصوتين في المحكية اللبنانية. ففي بدء الكلمة اسُتبدلت الـ [v] بباء وفي آخر الكلمة بفاء [f]. فإذا ما نظرنا إلى سلم الأصوات، نُلاحظ بأن للصوت [v] مقابلان [f] و [b].

(١) Voir TROUBETZKOY, Nikolaï, *Principes de phonologie*, traduit par Jean Contineau, Paris, Klincksieck, 56.-1976, p. p. 54

ومن الملاحظ أيضاً أن الصامت [t] يستبدل في بعض الكلمات بالصامت المُفخم ط [t] في اللغة العربية، كما في الكلمات: بطارية (Batterie) وواط (Watt) وجنط (Jante) على الرغم من وجود الصامت [t] في النظام الصوتي العربي[١].

خامساً- الدراسة التركيبية

في هذه الفقرة سوف نرى كيف تتعامل المحكية اللبنانية مع الكلمات المقُترَضَة من اللغات الاجنبية من الناحية الشكلية، ومع طبيعة هذه الكلمات التي تتعدّد بين اسم وفعل وصفة. هذه الفقرة تسمح بمعرفة درجة تبني المحكية اللبنانية لتلك الكلمات.

عبر دراسة إحصائية سريعة، تبيّن أن المحكية اللبنانية تقترض حوالي الثمانية والثمانين بالمائة من الأسماء، وتسع بالمائة من الصفات التي غالباً ما تكون في مجال الألوان المستعملة في طلاء السيارات، كالباج (Beige)، والبوردو (Bordeaux)، والتيركواز (Turquoise) وغيرها. وينسحب الأمر على نمط السيارات: سبور (Sport)، كوبّه (Coupée)، فيمه (Fumé) ، سبسيال (Spécial). وأخيراً نجد الأفعال بنسبة ضئيلة لا تتعدى الخمسة بالمائة :

كبّل	Câbler [kabbal]
لنّص	Lancer [lannas]
نكّل	Nickeler [naggal]
بَتْنَجَ	Patiner [batnaʒ]
رَكْلَجَ	Régler [raglaʒ]
رَوْدَجَ	Roder [rawdaʒ]
سَوْكَرَ	Sécuriser [sawgar]
تَلْفَنَ	Téléphoner [talfan]
بَوْمَرَ	Mettre le levier de vitesse en position point mort [bawmar]
شَوْفَرَ	Conduire une voiture ou exercer le métier [ʃawfar] de conducteur, comme un taxi par exemple.
تكَّس	Exercer le métier de taxi [takkas]

(١) يُلاحظ أن هذه الظاهرة معروفة في اللغة العربية المُستخدمة في المغرب كالعلامة المُسجلة Total والتي تُكتب وتُلفظ طوطال.

الصيغة النوعية

كيف تتعامل اللغة العربية المحكية في لبنان مع الكلمات الوافدة؟ ولنأخذ مثلاً على ذلك، بعض الكلمات المقترَضَة من اللغة الفرنسية، فرغم استعمال صيغتي المذكر والمؤنث في اللغتين العربية والفرنسية، الا أن اللغة المحكية اللبنانية تُخضِعُ بعض الكلمات الفرنسية المقترَضَة لقواعدها، كزيادة تاء التأنيث على آخر الكلمة، كما في كلمة شوفيرة [choufera] (une femme chauffeur). لكن عدداً آخر من الكلمات المقترَضَة يحتفظ بالصيغة نفسها في كلتا اللغتين العربية والفرنسية:

Bicyclette	دراجة هوائية
Boîte	علبة
Bougie	شمعة
Accident	حادث
Acide	حمض
Camion	شحن
Compteur	عدّاد
Dépôt	مستودع

في بعض الحالات تمت زيادة تاء التأنيث على بعض المُقترَضَات لتتماشى مع قواعد التأنيث في العربية :

Batterie	بطارية
Marque	ماركة
Mode	موضة
Pince	بانسة

وثمّة مُقتَرَضَات تتغاير صيغتها النوعية بين الفرنسية والمحكية اللبنانية وذلك لأسباب عدة:

–كلمات مؤنثة في الفرنسية ومذكرة في العربية بسبب وجود مقابل مذكر لها في اللغة المُقترِضَة :

Antenne	هوائي
Bague	خاتم

Cassette	شريط
Ceinture	حزام
Direction	مقود
Jante	حتّار
Radio	مذياع
Valve	صمّام

كلمات مذكّرة في الفرنسية ومؤنثة في العربية لوجود مقابل عربي مؤنث لها:

Porte-clés	علاّقة مفاتيح
Rond-point	مستديرة

هناك بعض الكلمات المُقترَضَة التي تمّ تغيير صيغتها النوعية خلال عملية الاقتراض، ونحن نجهل الأسباب التي أدت إلى ذلك:

Automobile, avance, carte, occasion, résistance, rondelle, soupape, vitesse, …

يقول لويس دوروا في هذا الموضوع إنه يجب الأخذ في عين الاعتبار ماهية المُقترِض، ومن أية خلفية ثقافية هو، وما هو مدى معرفته باللغة التي يقترض منها، إلخ[١].

كلمات مركّبة في اللغة المُقرِضَة حُوّلت أو يُنظر إليها ككلمات بسيطة في المحكية اللبنانية

الكلمة المقتَرَضَة في المحكية اللبنانية	اللفظ في المحكية اللبنانية	الدال في اللغة المُقرضة	اللفظ حسب اللغة المُقرِضة
تابلو	[tablo]	Tableau de bord	[tablodəbor]
اشكمان-اشطمان	[aʃekman] [aʃtman]	Pot d’échappement	[podəʃapmã]
بورتكله	[portkle][purtukle]	Porte-clés	[pɔʀtəkle]
بكاج	[bagaʒ]	Porte-bagages	[pɔʀt(ə)bagaʒ]
سنتير	[sentir]	Ceinture de sécurité	[sɛ̃tyʀdəsekyrite]
شمبرال-شمبريال	[amberjɛl][ʃambrelʃ]	Chambre à air	[pɔʀt(ə)bagaʒ]
رمبيل-رمان	[roman] [rombil]	Roulement à billes	[ʀulmãabij]

(١) Cf. DEROY, Louis, *L’Emprunt linguistique*, p.260.

سادساً- الدراسة الدلالية

١- تحميل دلالي[١] جديد لمفردات موجودة في اللغة العربية :

تم اللجوء إلى التحميل الدلالي بحيث ابتعد الدال[٢] في المحكية اللبنانية عن الدال الأجنبي :

سيارة (Voiture)، جرّافة (Buldozer)، شحن (Camion)، درّاجة (Bicyclette)، جرّار (Tracteur)، عفريت (Cric)، مكبح (Frein)، دولاب (Roue)، شموع (Bougies)، طاسه (Enjoliveur)، مقود (Volant)، دعسة (pédale)، الإشارات (Feux de détresse).

٢- الخلق أو الاستنباط اللغوي

والمقصود به الكلمات التي أنتجها المُتكلم اللبناني معتمداً على كلمة أجنبية، مع العلم بأن هذه الكلمة غير مُستعملة أو حتى غير موجودة في اللغة المُقترَض منها:

فكما أشرنا سابقاً فإن كلمة شوفير (Chauffeur) استولدت في المحكية اللبنانية صيغة المؤنث، أي كلمة شوفيرة وفعل شوفر[٣]. مع العلم بأن هاتين الكلمتين لا وجود لهما في الفرنسية ولا مقابل لهما حتى.

أما كلمة جنط من الفرنسية Jante فأعطت في المحكية اللبنانية عبارة مجنِّط أي مُفْلِس.

ويروج في بيئات عربية، ومنها اللبنانية، الفعل سَوْكَر، والحال مسَوْكِر، للإشارة إلى مجال التأمين العائد للمركبات ولغيرها بالطبع.

وهناك افعال مثل تَكَّسَ ونَكّلَ وكَبَّلَ وغيرها تبين مدى شيوع تلك الكلمات في المحكية اللبنانية ومدى طواعيتها. كما تبين هذه الظاهرة كيف أن المحكية تتجه إلى الاقتصاد اللغوي الذي كان موضوع مؤتمرات وأبحاث كثيرة في مجال اللسانيات.

وبالإضافة إلى الآليات اللسانية السابقة الذكر، استعان اللبنانيون بأساليب لإنتاج مفردات

---

(١) Ajout de sens.

(٢) Signifiant.

(٣) يقول الباحث اللساني نادر سراج في كتابه الشباب ولغة العصر (أنظر لائحة المراجع) ونقلاً عن كتاب: لبنان القرن في صور، بيروت دار النهار، ١٩٩٩، أن «مُقتَرَض الشوفرة رافق دخول السيارة إلى مجتمعاتنا العربية. ففي عام ١٩٠٧ شوهدت أول سيارة في بيروت، داخل حرم الكلية السورية الإنجيلية وتعود ملكيتها إلى الدكتور غراهام الذي سميت إحدى محطات الترام في بيروت باسمه.

وتراكيب جديدة للدلالة، على سبيل المثال، على بعض موديلات السيارات المعروضة للبيع في سوق السيارات اللبناني.

في بعض السياقات، استوحى اللبنانيون أسماء موديلات السيارات من أسماء الحيوانات والحشرات، كالبوم BMW 528، والوطواط BMW 325، والتمساح BMW 745 model 2000-97، والنملة Mercedes E 60. ويبدو أن الخنزيرة في مصر هي السيارة من نوع مرسيدس ٣٠٠. وهناك الزلحفة (سلحفاة) اي سيارة الفولزفاكن.

كما نلاحظ في بعض الأحيان اللجوء إلى أعضاء جسم الإنسان: مرسيدس إمّ عيون أو 4 eyes، وإمّ رموش نسبة إلى مصابيح الإشارات في السيارة المُشار إليها، والبوز القطش مرسيدس ٢٠٠، وهو طراز قديم لتمييزها عن المرسيدس «اللفّ» الأحدث نسبياً. وهناك الشبح والغواصة، التسميتان المستعارتان من عالم الخرافة وعالم النقل والسلاح البحري.

٣- الانحسار الدلالي[١]

هذه الظاهرة تخصّ الكلمات المتعددة المعاني[٢] في اللغة المُقرِضة، والتي لا تحتفظ إلا بمعنى واحد في اللغة المقترِضة. فإذا ما نظرنا إلى كلمة Accident «حادث» في اللغة الفرنسية، في معجم الـ Petit Robert نجد التالي :

S1 : Evènement fortuit, imprévisible
S2 : Episode non-essentiel
S3 : Phénomène imprévu au cours d’une maladie
S4 : Ce qui rompt l’uniformité

أما في المحكية اللبنانية، فقد اكتفينا من المعاني الأربعة بواحد متُعلق بحوادث السير. ففي اللغة الفرنسية عندما نريد الإشارة إلى حادث السير يتوجب التحديد بالقول Accident de route حادث طريق[٣].

لنأخذ مثالاً ثانياً وأخيراً يتناول كلمة شديدة الاستعمال في عالم المركبات وهي كلمة Châssis :

S1 : Cadre de bois ou de métal destiné à maintenir en place des planches, des vitres, du tissu, du papier.
S2 : Encadrement d’une ouverture ou d’un vitrage.

---

(١) Restriction sémantique.
(٢) Mots polysémiques.
(٣) ترجمة حرفية والمقصود بها حادث سير.

S3 : Châssis d’un tableau : cadre sur lequel on fixe la toile par des clous.
S4 : Se dit de différents accessoires et dispositifs.
S5 : Charpente ou bâti de machines, de véhicules.

أما المحكية اللبنانية فانتقت المعنى الخامس والمتعلق بعالم المركبات. فما من لبناني –حسب علمنا– يستخدم كلمة Châssis للدلالة إلى إطار لوحة أو نافذة.

في نهاية هذه الفقرة نورد بعض الكلمات التي أصابتها عملية الحذف الدلالي، والتي ظهرت في مدونة الدراسة: Bobine, bon, calendre, calibre, caravane, carte, cassette, chauffeur, course, différentiel, distributeur, double.

تلك هي عينة من الكلمات التي تأثرت بهذه الظاهرة، إلا أنه تجب الإشارة إلى أن معظم الكلمات المُقترَضَة تخضع لعملية الحذف الدلالي، إذ ان اللغة العربية، المحكية خصوصاً، تأخذ ما هي في حاجة اليه، وتستبعد ما هو عكس ذلك.

٤- التبدّل الدلالي(١)

ونقصد به الكلمات المُستعارة والتي يُعبّرُ عن مدلولها بدال مُختلف في اللغة المُقرضة، وهذه بعض الأمثلة:

الكلمة في العربية	الكلمة كما هي في اللغة الفرنسية	الدال في اللغة الفرنسية
بنزين	Benzine	Essence
كولييه	Collier	Plaquettes de frein
دبرياج	Débrayage	Embrayage
دفانس	Défense	Pare-chocs
دركسيون	Direction	Volant
دركسيون هيدروليك	Direction hydraulique	Direction assistée
مارش	Marche	Démarreur
اوكازيون	Occasion	Promotion
بلاتين	Platine	Vis platinées
فيمه (زجاج)	Fumé	Vitre teintée

(١) Changement sémantique.

خلاصة

إن حيوية اللغة العربية وانفتاح المحكية العربية اللبنانية سهَّلا عمليات الاقتراض اللغوي من اللغات الأجنبية في مجالات شتى. ولعل مجال النقل البري هو أحد المجالات التي تقترض منه المحكية اللبنانية العدد الأكبر من الكلمات. وكما رأينا فجلّ الكلمات المُقتَرَضَة هي في عالم السيارات. لا شك أن السبب يكمن وراء انعدام وسائل النقل المشترك المُعتمدة في كثير من بلدان العالم، كالقطار والمترو والحافلات. وهذه الأخيرة ما ان تضعها وزارة النقل في الخدمة حتى تُعيد سحبها. كل هذه الأسباب دفعت اللبنانيين لامتلاك سيارات خاصة لدرجة أن العائلة الواحدة باتت تقتني ثلاث أو حتى أربع سيارات.

سمحت لنا هذه الدراسة بإلقاء الضوء على ظاهرة لسانية اجتماعية مُعبّرة عن دينامية المحكية والمجتمع في لبنان. فرأينا أن لا حرج على اللبناني في اقتراض الكلمات الأجنبية عندما تدعو الحاجة. كما أنه في بعض الأحيان يتجنب الاقتراض باللجوء إلى الترجمة الحرفية أو الجزئية أو استنباط العبارات الجديدة أو تحميل كلمات موجودة في اللغة العربية بمعانٍ مُستحدثة.

على المستوى الصوتي، غالباً ما يتم ادخال بعض المُتغيرات من قبيل إبدال الأصوات الغريبة عن النظام الصوتي العربي بأصوات عربية، وفي بعض الأحيان هناك إبدال في مواقع مقاطع بعض الكلمات كما في كلمة دَركسيون. إلا أن اللبناني ذهب بعيداً في الاقتراض اللغوي متبنياً اقتراض أصوات غير عربية.

وعلى المستوى التركيبي لاحظنا أن هناك كلمات مركّبة في اللغة المُقرِضَة أصبحت كلمات بسيطة في المحكية اللبنانية. وهناك كلمات مذكرة في الفرنسية أصبحت مؤنثة في المحكية اللبنانية وبالعكس.

أما على المستوى الدلالي، فلاحظنا أن عملية الحذف الدلالي هي المُهيمنة على عملية الاقتراض اللغوي، كما لفتت انتباهنا ظاهرتا الخلق اللغوي والتغيير الدلالي.

وفي الختام بيّنا أسباب اقتراض مُعظم الكلمات من اللغة الفرنسية مع أن القليل من السيارات التي يقودها اللبنانيون هي من صناعة فرنسية.

إن دراسة الاقتراض اللغوي في مجالات أخرى والمقارنة في ما بينها، تسمح دون شك باستخراج ملاحظات هامة في مجال الاقتراض اللغوي، وتبيّن الأسباب التي تدفع المتكلمين إلى الاقتراض في شتى المجالات والاستراتيجيات المُستخدمة لهذا الغرض.

المدونة[١]

تحتوي المدونة على الكلمات المقترَضَة حسب اللغة المقرِضَة ومن ثم الكتابة بالحرف العربي، وبحسب اللفظ الأكثر تواتراً في المحكية اللبنانية، تليه الكتابة حسب النظام المستعمل في ما يُعرف بنظام الكتابة اللفظية العالمية Alphabet Phonétique International (API)، وأخيراً المقابل لهذه الكلمات في العربية الفصحى إذا وجدت[٢].

جُمِعَتْ المدونة التي اعتمدناها في هذه الدراسة من مُعجم «المنهل» في ما يخص العربية الفصحى، بالإضافة إلى مجلة «عالم السيارات». أما في ما يخص المحكية اللبنانية، فقد لجأنا إلى تدوين الكلمات المُستعملة من قبل العاملين في مجال السيارات من بائعين واختصاصيين في صيانة وتصليح المركبات، ومن بعض أفراد الجيل اللبناني الشاب. وقد ضمّنّا المدونة كلمات ليست ذات علاقة مباشرة مع النقل البري، ولكنها غالباً ما تظهر في سياق الكلام عن السيارات والنقل. فنجد مثلاً كلمات مثل تلفيزيون. ودي في دي، ويو اس بي التي باتت من الزوائد المُقترحة عند شراء السيارات الحديثة. كذلك بالنسبة إلى الوسائل المتعلقة بالنقل في بعض أنواع الرياضة الشتوية مثل التلسياج والتلسكي. وكما هو معلوم فإن هذه المُدونة التي تتصل بمجال محدد لا تتصف بالشمولية، شأنها شأن أي مُدونة تعتمد لمعالجة موضوع لساني تطبيقي ومستقاة من اللغات الحية، إذ انه في كل لحظة هناك كلمات جديدة تدخل على اللغة وأخريات تندثر لأسباب عديدة.

الرقم	الكلمات المقتَرَضَة	الكتابة بالحرف العربي حسب اللفظ في المحكية اللبنانية	الكتابة اللفظية حسب نظام الكتابة الصوتية الدولية	المقابل في العربية الفصحى
1	Accessoire	اكسسوار	[akseswar]	قطع غيار
2	Accident	اكسيدان	[aksidan]	حادث
3	Acide	اسيد	[asid]	حمض-حامض
4	Alarme	الارم	[alarm]	إنذار
5	Ambulance	امبيلانس	[ambilans]	اسعاف
6	Amortisseur	امترسور	[ametressor]	مُخمد
7	Ampère	امبير	[ampɛr]	أمبير
8	Antenne	انتان	[anten]	هوائي

(١) Corpus.

(٢) كما اسلفنا، فقد اعتمدنا قاموس المنهل كمرجع لهذا الغرض.

الرقم	الكلمات المقترَضَة	الكتابة بالحرف العربي حسب اللفظ في المحكية اللبنانية	الكتابة اللفظية حسب نظام الكتابة الصوتية الدولية	المقابل في العربية الفصحى
9	Arrière	اناريه	[anarje]	خلفي
10	Assurance	اسيرانس	[asirans]	تأمين
11	Autobus	اوتوبيس	[otobis]	باص-حافلة
12	Autocar	اوتوكار	[otokar]	حافلة للمدارس
13	Automatique	اوتوماتيك	[otomatik]	تلقائي-ذاتي الحركة
14	Automobile	اوطمبيل	[otombil]	سيارة
15	Auto-stop	اوتو ستوب	[otostop]	إنتقال إيقافي
16	Autostrade	اوتوستراد	[otostrad]	طريق سيار
17	Avance	افانس	[avans]	مُقدّم الإشعال
18	Avant	افان	[avan]	أمامي
19	Axe	اكس	[aks]	محور
20	Bagage (porte)	بكاج	[bagage]	حاملة الأمتعة
21	Bague	باغ	[bag]	حلقة
22	Batterie	بطاريه	[battarije]	بطّارية
23	Benzine	بنزين	[benzin]	بنزين
24	Bicyclette	بسكلات- بسكله	[besklɛt] [beskle]	دراجة
25	Bidon	بيدون	[bidon]	صفيحة
26	Bobine	بوبين	[bobin]	بكرة
27	Boîte	بوات	[bwat]	علبة
28	Bon	بون	[bon]	قسيمة
29	Bougie	بوجيه – بوجييات	[bugijje] [bugijjɛt]	شموع
30	Boulevard	بولفار	[bulvar]	جادة – بولفار
31	Bulldozer	بلدوزر	[beldozer]	جرّافة
32	Bus	بيس	[bis]	باص – اوتوبيس
33	Cabine	كابين	[kabin]	حجرة – غرفة
34	Câble	كابل – كيبل	[kabl] [kejbel]	كبل

الرقم	الكلمات المقتَرَضَة	الكتابة بالحرف العربي حسب اللفظ في المحكية اللبنانية	الكتابة اللفظية حسب نظام الكتابة الصوتية الدولية	المقابل في العربية الفصحى
35	Cadre	كادر	[kadr]	إطار
36	Calandre	كلندر	[kalander]	واقية المُبرّد
37	Calibre	كاليبر	[kalibr]	عيار – معيار
38	Camion	كميون	[kamjun]	شاحنة
39	Caoutchouc	كاوتشوك	[kawtʃuk]	مطاط – كاوتشوك
40	Caravane	كارافان	[caravan]	مقطورة
41	Carburateur	كرباراتير	[karbiratɛr]	حارق – مُكربن
42	Carbure	كربير	[kabir]	فحم
43	Carrosserie	كاروسري	[karosri]	هيكل
44	Carte	كارت	[kart]	بطاقة
45	Carter	كارتر	[karter]	كارتر
46	Cassette	كاست	[kasɛt]	شريط
47	C. D.	سي دي – سه ده	[sidi] [sede]	قرص مدمج
48	Ceinture de sécurité	سنتير	[sɛntir]	حزام أمان
49	Chamber à air	شمبريل – شمبريال	[ʃambrel] [ʃamberjɛl]	إطار داخلي
50	Charge	شارج	[ʃarʒ]	شحنة – شحن
51	Chargeur	شارجير	[ʃarʒɛr]	شاحن بطارية
52	Châssis	شسي	[ʃesi]	قاعدة – إطار
53	Chauffage	شوفاج	[ʃofaʒ]	مدفىء – سخان
54	Chauffeur	شوفير	[ʃufer]	سائق
55	Chrome	كروم	[krom]	كروم
56	Cinquième	سنكيام	[sɛnkjɛm]	خامس
57	Citerne	سيترن	[sitɛrn]	صهريج
58	Collection	كولكسيون	[kolleksjon]	مجموعة
59	Collier	كوليه	[kolje]	

الرقم	الكلمات المقتَرَضَة	الكتابة بالحرف العربي حسب اللفظ في المحكية اللبنانية	الكتابة اللفظية حسب نظام الكتابة الصوتية الدولية	المقابل في العربية الفصحى
60	Compresseur	كمبرسر	[komp(b)resser]	
61	Compression	كمبرسيون	[komp(b)resjon]	
62	Compteur	كونتير	[komte(ɛ)r]	عدّاد
63	Contact	كونتاك	[kontak]	احتكاك
64	Container	كونتنر	[kontiner] [kontajner]	مستوعب
65	Corniche	كورنيش	[korniʃ]	كورنيش
66	Coupé	كوبيه	[kuppe]	
67	Courant	كوران	[kuran]	تيار
68	Course	كورس	[kurs]	سباق
69	Cover	كفر	[kaver]	غطاء
70	Cylindre	سيلندر – سلندر	[silɛndr] [salander]	اسطوانة
71	Débrayage	دبرياج	[deberjaʒ]	
72	Défense	دفانس	[defans]	دفاع
73	Demi-tour	ديمي تور	[de(i)mitur]	
74	Dépôt	دبو	[dep(b)o]	مستودع
75	Deuxième	دزيام	[dezjɛm]	ثاني
76	Diesel	ديزل	[dize(ɛ)l]	ديزل
77	Différentiel	دفرانسه	[defranse]	
78	Direct	ديركت	[dirɛkt]	مباشر
79	Direction	دركسيون	[derkesjon]	مقود
80	Disque	ديسك	[disk]	اسطوانة
81	Distributeur	دسبراتار	[desperatɛr]	
82	Double	دوبل	[dubl] [debel]	
83	Doubler	دَوّبل	[dawbal]	تجاوز
84	DVD	دي في دي – ده فه ده	[divide] [devede]	

الرقم	الكلمات المقتَرَضة	الكتابة بالحرف العربي حسب اللفظ في المحكية اللبنانية	الكتابة اللفظية حسب نظام الكتابة الصوتية الدولية	المقابل في العربية الفصحى
85	Dynamo	دينامو	[dinamo]	مولد
86	Echappement	اشكمان – اشطمان	[aʃkman] [aʃetman]	
87	Ejecteur	جكتار	[ʒektɛ(e)r]	بخاخ
88	Electronique	الكترونيك	[elektronik]	كهربائي-الكتروني
89	Fibre	فيبر	[fibr]	الياف
90	Filtre	فيلتر – فلتر	[filtr] [felter]	مصفاة
91	Full	فول	[ful]	مليء
92	Formule 1	فورميلا وان – فوميلا آن	[formilawan] [fomylen]	فورميلا واحد
93	Four wheel drive	فور ويل درايف	[forwildrajv]	رباعي الدفع
94	Frein	فرام	[frem] [frɛm]	مكبح
95	Fumé	فيمه	[fime]	ملون (داكن)
96	Gallon	كالون	[galon]	صفيحة
97	Galet	كله	[gale]	بكرة الدرجان
98	Garage	كاراج	[k(g)araʒ]	كراج
99	Garante	جارنتي	[garanti]	كفالة
90	Gaz	غاز	[az]	غاز
91	Gicleur	جيكلير	[ʒikler]	نضّاحة
92	Guidon	جيدون – كيدون	[g(k)idon]	مقود
93	Haut-parleur	هوبرلير	[hoparlɛr]	مكبر صوت
94	Hydraulique	هيدروليك	[hidrolik]	
95	Injection	انجكسيون	[enʒekʃen]	بخاخ – ضخّ
96	I Pod	أي باد	[ajpod]	
97	Jante	جنط	[ʒant]	حتار
98	Jeep	جيب	[ʒip(b)]	
99	Joint	جوان	[ʒwɛn]	وصلة
100	Joint de culasse	جوان كولاس	[ʒwɛenkulas]	مغلاق

الرقم	الكلمات المقتَرَضة	الكتابة بالحرف العربي حسب اللفظ في المحكية اللبنانية	الكتابة اللفظية حسب نظام الكتابة الصوتية الدولية	المقابل في العربية الفصحى
101	Kilo	كيلو	[kilo]	كيلو
102	Kilogramme	كيلوغرام	[kilogram]	كيلوغرام
103	Kilométrage	كيلومتراج	[kilometraʒ]	كيلومتراج
104	Kilomètre	كيلومتر	[kilometr]	كيلومتر
105	Lancer	لنّص	[lannas]	
106	Limousine	ليموزين	[limuzin]	ليموزين
107	Litre	ليتر – لتر	[litr] [leter]	ليتر
108	Luxe (de)	دو ليكس	[deliks]	فخم
109	Manivelle	مانيفال	[manivɛl]	مقبض لإدارة آلة
110	Marche	مارش	[marʃ]	مُطلق
111	Marque	ماركة	[marka]	ماركة – علامة
112	Masse	ماس	[mas]	احتكاك
113	Maximum	مكسيمو – مكسيموم	[maksimo(m)]	الحد الاقصى
114	Mazout	مازوت	[me(a)zut]	مازوت
115	Mécanicien	مكانيسيان – مكنسيان	[ma(e)kanisjɛn] [menkejɛn]	ميكانيكي
116	Mécanique	مكانيك – ميكانيك	[mekanik] [mikanik]	ميكانيك
117	Métallique	متاليك	[metallik]	لمّيع
118	Mètre	متر	[mɛtr] [meter]	متر
119	Métro	مترو	[metro]	مترو
121	Minimum	مينيمو – مينيموم	[minimo(m)]	الحد الادنى
122	Modèle	موديل	[mudel]	موديل
123	Moquette	موكيت	[mokɛt]	موكيت
124	Moteur	موتور	[muter]	محرّك – موتور
125	Motocycle	موتوسيكل – موتوسكل	[motosikl] [motosekel]	دراجة نارية
126	Négative	نجاتيف	[negatif]	سلبي

الرقم	الكلمات المقتَرَضَة	الكتابة بالحرف العربي حسب اللفظ في المحكية اللبنانية	الكتابة اللفظية حسب نظام الكتابة الصوتية الدولية	المقابل في العربية الفصحى
127	Nickel	نجل – نكل	[negal]	نيكل
128	Nickeler	نجّل – نكّل	[naggal]	نكّل
129	Nylon	نيلون	[najlon]	نيلون
130	Occasion	اوكازيون	[okkazjon]	فرصة
131	Option	اوبشن – اوبسيون	[opʃen] [opsjon]	خيارات
132	Oxygène	اوكسيجين	[oksiʒin]	اوكسيجين
134	Patinage	باتيناج	[p(b)tinaʒ]	تزحيط
135	Patiner	بَتْنَج	[p(b)atnaʒ]	زحّط
136	Pétrole	بترول	[p(b)etrol]	نفط – بترول
137	Piston	بيستون	[beston] [piston]	مكبس
138	Plastique (N.)	بلستك - بلستيك	[plaste(i)k]	بلاستيك
139	Platine	بلاتين	[p(b)latin]	بلتين
140	Point-mort	بمور	[bamor]	نقطة العطالة
141	Police	بوليس	[bulis]	شرطة - بوليس
142	Porte-clefs	بورتكله	[portkle] [burtkle]	حاملة مفاتيح
143	Positif	بوزيتيف	[pozitif]	ايجابي
144	Première	برميار	[premjɛr]	اول
145	Projecteur	بروجكتار	[p(b)roʒektɛ(e)r]	منوار
146	Quatrième	كاتريام	[katerjɛm]	رابع
147	Radiateur	رادياتير	[radjatɛ(e)r]	مبرد
148	Radio	راديو	[radjo]	مذياع
149	Ralenti	رالنتي	[ralanti]	بطء -حالة الإبطاء
150	Rally	رالي	[rali]	رالي – سباق
151	Range	رانج	[ranʒ]	
152	Réglage	رجلاج – ركلاج	[reglaʒ]	تعيير
153	Régler	رجلج – ركلج	[raglaʒ]	عير

المقابل في العربية الفصحى	الكتابة اللفظية حسب نظام الكتابة الصوتية الدولية	الكتابة بالحرف العربي حسب اللفظ في المحكية اللبنانية	الكلمات المقتَرَضَة	الرقم
خزان	[rezevwar] [rezɛrvwar]	رزفوار – رزرفوار	Réservoir	154
	[rezistans]	رزيزستانس	Résistance	155
زنبرك – دافع	[ra(e)sor]	راسور – راصور	Ressort	156
تهذيب – تنقيح	[retuʃ]	رتوش	Retouche	157
إعادة فحص	[revizjon]	رفيزيون	Révision	158
ترويض – تمرين	[rodaʒ]	روداج	Rodage	159
روَّض – مرَّن	[rawdaʒ]	رَوْدَجَ	Roder	160
حلقة	[rendɛl]	رندال	Rondelle	161
مستديرة	[ranpwɛn]	ران بوان	Rond-point	162
مدرجة كريات	[rombil]	رومبيل	Roulement à billes	163
سكانر	[skaner]	سكانر	Scaner	164
أمَّن	[sawg(k)ar]	سَوْجَرَ – سَوْكَرَ	Sécuriser	165
سوار – هلال الإيقاف	[segman]	سجمان – سكمان	Segment	166
سلسلة - باقة	[seri]	سري	Série	167
خدمة	[servis]	سرفيس	Service	168
مضاعف الكبح	[sɛrvo]	سرفو	Servofrein	169
سادس	[sizjɛm]	سيزيام	Sixième	170
صباب	[se(a)bbab]	صباب	Soupape	171
غير عادي	[spesjal]	سبسيال	Spécial	172
سبور – رياضي	[spor]	سبور	Sport	173
وقوف	[stop(b)]	ستوب	Stop	174
نظام	[sistɛm]	سيستام	Système	175
لائحة القيادة	[tablo]	تابلو	Tableau de bord	176
طبلة المكبح	[tambur]	طمبور	Tambour	177
تاكسي	[taksi]	تاكسي	Taxi	178
تلفريك	[talfrik]	تلفريك	Téléphérique	179
هاتف	[talifon]	تليفون	Téléphone	180

الرقم	الكلمات المقترَضة	الكتابة بالحرف العربي حسب اللفظ في المحكية اللبنانية	الكتابة اللفظية حسب نظام الكتابة الصوتية الدولية	المقابل في العربية الفصحى
181	Téléphoner	تلفن	[talfan]	تلفن
182	Télésiège	تلسياج	[talsjɛʒ]	تلسياج
183	Téléski	تلسكي	[talski]	تلسكي
184	Télévision	تلفزيون	[te(a)lfezjon]	تلفاز – تلفزيون
185	Thermomètre	تارمومتر	[tɛrmomɛtr]	ميزان حرارة
186	Tonne	طن – طون	[ton] [ta(e)n]	طن
187	Tracteur	تراكتير	[trakte(ɛ)r]	جرار
188	Train	تران	[tre(ɛ)n]	قطار
189	Traineau	ترنو	[treno]	زلاجة – مزلج
190	Tramway	تراموي	[tramwaj]	ترام – حافلة كهربائية
191	Transformateur	ترانس	[trans]	محول
192	Transit	ترانزيت	[transit]	عبور
193	Transitaire	ترانزيتير	[tranzitɛ(e)r]	وسيط البور
194	Transmission	ترانسميسيون	[transmisjon]	ناقل حركة
195	Troisième	تروازيام	[terwazjɛm]	ثالث
196	Tunnel	تونال - تينال	[tunɛ(e)l] [tinɛl]	نفق
197	Two wheel drive	تو ويل درايف	[tuwildrajv]	ثنائي الدفع
198	Turbo	تيربو	[tirbo]	
199	USB	يو اس بي	[yuɛsbi]	
200	Valve	بلف	[balf]	صمام
201	Valvoline	فلفولين	[valvalin]	
202	Van	فان	[van]	ناقلة الأفراس
203	Vitesse	فيتاس	[vitɛs]	سرعة - علبة السرعة
204	Volt	فولت – فولط	[volt(t)]	فولط
205	Wagon	فاجونه - فاجون – فاكونه	[vagon(e)][fakone]	حافلة
206	Watt	واط – وات	[wat(t)]	واط

المصادر والمراجع

باللغة العربية

المنهل، قاموس فرنسي-عربي، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٣.

محيط المحيط، معجم عربي-عربي، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٣.

بسام بركة، معجم اللسانية فرنسي-عربي، طرابلس لبنان، جروس برس، ١٩٨٤.

بسام بركة وهيثم قطب وأنطوان صياح ورندة نابلسي، المحكية اللبنانية البيضاء: دراسات مفرداتية ونحوية وصوتية، بيروت، الجامعة اللبنانية، ٢٠١٣.

نادر سراج، الشباب ولغة العصر، بيروت، الدار العربية للعلوم (ناشرون)، ٢٠١٢.

Bibliographie

Dictionnaire des parlers arabes de Syrie, Liban et Palestine, Paris, Maisonneuve, 1960.

Le Petit Robert, dictionnaire de la langue française 1, Paris, Les Dictionnaires Robert, 2011.

Dictionnaire des Sciences du langage, Paris, Larousse, 2000.

Dictionnaire étymologique de la langue française, Paris, PUF, 1986.

ABOU, Sélim, Le Bilinguisme arabe-français au Liban, Paris, PUF, 1962.

BACCOUCHE, Taieb, «Un spécimen de contact linguistique de la langue de mécanicien» in *Revue tunisienne de Sciences Sociales*, P. P. 151-164, Tunis, 1966.

BARAKE, Bassam; WALTER, Henriette, Arabesque, l'aventure de la langue arabe en Occident, Paris, Robert Laffont, 2006.

BARBOT, Michel, «Emprunts et phonologie dans les dialectes citadins syro-libanais » in *Arabica*, fasc. 21, p. p. 174-188, Amsterdam, 1961.

DEROY, Louis, L'Emprunt linguistique, Paris, Les Belles Lettres, 1956.

EL-HAJJE, Hassan, Le Parler arabe de Tripoli, Paris, Klincksiek, 1954.

KOTOB, Hayssam,

Etude comparée de l'emprunt en arabe libanais et en arabe littérale, thèse de doctorat, Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Université de Franche-Comté, Besançon, 1995.

«Bilingue malgré lui !» in *La Psychopédagogie au Liban : Etat des lieux*, Publication de l'Université de Balamand, 2001.

«Communication, économie linguistique et emprunt en arabe libanais », in *Emprunts linguistiques, empreintes culturelles et métissage Orient-Occident*, Paris, l'Harmattan, 2004.

«Ces Néologismes qui dérangent », in *Actes du colloque « Elaborer des dictionnaires en contexte multilingue »*, Tunis, Lexicologie, Terminologie, Traduction (LTT), novembre, 2007.

Voir TROUBETZKOY, Nikolaï, Principes de phonologie, traduit par Jean Contineau, Paris, Klincksieck, 1976.

النيوليبرالية الاقتصادية
البيئة المولِّدة لأزمة الاقتصاد العالمي

أ. د . محمد دياب
أستاذ محاضر في كلية العلوم الاقتصادية
وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية

في خريف عام ٢٠٠٨ اندلعت الأزمة المالية العالمية، التي شكلت حلقة جديدة، في سلسلة من أزمات أصابت النظام الرأسمالي العالمي في العقود الأخيرة. غير أن هذه الأزمة اختلفت عن سابقاتها، سواء من حيث العمق أم من حيث الإتساع، بحيث شملت هذه المرة الاقتصاد العالمي كله. ولعلها أعنف أزمة تعصف بالرأسمالية كنظام اقتصادي عالمي منذ نحو ثمانين عاماً. ومع إقرارنا بأن ليس كل أزمة يمكن أن تكون بالضرورة قاتلة، غير أن مما لا شك فيه أن ما حصل لم يكن مجرد أزمة عابرة، سوف تزول آثارها بعد فترة وجيزة، بفضل مجموعة من الخطوات والإجراءات ذات الطابع المالي، وربما القانوني. بل يمكننا الجزم أن هذه الأزمة هي الأشد خطورة منذ أزمة «**الكساد العظيم**»، التي ضربت الاقتصاد العالمي في مطلع ثلاثينات القرن الماضي، وذلك إذا ما أخذنا في الحسبان الشوط الكبير الذي قطعته عولمة الاقتصاد العالمي، ومدى تشابك وتكامل اقتصادات بلدان العالم، وكذلك التطور الهائل في وسائل الإتصالات المقترن بثورة المعلوماتية، الأمر الذي سهل ووسع مجالات انسياب رؤوس الأموال عبر العالم على نحو لم يسبق له مثيل، مما ساهم في نشوء وتطور النظام المالي العالمي الراهن.

لقد كانت تلك الأزمة بمثابة إعلان فشل النموذج النيوليبرالي للرأسمالية، نموذج الليبرالية المفرطة التي أطلقت العنان لحرية الأسواق ومركزت الاقتصاد العالمي حول الأسواق المالية المتفلتة من أية ضوابط.

نشوء المدرسة النيوليبرالية

ونحن، إذ نتحدث عن «إعلان فشل النموذج النيوليبرالي»، لا بد وأن نتوقف ولو بشكل سريع، عند المدرسة النيوليبرالية، أي تلك المدرسة الاقتصادية التي ترفع لواء حرية السوق المطلقة، السوق المحررة من القيود. ففي البداية كانت النيوليبرالية وليدة تجارب كانت تثير الشكوك بجدوى رأسمالية «**دعه يعمل، دعه يمر**»، أي تلك الرأسمالية التي ترفض تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، بما يتجاوز حدود حفظ الأمن وصيانة حقوق الملكية الخاصة.

كانت بدايات ظهور المدرسة النيوليبرالية في عام ١٩٣٨، عندما اجتمع في باريس عدد من كبار المفكرين الاقتصاديين، هم **فريدريك هايك** (F. Hayek) و**لودفيغ ميسيس** (L.Mises) و**ألكسندر روستوف** (A. Rustow) و**فلهلم روبكه** (W. Ropke). كان المجتمعون يثقون ثقة تامة بأن لدى السوق القوى الضرورية لأن تشفي نفسها بنفسها، والقدرة الكافية على المواءمة بين العرض والطلب على ما فيه خير الجميع . غير أن الأزمة الخطيرة التي شهدها الاقتصاد الرأسمالي في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي، جعلت المجتمعين يدركون ضرورة تطوير النظرية الليبرالية، نظرية «دعه يعمل، دعه يمر». فالسوق عاجزة بمفردها عن تحقيق الأهداف المرجوة، وهي بحاجة إلى ضوابط وقواعد واضحة، يمكن لقوى المنافسة الخلاقة أن تعمل في إطارها.

كان الاقتصادي الألماني روستوف هو أول من استخدم مصطلح «نيوليبرالي». وهو دعا إلى انتهاج سبيل ثالث، يقع بين سياسة حرية السوق المطلقة وسياسة التدخل الحكومي. فكتب يقول: «إن الليبرالية الجديدة، التي ندعو إليها اليوم، أنا وزملائي، تطالب بضرورة وجود دولة قوية، دولة فوق الاقتصاد وفوق المصالح الفردية، دولة تتبوأ المكان الذي يليق بها أن تتبوأه» [١].

وقد تشكلت أفكار النيوليبرالية كمنظومة فكرية في مدرسة اقتصادية مستقلة بعد عام ١٩٤٥، تحت تأثير الحرب الباردة، التي تجلت على المستوى الأيديولوجي كصراع أو مجابهة بين اقتصادات السوق الغربية من جهة، واقتصاد التخطيط المركزي الموجه الذي كان سائداً في الاتحاد السوفياتي السابق وعدد من الدول الأخرى التي كانت تدور في فلكه. فبعد الحرب العالمية الثانية، عاد الاقتصادي النمساوي فريدريك هايك لجمع شمل الاقتصاديين الذين فرقت الحرب في ما بينهم. فدعا إلى اجتماع عقد في مونت بيليرين في سويسرا،

(١) ورد هذا الإقتباس في : أولريش شيفر، إنهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود، تر: عدنان عباس علي، «عالم المعرفة»، الكويت، ٢٠١٠، ص٣٨.

لمتابعة النقاش حول السبل الرامية إلى تطوير الاقتصاد الرأسمالي ومواجهة أزماته. كانت حصيلة الإجتماعات المتتالية في ذاك المنتجع السويسري، أن نشأت في عام ١٩٤٧ «**جمعية مونت بيليرين**»، التي صارت واحدة من أهم المنتديات الاقتصادية، والتي اعتبرها البعض بمثابة «المحفل» الخاص بالمفكرين النيوليبراليين، على شاكلة المحفل الماسوني.

غير أن المفكرين النيوليبراليين انقسموا لاحقاً إلى ثلاثة تيارات (مدارس) مختلفة، وذلك على أساس نظرتهم إلى دور الدولة في الاقتصاد، وإلى قدرة السوق وآلياتها على تحقيق الأهداف المنشودة، وهي:

المدرسة الأولى، **مدرسة فرايبورغ** (نسبة إلى مدينة فرايبورغ الألمانية)، وأبرز ممثليها الاقتصادي الألماني **فالتر أويكن** (W.Eucken)، الذي كان استاذاً للاقتصاد في جامعة فرايبورغ. وترى هذه المدرسة بأن على الدولة أن تمنع الإحتكار، وألا تسمح بتأسيس كارتيلات تحد من المنافسة. وتدعو أيضاً إلى اتباع سياسة اجتماعية تتلاءم مع متطلبات السوق. ويرى أويكن بأن سياسة توزيع الدخول والثروات، هي أحد العناصر المهمة في السياسة الاقتصادية. كما أنه يدعو إلى عدم إهمال موضوع العدالة الإجتماعية. أما روبكه وروستوف، اللذان افترقا في مواقفهما عن «**جمعية مونت بيليرين**» وانسحبا من عضويتها، فطالبا الدولة أن تعمل على خلق البيئة الملائمة لأقصى درجة كاملة من الممارسة. وعموماً، وضعت هذه المدرسة الأسس العامة لما سمي **اقتصاد السوق المتكلف بالرعاية الإجتماعية**.

المدرسة الثانية، هي **المدرسة النمساوية**، التي أسسها كل من **هايك وميسيس**. نادت هذه المدرسة بترك كل شيء للسوق وحدها، على اعتبار أن كل تدخل حكومي ينطوي على نتائج مضرة حتماً . فالحرية بالنسبة لهايك هي الشرط الضروري لتحقيق الرفاهية. ويمكن اختصار جوهر هذه النظرية بأنه «ينبغي المحافظة على حقوق الملكية الخاصة، كما ينبغي ضمان حرية الدخول إلى السوق في كل الأحوال. وهذا يعني عملياً أن الليبرالية الاقتصادية هي أفضل سياسة اقتصادية» [١].

أما المدرسة الثالثة، **مدرسة شيكاغو**، فقد تبنت، بداية، موقفاً مشابهاً لموقف مدرسة فرايبورغ . فمؤسسها **فرانك نايت** (F.Knight) عارض الرأسمالية بصيغتها المتطرفة . غير أن من تلاه من دعاة هذه المدرسة، وفي مقدمتهم **ميلتون فريدمان** وصحبه ممن صاروا يسمون «فتيان شيكاغو»، رفضوا كلياً تدخل الدولة، ودعوا إلى اقتصاد السوق المحرر من كل القيود . وعملياً، زالت الفوارق بين هاتين المدرستين، وأصبح كل من هايك وفريدمان الرمزين الأبرز للعقيدة النيوليبرالية، بصيغتها الأكثر تطرفاً.

(١) توفيق كاسبار، اقتصاد لبنان السياسي ١٩٤٨ – ٢٠٠٢: في حدود الليبرالية الاقتصادية، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٣٤ .

الكينزية – المدرسة النقيض

ولكن، حتى سبعينات القرن المنصرم، لم تكن أفكار النيوليبرالية هي التي ترسم السياسات الاقتصادية المتبعة في الدول الغربية. ففي الواقع كان **هنري فورد** نفسه وواضعو «**خطة مارشال**»، واستراتيجيو البناء الاقتصادي في اليابان، والإشتراكيون الديمقراطيون في أوروبا، كل هؤلاء كانوا يسترشدون بالنهج الذي كان يقوم على فهم أهمية ودور الإنتاج الصناعي الواسع والجماهيري، في الخلق التدريجي لثروة المجتمع، وعلى أهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به الدولة في العملية الاقتصادية. إن هذا الإدراك لأهمية الإنتاج المادي الواسع القائم على التطوير التقني والإبتكارات، كان في أساس الصعود الفذ للغرب، والنهضة الهائلة التي حققها خلال القرنين الأخيرين.

وقد جمع المؤرخ الاقتصادي البريطاني **ريتشارد دوثويت** (Richard Douthwaite) في الستينات والسبعينات من القرن العشرين، الكثير من الأدلة على أن ما سمي «الثورة التجارية» التي شهدتها أوروبا في القرون السابقة، إنما قامت في الواقع على عملية التصنيع للإحلال مكان الواردات. فالمنتجون الأوروبيون بدأوا منذ القرن الثامن عشر يقلدون، بداية، السلع المستوردة من الشرق، كالأقمشة الرقيقة والفولاذ الدمشقي والورق والزجاج والخزف وغيرها. وساعد اكتشاف أميركا في تعزيز تدفق الفضة والخامات الرخيصة (السكر والقطن) إلى البلدان الأوروبية. غير أن هؤلاء المنتجين لم يعمدوا إلى استهلاك الدخل الإضافي (أو «التراكم الأولي لرأس المال»، حسب التعبير الماركسي) بصورة غير منتجة، بل إن هذا الدخل شكل الأساس الذي قامت عليه الفروع الإنتاجية الجديدة البديلة للإستيراد. وأخذت الدخول المتأتية من هذه الفروع الجديدة تعادل تقريباً الريع المتأتي من التجارة السابقة مع الشرق. وقد لعبت الدولة دوراً كبيراً في هذا المجال، حيث استخدمت كل إمكاناتها وقدراتها المتوفرة في حوزتها لكي تؤمن الحماية للصناعة الناشئة.

هزت أزمة «الكساد العظيم» أسس الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ودفعت المنظرين إلى البحث عن السبل الآيلة إلى إخراج النظام من أزمته الخطيرة. فجاءت النظرية الكينزية كمحاولة لتعديل النمط الاقتصادي الرأسمالي على أساس ضرورة تدخل الدولة بفاعلية لترشيد العملية الاقتصادية. فخلافاً لفريدمان وهايك، كان عالم الاقتصاد البريطاني **جون ماينارد كينز** (John Maynard Keynes) يؤمن بأهمية الدولة القوية القادرة على توجيه الاقتصاد الوطني في الإتجاه الصحيح. وكان يقول بضرورة تدخل الدولة لوضع حد للكساد ولإنعاش النشاط الاقتصادي. وكان كينز يرى بأن الكارثة الاقتصادية الناجمة عن أزمة

«الكساد العظيم» وما رافقها من بطالة فظيعة، لا يمكن أن تفسر وتعالج من خلال النظرية الكلاسيكية الليبرالية. فهذه النظرية تقول بأن الأسواق لا بد وأن تحقق التوازن على المدى الطويل، وهذا الأمر يشمل أيضاً سوق العمل. فتزعم النظريات الليبرالية بأن الاقتصاد يحقق مستوى التشغيل الكامل لليد العاملة على نحو عفوي على المدى الطويل[١]، وطالما كانت الأجور مرنة وقابلة للإنخفاض بالقدر المناسب (**مقولة آدم سميث** عن اليد الخفية للسوق). يناقض كينز هذه الفرضية مؤكداً أنه من الممكن تحقيق التوازن في ظل البطالة. فأصحاب الأعمال يسعون للإحتفاظ بما لديهم من سيولة نقدية، فيحجمون عن زيادة عدد العاملين لديهم في حال عدم تأكدهم من قدرتهم على تصريف ما ينتجونه من بضائع. المهم بالنسبة لهم، حسب رأي كينز، ليس معدل الأجر الذي يتعين عليهم دفعه للعاملين، بل الطلب السلعي الذي يتوقعونه. فحسب النظرية الكينزية: ان الطلب السلعي هو العامل الحاسم، حيث ان الاقتصاد يصل إلى حالة التشغيل الكامل فقط في حالة ارتفاع الطلب السلعي إلى المستوى المناسب. أما إذا تردد المستثمرون في توظيف أموالهم خوفاً من تردي الأوضاع الاقتصادية، فلا بد عندئذ من تدخل الدولة عبر زيادة الإنفاق العام.

على أساس هذه الفرضيات طرح كينز وطور نظريته النقيض للنظرية النيوليبرالية. تقوم نظريته على مُسلَّمة تقول بضرورة وجود الدولة القوية. وعلى هذه الدولة أن تزيد الإنفاق العام في فترات الكساد، وأن تقلص هذا الإنفاق في فترات الإزدهار. وهذا يعني أن «يد الدولة» ينبغي أن تتعاون مع «اليد الخفية» التي تنظم آلية عمل الأسواق، لا بل وأن تحل مكانها عند الضرورة. ولا يرى كينز مانعاً من أن تموِّل الدولة إنفاقها المتزايد عند الحاجة، بواسطة القروض. غير أن الإقتراض يجب أن يبقى حالة استثنائية، وليس وضعاً دائماً. فعلى الدولة أن تُسدِّد ما في ذمتها من قروض، وسرعان ما يطرأ تحسن على الوضع الاقتصادي.

طُبِّقت نظرية كينز حول ضرورة تدخل الدولة في توجيه الأسواق والنشاطات الاقتصادية بنجاح في عدد من الدول الرأسمالية الكبرى. ففي الولايات المتحدة طبقها الرئيس فرانكلين روزفلت في سياق سياسته الاقتصادية الجديدة التي سعى من خلالها إلى تمكين الاقتصاد الأميركي من مواجهة تداعيات الكساد العظيم، تلك السياسة التي عُرِفت باسم «**الإتفاق الجديد**» (New Deal). وقد شملت هذه السياسة خططاً لزيادة الإنفاق العام في البنى التحتية من شق طرقات وبناء جسور وسدود، وإنشاء شركات للتأمين ضد البطالة،

(١) كانت تعليقات كينز تتسم بالسخرية المرة أحياناً. فعلق على فرضية «المدى الطويل» هذه بالقول: «سنكون جميعاً في عداد الأموات، على المدى الطويل». أو الإقتراح الطريف الذي تقدم به كينز في حينه، على نحو يمزج به المزاح بالجد، وذلك عندما اقترح على الدولة، من أجل تذليل الإنكماش والبطالة، أن تقوم ببساطة بدفن الأوراق المالية في المناجم المهجورة والطلب من المواطنين العمل على استخراجها!

وخفض معدلات الضريبة على ذوي الدخل المحدود وزيادتها على الأثرياء، وزيادة المعاشات التقاعدية للعاملين في القطاع العام، إلخ... كما طُبِّقت هذه الأفكار الكينزية في ألمانيا في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، في عهد الحكومة الإئتلافية التي شارك فيها الحزبان الكبيران في البلاد: الحزب المسيحي الإجتماعي والحزب الإشتراكي الديمقراطي، تحت عنوان «برنامج توجيه الاقتصاد انطلاقاً من المستوى الكلي»، الذي يعني: قدرة الدولة على توجيه الاقتصاد الوطني في الإتجاه الصحيح. وقد انتشر الإيمان بقدرة الدولة على توجيه الأنشطة الاقتصادية منذ مطلع سبعينات القرن العشرين في مجمل البلدان المتقدمة، إلى حد أن الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون ذهب إلى القول: «ما من شك في أننا جميعاً كينزيون». وهو كان يقصد بقوله «أننا» جميع الدول الصناعية الكبرى ذات الشأن في الاقتصاد العالمي، أي بالدرجة الأولى الولايات المتحدة والمانيا وبريطانيا وفرنسا. فهذه البلدان اتبعت كلها آنذاك،عملاً بنصائح كينز، سياسات تهدف إلى إنعاش اقتصاداتها الوطنية من خلال البرامج الحكومية.

وكان دور الدولة الوازن في النشاط الاقتصادي في اليابان وتايوان وغيرها من بلدان جنوب شرق آسيا، أحد الأسباب التي أدت إلى «المعجزة الاقتصادية» التي شهدتها تلك البلدان في الفترة ما بين ستينات وتسعينات القرن العشرين. فقد رفضت حكومات تلك البلدان آنذاك الأفكار والتوصيات النيوليبرالية للمستشارين الأميركيين، وتدخلت الدولة بنشاط في العملية الاقتصادية، واتبعت في مجال التجارة الخارجية سياسة مارست من خلالها حماية شاملة لقطاعاتها الصناعية المعدة للتصدير. والأمر نفسه ينطبق على بلدان ما يسمى «الموجة الثانية» من الدول الصناعية الجديدة في آسيا، وكذلك الصين وفيتنام[1]. فالنظام التجاري الكوري الجنوبي، مثلاً، اتبع ما يسمى «سياسة التجارة الحرة الواقعية»، التي تجمع بين الحماية الشديدة ضد الواردات والدعم القوي للصادرات، والتي هي في الواقع سياسة حمائية فعلية. وتنتهج الصين اليوم سياسة مشابهة، تتضمن فرض ضوابط على الواردات وقيود على الأسعار وعلى حركة رأس المال، رغم كل أساليب الدعم المحفزة للصادرات.

ظلت أفكار كينز بخصوص قيام الدولة بدور نشط في الحياة الاقتصادية، تشكل الأساس النظري للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها بلدان كثيرة خلال العقدين اللذين أعقبا الحرب العالمية الثانية، وصولاً إلى مطلع السبعينات من القرن العشرين. ولكن في الواقع، أساءت الحكومات استخدام أفكار كينز الصحيحة بشأن أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

---

(١) بلدان «الموجة الأولى» من الدول الصناعية الجديدة هي كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة، أما «الموجة الثانية» فتشمل كلاً من تايلاند وماليزيا والفيليبين وأندونيسيا.

ففي مراحل الركود عملت الحكومات على زيادة إنفاقها على البنى التحتية لإنعاش الاقتصاد ومده بمقومات الحياة والنمو، غير أنها تلكأت في فترات الإزدهار في ادخار ما يلزم تحسباً لما يمكن أن تواجهه في حقبات الركود. ونتيجة للفهم الزائف للأفكار الكينزية، ألقت الحكومات على كاهل دولة الرعاية الإجتماعية أعباءً تفوق طاقتها على التحمل، فشلّت عملية النمو الاقتصادي وارتفعت الأسعار إلى مستويات عالية جداً وتفاقم التضخم. كل ذلك أدى إلى بدء عملية ارتداد على السياسات الكينزية، وإلى إقصاء الدولة عن دورها النشط في الاقتصاد، بحجة إفراطها في الإنفاق العام وفي الخدمات العامة التي تقدمها للفئات الفقيرة والمتوسطة، وانتشرت عمليات الخصخصة على نطاق واسع، وغدت «توصيات» صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص أشبه بـ «الوصفات» الإلزامية التي تفرض على العديد من حكومات العالم. وعلى الصعيد الدولي، تجلت السياسة النيوليبرالية في الدعوة إلى تحرير التجارة الدولية وإزالة الحواجز الجمركية والعوائق الإدارية الأخرى من أمام التدفقات السلعية والمالية، وأنشئت منظمة التجارة العالمية لتكون بمثابة «الناظر» الصارم المشرف على التزام الدول بمبادئ التجارة الحرة. وبدأ «العصر الذهبي» للنظرية النيوليبرالية.

النظرية النيوليبرالية في الممارسة

بدأ تطبيق أفكار فريدمان وهايك منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي في العديد من البلدان. منذ تلك الفترة بدأ السياسيون يتبنون على نطاق واسع أفكار المدرسة النيوليبرالية، ويعملون على رفع يد الدولة عن أي تدخل في الحياة الاقتصادية. ورُفع شعار: إن الدولة رب عمل سيئ، وكلما كان تدخلها في الحياة الاقتصادية أضعف، كلما نما الاقتصاد على نحو أسرع وبفاعلية أكبر. واندلعت حقبة التحرير والخصخصة على غرار ما دعا إليه فريدمان و«فتيان شيكاغو». وخلال فترة حكم **ريتشارد نيكسون**، بدأت الولايات المتحدة الأميركية تنفيذ عملية تحرير واسعة لقطاعات اقتصادية كانت تخضع حتى ذاك الحين لرقابة حكومية صارمة. وكان الأميركيون يأملون في أن يحققوا من خلال هذه الإجراءات نمواً متزايداً وتوسعاً كبيراً في خلق فرص العمل، وإقبالاً أكثر على الشروع بالاستثمارات. كما كانوا يراهنون على أن السوق النشطة قادرة على تحقيق أمور كثيرة لا قدرة للدولة الخاملة على تحقيقها، وعلى أنه لا مفر من تقويض هيمنة الشركات الاحتكارية على بيع سلع سيئة الجودة بأسعار مرتفعة. فعلى سبيل المثال، صدر قرار قضائي أرغم شركة الإتصالات العملاقة AT&AT على تفكيك نفسها، وذلك من أجل خلق منافسة قوية في القطاع. وجرى العمل أيضاً على تحرير قطاع النقل الجوي ووكالات الشحن والشركات العاملة في مجال الطاقة، وذلك من أجل تعزيز المنافسة في هذه المجالات والقطاعات الاقتصادية.

وحذت حكومات بلدان عديدة حذو الولايات المتحدة في هذا النهج، وراحت تتخلى عن شركاتها ومؤسساتها الاحتكارية، اعتقاداً منها أنها لم تعد بحاجة إليها. ففي بريطانيا أخضعت مارغريت تاتشر الاقتصاد البريطاني لسياسة «العلاج بالصدمة»، فباعت العشرات من المؤسسات التابعة للدولة، وخصخصت ملايين الشقق السكنية، وامتنعت عن تقديم الدعم المالي للمشاريع، وشنت حرباً شرسة على عمال المناجم، وعملت على «كسر ظهر النقابات العمالية». ومن جهة أخرى، خفضت معدلات الضريبة على الأثرياء وأصحاب الدخول العالية، وضاعفت معدل الضريبة على المبيعات، رغم أن هذا الإجراء يصيب المستهلكين من أصحاب الدخل المحدود بالدرجة الأولى. وسعياً منها للحد من ارتفاع الأسعار، فرضت على البنك المركزي البريطاني رفع معدلات الفائدة إلى ١٧ ٪. وقد دخلت هذه السياسة الاقتصادية المتشددة التاريخ باسم «**التاتشرية**». ولاحقاً كان **طوني بلير** بمثابة الإبن النجيب لهذه السياسة، رغم أن ثمارها كانت مُرَّة في العديد من المجالات. فبعد تحقيق انخفاض مؤقت في معدلات التضخم في أواسط الثمانينات من القرن العشرين، عادت الأسعار إلى الإرتفاع بوتائر سريعة مع زيادة كبيرة في معدلات البطالة. وتدهورت صناعات أساسية، فأغلقت مناجم عديدة ومصانع للميتالورجيا، وأصيبت صناعة السفن بنكسة خطيرة، وهدد الإفلاس مصانع للسيارت وللصناعات المعدنية.

وفي الولايات المتحدة، أطلق الرئيس **رونالد ريغان** في الفترة نفسها تقريباً «ثورة إصلاحية» نيوليبرالية، تمثلت بحزمة إصلاحات أطلق عليها اسم «الإنطلاقة الأميركية الجديدة – برنامج عودة الإزدهار إلى الاقتصاد» . وقد عُرفت هذا السياسة باسم «**الاقتصاد الريغاني**». تبنى ريغان في سياسته هذه نصائح جناح أكثر ممثلي النظرية النيوليبرالية تطرفاً، والتي عبر عنها الاقتصادي الأميركي **آرثر لافر** Arthur Lafer، الذي كان جوهر نظريته يتلخص في أن خفض المعدلات الضريبية هو العلاج الناجع لإنعاش الاقتصاد وإصلاح حال الموازنة العامة. وكان دعاة هذا الرأي يقولون أيضاً بأن المؤسسات تنتج أكثر، كلما كان تدخل الدولة في شؤون السوق أقل. وعلى هذا الأساس، وخلافاً للنظرية الكينزية، كانوا يرون بأن من الضروري أن تعير السياسة الاقتصادية الإهتمام لجانب العرض، وليس لجانب الطلب (Supply-Side-Economy). وهكذا، كان البرنامج الريغاني يقضي بخفض العبء الضريبي، وخفض العجز في الموازنة، وتوقف الدولة عن الإقتراض، ووضع حد لارتفاع الأسعار، وكذلك تحرير الاقتصاد من كل القيود. ودعماً لهذه السياسة، ورغبة في وقف التضخم، عمد البنك المركزي إلى رفع معدلات الفائدة .

لم تؤدِّ هذه السياسة إلى تحقيق الأهداف المرجوة . فعلى العكس من «**نظرية لافر**»،

لم يؤد خفض المعدلات الضريبية سوى إلى انخفاض إيرادات الدولة من الضرائب، فارتفع العجز في الموازنة العامة وبصورة مطردة، وأدت معدلات الفائدة المرتفعة إلى شل النشاط الإستثماري، وإلى تراجع قدرة المواطنين على الإقتراض لتلبية حاجاتهم الإستهلاكية، فتراجع الطلب الكلي وخيَّم الركود على الاقتصاد. وعلى العكس من الهدف الذي تضمنه «برنامج عودة الإزهار» والقاضي بتوقف الدولة عن الإقتراض، أدت سياسة الإنفاق المسرف، خصوصاً في مجال التسلح، إلى ارتفاع المديونية العامة، في ظل الإمتناع عن اتخاذ أية تدابير لزيادة الإيرادات العامة . وتحولت الولايات المتحدة إلى مقترض لرؤوس الأموال من كل العالم، وذلك في إطار سياسة ما يسمى «**التمويل بالعجز**»[١].

ظلت السياسة النيوليبرالية متبعة، وإن مع بعض التعديلات، في عهود الرؤساء اللاحقين، **جورج بوش** الأب وبيل **كلينتون** و**جورج بوش** الإبن، وكذلك في بلدان أخرى، لا سيما في المانيا التي شهدت في عهد المستشارالاتحادي هلموت كول موجة خصخصة واسعة شملت مختلف القطاعات، على نحو يتناقض بصورة صارخة مع مسار التطور الاقتصادي لألمانيا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وواصل الإشتراكي الديمقراطي غرهارد شرودر سياسة سلفه المسيحي الإجتماعي. نقول، ظلت السياسة المتطرفة هي السائدة في معظم البلدان الغربية، إلى أن داهمت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة الاقتصاد الأميركي ومعه الاقتصاد العالمي برمته.

ثمار النيوليبرالية المُرَّة

فُرض في العديد من الاقتصادات الناشئة تطبيق نظريات المدرسة النيوليبرالية، التي أخذت، في البلدان المتحولة من الإشتراكية إلى الرأسمالية وفي عدد من البلدان النامية، صيغة ما سمي «**العلاج بالصدمة**» بأشكالها الأكثر عنفاً . وقد جسدت سياسات ممثلي «مدرسة شيكاغو» في ثمانينات وتسعينات القرن المنصرم بصورة صارخة، السياسات التي

---

(١) تعتبر **سياسة التمويل بالعجز** وسيلة من وسائل التراكم وتكوين رأس المال الثابت. وتقوم هذه السياسة على الاستدانة المفرطة الداخلية والخارجية، وكذلك طبع الأوراق النقدية على أساس أن هناك موارد عاطلة كثيرة، سيتم العمل على تثمينها، وبالتالي خلق وفورات داخلية لتدارك العجز المفتعل. وتقوم هذه الفرضية على أن سياسة التمويل بالعجز ستؤدي إلى زيادة طلب الدولة على الموارد الأولية، مما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتحويل الموارد لصالح تراكم رأس المال. وهي في الواقع، سياسة غير ناجحة في إطار التنمية المتوازنة كما يراها الكلاسيكيون، لكنها – وفق النظرية العامة لكينز – كفيلة بإعادة التوازن في النهاية، وتحقيق التعادل بين الادخار والاستثمار وامتصاص فائض السيولة المتكون من زيادة عرض الكتلة النقدية عند العمل بهذه السياسة. وقد أثبت الواقع أن سياسة التمويل بالعجز قد فشلت في تحقيق أهدافها (أي الزيادة في تراكم رأس المال الثابت) . بل هي في معظم الحالات، شكلت وسيلة لمراكمة الثروات في أيدي الأقلية، وبالتالي إثقال فاتورة المديونيتين الداخلية والخارجية وتفاقم عجز الميزانية العامة وارتفاع معدلات التضخم، مع كل ما ينجم عن ذلك من انعكاسات سلبية على الفئات الفقيرة والمتوسطة من خلال ارتفاع العبء الضريبي والكساد والبطالة.

لا تعرف الرحمة، السياسات التي لا تقيم أي اعتبار لدور الدولة في الاقتصاد، وتدعو إلى إطلاق العنان لحرية الأسواق، بصرف النظر عن تداعيات ذلك كله على حياة المواطنين وبنية المجتمع. وبهذا المعنى، أصبحت أفكار مدرسة شيكاغو، هي المعبِّر عما صار يعرف اليوم باسم «النيوليبرالية»، أي الليبرالية المفرطة، التي تختلف عن تلك التي دعا إليها آباء النيوليبرالية الأوائل، روستوف وروبكه وأويكن، (والتي التقوا فيها عملياً مع المبادئ الأساسية للنظرية الكينزية)، الذين قالوا بضرورة «وجود دولة قوية، دولة فوق الاقتصاد وفوق المصالح الفردية».

وقد شكل مجيء دعاة النهج النيوليبرالي إلى السلطة في روسيا عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، والسياسة الاقتصادية التي عملوا على تطبيقها، شكل النموذج الأكثر بشاعة لما يمكن أن تؤدي إليه هذه السياسة من تداعيات تدميرية على الاقتصاد، وعلى النظام السياسي عموماً.

حمل لواء هذه السياسة الجديدة مجموعة من السياسيين والاقتصاديين عرفوا باسم «الإصلاحيين الشباب»، الذين انتهجوا سياسة اقتصادية نيوليبرالية مفرطة، سياسة «علاج بالصدمة» تهدف على حد قول أحد هؤلاء الإصلاحيين اناطولي تشوبايس، إلى «بناء الرأسمالية في روسيا، إننا نريد أن ننجز في أعوام قليلة ما قطعته بلدان أخرى خلال قرون» [1]. وإذ أدرك «بناة الرأسمالية» الجدد أن الإنسان الروسي لا يتقبل كثيراً مصطلح «الرأسمالية»، فإنهم تجنبوا في البداية استخدامه صراحة، مستعملين مصطلحات من نوع «اقتصاد السوق»، و«الإصلاحات الراديكالية»، و«السير على طريق الحضارة العالمية»، ثم استنبطوا مصطلح «الرأسمالية الشعبية» . ولكن عملية التحولات تلك، كانت في الواقع عملية تحطيم قاسية للقديم، ولكل ما هو قائم، من دون تقديم البديل الذي من شأنه إخراج البلاد من محنتها. فسياسة «العلاج بالصدمة» افتقرت في الواقع إلى «العلاج» الشافي لأمراض الاقتصاد الروسي، ولم تُخلِّف سوى الصدمة المدمرة للاقتصاد والمجتمع. فقد كانت الخطوة الأولى التي أقدمت عليها حكومة يغور غايدار «الإصلاحية» في حينها، تلبية لنصائح المستشارين النيوليبراليين، إطلاق العنان للأسعار ابتداء من أول كانون الثاني ١٩٩٢. فأدى ذلك، بالإقتران مع عوامل أخرى، إلى تضخم مفرط، وإلى إفقار القسم الأكبر من السكان بعد خسارتهم وبصورة فورية لمدخراتهم وكل ما جنوه على مدى العمر.

واقترنت هذه السياسة بعملية نهب وحشية جشعة لثروات البلاد من قبل حفنة صغيرة من المسؤولين والمستثمرين الجدد ورجال «اقتصاد الظل»، جمعت ثروات فاحشة في خلال

(١) انظر : روي ميدفيديف، **الرأسمالية في روسيا**، موسكو، ١٩٩٨، ص ٨. (باللغة الروسية).

سنوات قليلة، ما دفع شخصية معروفة في عالم المال والبورصات، كالملياردير جورج سورس الذي لا يتسم سجله الشخصي كرجل أعمال بالنقاء، إلى القول: «إن ما نشهده في روسيا هو الإنتقال من تجاوزات النظام السوفياتي إلى تجاوزات الرأسمالية المتفلتة . إنها أقرب إلى رأسمالية النهب (...) وأكثر ما يذهلني هو جشع الأوليغارشيا الروسية الجديدة. الدولة في انهيار، والكل ينهب كل ما تصل إليه يديه» [١].

اقتصرت سياسات الحكومات «الإصلاحية» المتتالية على حل مشكلة الإستقرار المالي، مع إهمال كلي للقطاعات المنتجة. واستندت هذه السياسات إلى البحث عن مصادر الإقراض الداخلية والخارجية، الأمر الذي أفضى إلى ارتفاع هائل في الدين العام، ومن ثم إلى عجز مزمن في الموازنة العامة. وافترضت إمكان قيام نظام مصرفي ومالي متطور على خلفية تراجع الإنتاج. فالطفرة التي شهدتها السوق المالية الروسية عشية انهيار صيف ١٩٩٨، لم يرافقها نهوض صناعي مماثل، وأدى ذلك إلى اعتماد مفرط على الاستيراد لسد العجز السلعي في الاسوق المحلية، ما أدى إلى تضاعف الفاتورة الإستيرادية.

في سياسة «الإصلاحات» هذه، المبنية على النظرية النقدوية النيوليبرالية، تكمن المشكلة الحقيقية التي قادت روسيا إلى الإنهيار الاقتصادي في تسعينات القرن المنصرم. ذلك أنها ترى أن المبادرة الحرة والآلية العفوية للسوق يمكن أن تؤمِّنا المسار الطبيعي لعملية إعادة الإنتاج. أما تدخل الدولة فينبغي أن يقتصر على تنظيم التداول النقدي من خلال التحكم بأسعار الفائدة وعمليات الأوراق المالية. وكانت محصلة هذه السياسة تقهقر الصناعة والزراعة وتقوض البنى التحتية وتراجع إجمالي المحلي وتقلص الإستثمارات. وكانت النتيجة إفلاس عدد كبير من المؤسسات الصناعية، أو وصولها إلى حافة الإفلاس ومن ثم بيعها بأسعار بخسة إلى شركات أجنبية أو أثرياء روس جدد.

اتسمت عملية الإصلاح النيوليبرالية في روسيا بعناصر ثلاثة: التضخم الجامح والخصخصة والجريمة الاقتصادية.

بدأ التضخم في مطلع كانون الثاني ١٩٩٢، عندما أطلقت الحكومة الليبرالية الأسعار وأزالت كل الضوابط والقيود المفروضة سابقاً . وعلى الفور انقسم سكان روسيا إلى قسمين: حفنة من الأثرياء من جهة، وأكثرية ساحقة من الفقراء من جهة أخرى. وقد توقع يغور غايدار، رئيس الحكومة الروسية آنذاك، أن ترتفع الأسعار ما بين ثلاث وخمس مرات. غير أنها ارتفعت خلال خمسة أشهر، ما بين ٣٠٠ و ٤٠٠ مرة. وخلال ثلاثة أشهر، فقد سكان روسيا ٩٩ ٪ من مدخراتهم المودعة في المصارف وصناديق الإدخار. وجرت بذلك عملية

(١) م.ن.

إفقار قسرية وسريعة، قضت على الفئات الوسطى. وفي غضون ذلك، جرت عملية إثراء غير مشروع للموظفين الحكوميين والحزبيين السابقين، الذين استغلوا مناصبهم وصلاتهم بمراكز القوى السياسية والاقتصادية لتطوير استثمارات خاصة وجمع ثروات طائلة. وبهذه الطريقة تكونت إحدى شرائح الأوليغارشيا الروسية الجديدة.

السمة الأخرى لعملية «الإصلاح» تمثلت في عملية الخصخصة، التي وُصِفت بأنها أكبر عملية لصوصية في التاريخ . فقد جرى تحويل المؤسسات الكبرى التابعة للدولة في الميدان المالي وميدان التجارة الخارجية والداخلية، وكذلك في القطاعين الصناعي والخدماتي، إلى شركات مساهمة استولى الرأسماليون الجدد على معظم اسهمها بأبخس الأثمان. فقد بيع ٢٣٤ مصنعاً بسعر وسطي يقل عن ٤ ملايين دولار للمصنع الواحد . فتم بيع شركة «أورال ماش»، عملاق صناعة السيارات والشاحنات بـ ٣،٧٣ ملايين دولار فقط ، ومجمع تشيليابينسك للميتالورغيا بسعر مماثل تقريباً، أما مصنع كوفروف للتجهيزات الذي كان يمد الجيش وقوى الأمن الداخلي وأمن الدولة بالأسلحة الفردية، فقد تم بيعه بـ ٢،٧ مليون دولار .. ألخ [(١)].

وقد وصف بوريس فيودروف، وزير المالية في حكومة غايدار عملية الخصخصة التي شهدتها روسيا بأنها «أكبر عملية نهب في القرن العشرين وربما في تاريخ البشرية...» [(٢)]. أما غايدار نفسه الذي جرت العملية كلها بإشراف حكومته، فقال إن «الملكية انتقلت ليس إلى من كان له الحق بها، بل إلى من كان أكثر استعداداً لتلقفها». ولكنه برر ذلك بالقول:«إن مقايضة سلطة البيروقراطية بالمُلكية (...) كانت، في ظل ميزان القوى المتكون في أواخر الثمانينات، السبيل الوحيد لإصلاح المجتمع سلمياً، للتطور السلمي للدولة . وإلا فإن البديل هو الحرب الأهلية (...). وفي كل الأحوال فإن مقايضة السلطة بالمُلكية كانت خطوة إلى الأمام من «الإمبريالية» نحو السوق الحرة والمنفتحة، من نمط الإنتاج الآسيوي إلى النمط الأوروبي ...»[(٣)].

أما أناطولي تشوبايس، عراب عملية الخصخصة، فقال في معرض تبريره لسلوك الرأسماليين الجدد عام ١٩٩٥ ، عندما كانت هذه العملية في ذروتها: «إنهم يسرقون ويسرقون. يسرقون كل ما تصل إليه أيديهم، ولا يمكن إيقافهم. ولكن دعونا نوفر لهم إمكانية حيازة الملكية الضرورية. وعندئذ سيصبحون مُلاكاً، ومسؤولين جيدين عن هذه الملكية»[(٤)]. وفق هذا «المنطق» صار النهب واستيلاء حفنة من الناس على القسم الأكبر من الثروة الوطنية، نموذجاً «عقلانياً» وطريقاً لا بد منه للتراكم الرأسمالي ولتكوُّن نمط الإنتاج الجديد !

---

(١) صحيفة **نيزافيسمايا غازيتا** الروسية، ١٩٩٩/١/١٩.

(٢) م.ن، ١٢/٢/١٩٩٥.

(٣) يغور غايدار، **الدولة والتنمية**، موسكو، ١٩٩٥، ص ١٥٣-١٥٤ . (بالروسية)

(٤) مجلة **إنترفاكس** الروسية، ١٦ تشرين الأول ١٩٩٨ .

أما السمة الثالثة لعملية «الإصلاح النيوليبرالي» فتمثلت في ازدهار الجريمة وتشابكها مع النشاط الاقتصادي، ما أدى إلى ظهور المافيا الروسية الشهيرة، التي لم تعد تكتفي بممارسة الجريمة الصرف، بل وسعت نشاطها وتغلغلت مباشرة في النشاط الاقتصادي، وحصل ما يشبه التشابك والإندماج بين مصالح ونشاطات الأوليغارشيا المالية ورجال المافيا.

النموذج النيوليبرالي – البيئة المولدة للأزمة

واليوم، إذ نتحدث عن «فشل النموذج النيوليبرالي»، ودفعه الاقتصاد العالمي إلى الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة، فإننا نقصد تحديداً فشل تلك الصيغة المتطرفة التي شهدنا نماذجها في البلدان الآنفة الذكر. ففي عصر العولمة المتزايدة، تجسدت فكرة تخلي الدولة عن دورها وإطلاقها العنان لحرية قوى السوق، في أسواق المال على وجه الخصوص. ففي هذه الأسواق تجلت على نحو صارخ التحولات المفزعة التي أدت إلى تراجع دور الدولة في الشأن الاقتصادي. فحتى مطلع السبعينات من القرن العشرين كانت المؤسسات الإنتاجية هي التي تهيمن على الاقتصاد. أما المصارف، فإن دورها كان يتسم بطابع خدماتي، فهي كانت تزود قطاع الأعمال بالأموال التي تحصل عليها من المدخرين. ولذا، لم تكن هذه المصارف تهيمن على الاقتصاد العالمي بشكل خفي، كما هو الأمر الآن. فالمستثمر الراغب في الحصول على قرض كان عليه التوجه إلى أحد المصارف العاملة في بلده، وليس إلى مصرف عالمي يعمل في الخارج، وكان يحصل على القرض بالعملة المحلية وليس بالدولار الأميركي. وكانت الشركة المعنية تطرح أسهمها في بورصة بلدها، وليس في بورصة نيويورك أو أية بورصة أجنبية أخرى. ومن جهة أخرى، كانت الدولة حتى ذاك الحين، هي التي تحدد لأسواق المال ما يجوز فعله وما لا يجوز. فالمصارف كانت تخضع لرقابة صارمة، والحكومات والمصارف المركزية كانت تسعى إلى التحكم، قدر الإمكان، بمقدار الكتلة النقدية التي تتحصل عليها المشاريع من المصارف. وهي كانت بتصرفها هذا تسعى لكي تحقق من خلاله النمو المتوازن للاقتصاد، وإضفاء استقرار على مستويات الأسعار. وحتى معدلات سعرالفائدة نفسها ما كان يجوز للمصارف تحديد مستواها. وكانت الولايات المتحدة هي الأكثر تشدداً في هذا المجال من أي بلد آخر. فكانت التعليمات الحكومية المعروفة باسم Regulation Q هي التي تحدد لبيوت المال معدلات الفائدة التي كان يتعين عليها العمل بموجبها، ولم يكن مسموحاً للمصارف الأميركية أن تدفع أية فوائد على ما لديها من حسابات جارية تخص زبائنها[١].

(١) انظر: أولريش شيفر، **إنهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود**، م.س، ص ٥٦ .

لقد تغير كل ذلك بعد بدء ممارسة السياسات النيوليبرالية. فالدولة التي تركت الأسواق المالية تعمل بمطلق حريتها، لم تضع قواعد مناسبة لعمل هذه الأسواق، ولم تخلق المؤسسات الضرورية القادرة على فرض رقابة معقولة عليها. فتخلت الدولة عن الرقابة المتشددة على أعمال المصارف وعلى تدفقات رؤوس الأموال، وألغت القواعد الصارمة التي تحكم أنشطة البورصات. وتحولت أسواق المال إلى ساحة تستقطب المضاربين، وحلبة للجشع ولتحقيق الأرباح بسرعة خارقة.

فانتشرت المشتقات المالية، التي كانت في الأساس عبارة عن بضائع مالية تشتق قيمتها من التطور الذي يطرأ على قيمة أوراق مالية أخرى. وكانت هذه المشتقات في البداية غاية في البساطة. فهي لم تكن سوى معاملات آجلة، يتفق فيها طرفان على بيع أسهم أو برميل نفط أو أية سلعة أخرى، بعد فترة محددة، بسعر متفق عليه في الوقت الراهن. ومع الوقت، ظهرت أدوات مالية أخرى أكثر تعقيداً، ابتدعها خبراء المال الناشطون في وول ستريت وغيرها من المراكز المالية العالمية . وعملت المصارف على إصدار أوراق مالية مكفولة بقروض عالية المخاطر، وبيعها في الأسواق المالية لسلع مالية مضمونة. وظهرت في الأسواق المالية مشتقات غريبة لا يكاد يفقهها سوى قلائل من الخبراء الماليين، تتخفى خلفها حزم قروض صارت تجوب العالم كله. ونشأت «فقاعة مالية» أخذت تتحول إلى ما يشبه القنبلة الموقوتة، مهددة بتفجير النظام المالي العالمي في أية لحظة. وقد أدت «الإبتكارات» والمشتقات المالية المختلفة هذه، إلى زيادة تمركز الاقتصاد الأميركي، ومعه الاقتصاد العالمي ككل، حول الأسواق المالية.

[نفتح قوسين هنا للإشارة إلى أنه من الخطأ اعتبار أن جذور الأزمة والمشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العالمي اليوم، تكمن حصراً في قصور آليات الرقابة على نشاط المؤسسات المالية، أو في الأخطاء والخلل الذي يكتنف عمل المنظمات المالية. إذ من السذاجة الإعتقاد بأن رجال الأعمال في «وول ستريت» لم يكونوا يدركون ما تصنع أيديهم وعقولهم، أو أنهم ببساطة اقترفوا الأخطاء لنقص في مهاراتهم وفي درجة احترافهم. فهم في الغالب، من حملة الشهادات العليا في العلوم المالية والاقتصادية، ومن أصحاب الكفاءات العالية، الموهوبين في التعامل مع القضايا المالية وكل ما له علاقة برؤوس الأموال. إنهم قادرون على تعظيم الأموال وخلق الأرباح، على «صنع المال من الهواء»، كما يقال. من هنا المكافآت المالية الخيالية التي يحصلون عليها عادة. إن المشكلة عندهم، أو عند قسم كبير منهم، ليست في مستوى المعرفة أو الكفاءة، وإنما في الأخلاق، أو الأصح، في التعامل اللاأخلاقي وغير النزيه مع الأعمال والأمور المؤتمنين عليها. إن التردي المريع في أخلاقية العمل لدى قسم مؤثر منهم، أتاح

لهؤلاء استغلال كفاءاتهم لخلق ما سمي «الفقاعات المالية»، التي مكنتهم من الإثراء الهائل من دون خلق أية قيمة فعلية في المقابل. ولعله من المفيد الإشارة هنا إلى القول اللاذع بحق رجال «وول ستريت»، الذي أعرب عنه **هنري فورد** الأول في حينه، حين قال:«إن المزارع يصنع الخبز، ونحن نصنع السيارات، ولكن في ما بيننا تقف وول ستريت، تقف البنوك التي تريد الحصول على حصة من نتاج عملنا، من دون أن تصنع هي شيئاً. إنهم لا يحسنون عمل سوى شيء واحد، هو الشعوذة والتلاعب بالنقود»].

لقد أظهرت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة، أن المدرسة النيوليبرالية عرضت للخطر أسس التطور الاقتصادي في العالم، وتحديداً الإنتاج القائم على الإبتكار والمعرفة في القطاع الحقيقي، الذي يحتاج إلى الحماية، خصوصاً في مراحل نشوئه الأولى إلى أن يشتد عوده، وإلى حماية عوائده، وكذلك على الإستهلاك الجماهيري الواسع القائم على الأجور الحقيقية النامية في القطاعات ذات الكفاءة العالية بالدرجة الأولى. وعوضاً عن ذلك، انتقل الريع في عصر النيوليبرالية بالكامل تقريباً إلى القطاع المالي المضارب، واضعاً بذلك «قنبلة موقوتة» تحت أساس النظام الرأسمالي برمته.

ففي ظل النموذج النيوليبرالي، نشأ وتطور اقتصاد افتراضي يعمل بمعزل عن نشاط الاقتصاد الحقيقي. هذا الاقتصاد الإفتراضي ارتكز على الربح الريعي السريع من خلال المضاربات في الأسواق المالية والمضاربات العقارية. فصارت تتحقق أرباح طائلة وتتراكم ثروات هائلة في أيدي المضاربين، من دون أن تكون لها علاقة بالإنتاج، وهي ما تسمى ظاهرة «الأرباح من دون إنتاج». فأسهم الشركات وقيم سندات المال لم تعد ترتبط بإنتاجية المؤسسة وأرباحها، بل بحال السوق المالية والعرض والطلب على هذه الأسهم والسندات، بوصفها سلعة أساسية ومستقلة عن المؤسسة التي تصدرها، والتي يمكن أن تصعد أو تهبط قيمتها نتيجة مضاربات أو إشاعات تبث من دون أساس أحياناً.

وظهرت اختلالات عميقة وبنيوية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، أبرزها وأكثرها خطورة الإختلال بين رأس المال المالي الهائل المتراكم، من جهة، وبين الاقتصاد الحقيقي المنتج للسلع الذي يخلق الثروة الحقيقية، من جهة أخرى. ونتيجة لذلك حصلت زيادة كبيرة في المخاطر، ناجمة عن عولمة المعاملات المالية من دون ضوابط أو قيود، واتسع إلى حد كبيرالفارق بين حجم الاقتصاد المالي وحجم الاقتصاد الحقيقي، لصالح الأول. ويشير الاقتصادي المصري سمير أمين في هذا الصدد إلى أن «حجم التبادلات المالية هو ألفا تريليون دولار، فيما البنية الإنتاجية، وإجمالي الناتج الوطني على الصعيد العالمي هو

فقط ٤٤ تريليون دولار. إنه تفاوت عملاق في النسب». ويستنتج سمير أمين، بأنه «جرى نقل المركز الأساسي للقرار الاقتصادي، من إنتاج القيمة المضافة في القطاعات الإنتاجية، إلى إعادة توزيع الأرباح التي تأتي بها المنتجات المشتقة من التوظيفات المالية»[١].

ففي ظل ايديولوجيا الليبرالية المفرطة، أدى نمو الأسواق المالية بصورة مستقلة عن حاجات التمويل الفعلية، إلى أن قيادة الاقتصاد العالمي انتقلت من أيدي المستثمرين وأصحاب المشاريع العاملة في ميدان الاقتصاد الحقيقي، إلى عهدة المدراء الماليين وخبراء الأسواق الذين يتعاملون مع اقتصاد افتراضي بعيد عن أرض الواقع. وفي ظل هذه الإيديولوجيا تقلص دور الدولة وحُصر في مجال السياسة النقدية بهدف مكافحة التضخم. فتخلت الدولة عن مهمة حماية الاقتصاد والصناعات الناشئة، وأفلتت العنان للمصارف للتوسع في الإقراض غير المسؤول وتقديم قروض بدون اعتبار توفر الملاءة، وتركت الأسواق المالية تحت وطأة جنون المضاربات، بدلاً من أن تسعى إلى تنظيم الأسواق وضبط أعمال المؤسسات المالية المصرفية الكبرى[٢].

أصدر الاقتصادي الألماني **هورست أفهيلد** (Horst Afheldt) في كتابه «اقتصاد يغدق فقراً»، الذي صدرت ترجمته العربية عام ٢٠٠٧، حكماً مبرماً على النظرية النيوليبرالية (الليبرالية المحدثة)، فيقول: «إن النظام الليبرالي المحدث لا يتصف بجدارة تذكر. إنه اقتصاد غير مجد (...). إن الولايات المتحدة الأميركية في مقدمة الرابحين من لعبة الليبرالية المحدثة (...). إن التفاوت بين الفقر والغنى ازداد ولا يزال يزداد اتساعاً وتسارعاً في كل المجتمعات خلال الحقبة الليبرالية المحدثة (...). وكانت الليبرالية المحدثة قد خدرت، على مدى جيل كامل، مشاعر الكثير من شعوب العالم بوعود براقة وبشائر كاذبة، تزعم أن تفاقم البؤس وتزايد عدد الفقراء ليس سوى حالة عابرة على درب الرفاهية التي سينعم بها مجموع المجتمع (...)، لأن الوقائع الاقتصادية المحققة (...) دحضت المزاعم الليبرالية المحدثة بنحو لا يدع مجالاً للشك أبداً . فهذه العقيدة أفرزت اليأس والقنوط والعنف والإرهاب. بهذا المعنى، فإن الزعم بأن الليبرالية المحدثة خير وسيلة لتسريع ارتفاع النواتج القومية في العالم، ليس سوى خداع للنفس وأفيون للشعوب»[٣].

(١) انظر : سمير أمين، الإنهيار المالي، أزمة نظام ؟، صحيفة «الأخبار» اللبنانية، عدد ٥ /١٢/ ٢٠٠٨ .

(٢) عالجنا هذه المسألة بمزيد من التفصيل في كتابنا: «نهاية العصر السعيد ؟!»: أزمة النموذج النيوليبرالي للرأسمالية، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١١.

(٣) هورست أفهيلد، اقتصاد يغدق فقراً، تر: عدنان عباس علي، «عالم المعرفة»، الكويت، ٢٠٠٧، ص ١٨٠– ١٨٤.

الاقتصاد الأميركي وأوباما

د. عبد الله رزق

أستاذ محاضر في كلية العلوم الإقتصادية

وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية

حقق الرئيس الأميركي، باراك أوباما، فوزاً ساحقاً بولاية ثانية، وجاء رد فعل الكثيرين من مؤيديه منفعلاً، واصفين ائتلافه الفائز، والمكون من نساء ليبراليات ورجال محترفين وأقليات عرقية، بأنه (الأغلبية الدائمة) الجديدة في السياسة الأميركية.

هذا وقد وضع «ديفيد اوكسفورد» المستشار الذي وجه أوباما خلال حملتيه الرئاسيتين الناجحتين، علامة صح أمام نصيب أوباما من الأصوات، وهو ٥٦٪ من المعتدلين، و٧٠٪ من ذوي الأصول الإسبانية، و٥٥٪ من النساء، وهذا التوزيع للنسب كان يستهدف التأكيد على أنه يمثل حقاً أميركا اليوم.

وعادة ما يكون من السهل أن تُولِّد الانتصارات في انتخابات اشتد فيها التنافس ما يمثل هذا التفاؤل، وهذا ما عبر عنه «كارل روف» الخبير الاستراتيجي الجمهوري، حين أعيد انتخاب جورج دبليو بوش لولاية ثانية العام ٢٠٠٤، حيث أعلن عمَّا سماه أغلبية اليمين (الدائمة). وقد انهارت تلك الأغلبية بعد ذلك بعامين.

لكنه وبإدراك تام، يمكن القول إن انتخاب باراك أوباما للمرة الثانية قد رسخ له مكانة خاصة في التاريخ، حين حُجز له مقعد الشخصية السياسية التحويلية التي استطاعت أن تفوز بفترة ثانية في مواجهة الظروف الاقتصادية التي كانت عادة ما تفرض هزيمة، وستتحدد امكانية الاعتراف بكونه رئيساً عظيماً أم لا، حسب كيفية تعامله مع تحديات الميزانية والتحديات الاجتماعية العميقة في أميركا.

فأوباما، يواجه مشاكل قريبة مستعصية تتعلق بالميزانية والدخول المنخفضة بالنسبة إلى جزء كبير من الطبقة الوسطى، وكذلك يواجه على الصعيد الخارجي قوة الصين الصاعدة، وشرقَ أوسط غير مستقر، واحتمالَ ظهور ايران المسلحة نووياً، وهذا ما قد يؤدي إلى استدراج الولايات المتحدة إلى صراع مسلح آخر لا ترغب فيه ولا يمكنها تحمل عواقبه.

ومن المفيد هنا ذكر ما جاء على لسان أوباما، أثناء حملته الانتخابية أمام حشد في شيكاغو، فقد قال: «لقد منحتم صوتكم الليلة من أجل اتخاذ اجراءات وليس من أجل الميول السياسية كالعادة، لقد انتخبتمونا لكي نركز على وظائفكم وليس على وظائفنا، وأنا اتطلع للتواصل والعمل مع زعماء من كلا الحزبين لمواجهة التحديات التي لا يمكننا حلها إلا معاً».

وقد ظهر أوباما في حملته وكأنه نصير أسر الطبقة الوسطى الأميركية، التي شهدت ركوداً في الدخل وتدهوراً في ضمان الوظائف خلال ٣٠ عاماً، في الوقت الذي حصلت العولمة فيه وباتت بعض صناعات الولايات المتحدة معرضة لمنافسة رخيصة.

وستكون المواجهة القريبة جداً بين أوباما والجمهوريين حول «المنحدر المالي» أو الانهيار المالي، وهو سلسلة وحالات تخفيض الانفاق والزيادة في الضرائب التي تتمُّ بشكل تلقائي والتي تمَّ تفعيلها في نهاية العام. وسيجمع هذا في حزمة سامة واحدة الاجراءات التي فشل الجانبان في الاتفاق بشأنها خلال العامين الماضيين، ابتداءً من انتهاء مدة بعض التخفيضات الضريبية التي أدخلها بوش منذ عقد، وانتهاءً بالتخفيضات في النفقات المتفق عليها كجزء من الصفقة المعدة لرفع حدود الاقتراض الأميركية في شهر آب (اغسطس) الماضي. ويعتبر الانخفاض الحاد في أسواق الأسهم بعد يوم الانتخاب طعماً سيئاً للثمن الذي لا بد أن يدفع مقابل فشل آخر في التوصل لاتفاق، ووفقاً لتقديرات مكتب الميزانية في الكونغرس، الذي لا ينتمي لحزب من الأحزاب، ستأخذ الاجراءات، إذا تمَّ تنفيذها، عدة نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

وفي ظل وجود اقتصاد عالمي هش، ومع تحرك الصين المثابر من أجل إعادة تنشيط النمو، ومرور جزء كبير من أوروبا بحالة ركود، سيتضاعف التأثير العالمي على حالة الكساد في الولايات المتحدة.

وقد شهدت مجموعة براكس مراحل هامة من التطور، حيث في العام ٢٠١١ بلغ الناتج المحلي الاجمالي للصين[١] حوالي ٧،٣١٩ تريليون دولار، والهند حوالي ١,٨٤٨ تريليون دولار. والبرازيل حوالي ٢,٤٧٧ تريليون دولار، وروسيا ١,٨٥٨ تريليون دولار، في حين بلغ

(١) www.google.com. تطور الناتج المحلي الاجمالي.

الناتج المحلي في جنوب أفريقيا الدولة التي انضمت أخيراً إلى مجموعة براكس، حوالي ٤٠٨ مليارات دولار.

ومع قيام أفريقيا بدور متزايد في التجارة العالمية، يكون لدى أوباما قدرة ضئيلة على المدى القصير لوقف هذا الاتجاه .

إن سياسة الميزانية التي وقَّع عليها أوباما أثناء الحملة والتي تضمن رفع الضرائب المفروضة على الأغنياء، لن تتناول في ذاتها حالات القصور في الميزانية على صعيد الدولة، ولكن التصادم القادم بين الرئيس والجمهوريين حول القضية سيحدد شكل أرض المعركة المخصصة للمعارك المالية المستقبلية.

وسيكون المقياس الحقيقي لنجاح أوباما، هو كيفية تعامله مع التحديات طويلة الأجل الخاصة بالميزانية، وفي المقام الأول «ميديكير» برنامج التأمين الاجتماعي الذي يوفر الرعاية الصحية لكبار السن والشباب ذوي الإعاقة، وبرنامج لاميديكان الذي يمول الرعاية الصحية المقدمة للفقراء في قلب شبكة الأمان الأميركية. ويُعتبر اصلاح هذين البرنامجين البطاقة الفصل في يد أوباما عندما يتعلق الأمر بانتزاع تنازلات من الجمهوريين بشأن الضرائب.

التحديات المقبلة

إن ضمان الاستمرارية بالاقتصاد الأميركي الذي ما زال ضعيفاً بعد الأزمة، هي من أولى المهمات التي كانت وما زالت مطروحة أمام الرئيس المنتخب لولاية ثانية. صحيح أن الوضع الاقتصادي الآن أقل مأساوية مما كان عليه أثناء الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، حين غرقت البلاد في حالة الانكماش، إلا أن تطلعات الأميركيين تبقى كبيرة.

وقد أفاد استطلاع للرأي أجرته محطة CNN لدى الخروج من صناديق الاقتراع، أن المواضيع الاقتصادية حسمت خيار ٦٠٪ من الناخبين. فالنمو الاقتصادي (٢٪ في الفصل الثالث للعام ٢٠١٢) ما زال ضعيفاً جداً ليسمح بتراجع حقيقي للبطالة التي بلغت نسبتها في تشرين الأول/أكتوبر، كما أجمعت (المصادر المختلفة)، ٧,٩٪ أي أكثر من مستواها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عندما تسلم أوباما مهامه، وذلك بدون احتساب ملايين العاطلين عن العمل المحبطين الذين لا تشملهم الاحصاءات.

والتقدم البطيء النمو الذي يعتمد بشكل استثنائي على دعم البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) مهدد أيضاً بعقبتين ماليتين سيتعيَّن إزالتهما على المدى القصير.

- العقبة الأولى: تتمثل بالمنحدر المالي إثر الانهيار المالي، الذي أشرنا إليه، وهو يهدد البلاد بحلول نهاية العام مع انتهاء مدة سريان قوانين وإجراءات محددة، إذ إنه في حال لم يتوصل الكونغرس إلى اتفاق على اجراءات جديدة، فإن حزمة من الزيادات الضريبية وتخفيضات النفقات العامة ستدخل حيز التنفيذ بشكل تلقائي اعتباراً من بداية كانون الثاني/يناير، مما قد يؤدي إلى اغراق الاقتصاد مجدداً في حالة الانكماش.
- العقبة الثانية: والتي تتوقف أيضاً على الكونغرس الأميركي، وهي تتعلق برفع سقف الدين العام، فلكي تتمكن الدولة الفدرالية من مواصلة العمل ولا تجد نفسها في تخلف عن الدفع، فسيتعيّن زيادة سقف الدين خلال الفصل الأول من العام ٢٠١٣ على أبعد تقدير.

ويتضح من خلال قراءة ميزان القوى في الكونغرس، أن الأمر ما زال على حاله كما كان قبل الانتخابات، وسيضطر المعسكر الديمقراطي إلى التفاهم مع الجمهوريين الذين يحظون بالغالبية في مجلس النواب للعمل على تفادي تكرار أخطاء صيف ٢٠١١، حيث تسبب عدم توصل الجانبين إلى تفاهم قبل اللحظة الأخيرة بخسارة الولايات المتحدة لتصنيفها الائتماني «AAA» لدى وكالة التصنيف «ستاندرد أن بورز».

وكذلك أمر «المنحدر المالي»، حيث على الكونغرس أن يتوصل إلى تسوية تسمح بتفاديه ولو جزئياً، مع احتمال أن تكون هذه «التسوية» مؤقتة، مما يدفع بالمسألة الأشمل أي ضبط الدين العام الضخم (١٦,٢ تريليون دولار) وبالتالي خفض عجز الميزانية، إلى الاحتمالات السيئة.

ويناشد رئيس الاحتياطي الفدرالي «بن برنانكي»، منذ أكثر من سنتين، أعضاء الكونغرس على التفاهم سريعاً على خطة ذات مصداقية من أجل تصحيح المالية العامة، وإلا قد تفقد البلاد، برأيه، ديناميتها وقدرتها التنافسية.

ومن بين التحديات الكبرى الأخرى التي تنتظر «أوباما» أيضاً، وعدان قطعهما في ولايته الأولى ولم يتحققا، وهما إصلاح الضريبة على الشركات وتمويل السكن، وعليه أيضاً أن يتفاوض بشأنهما مع الجمهوريين.

كذلك على الولايات المتحدة أن تتقدم باتجاه إعادة التوازن الذي وعدت به شركاءها في مجموعة العشرين بهدف التخفيف من تبعية النمو الاقتصادي لاستهلاكها الداخلي. وبالرغم من جهود الحكومة لزيادة الصادرات الأميركية، فإن حصة نفقات الأسر في إجمالي الناتج الوطني للولايات المتحدة لم تنخفض، بل ارتفعت قليلاً قياساً إلى العام ٢٠٠٨ وما زالت تفوق ما نسبته ٧٠٪.

إذن، إن وضع الاقتصاد الأميركي حالياً هو في صلب الرهانات والتحديات التي يواجهها الرئيس أوباما. لكن هذه الرهانات والتحديات، تُطرح في اقتصاد يعتبر القوة الاقتصادية الأولى في العالم. فما هي عوامل القوة لهذا الاقتصاد حتى الآن؟

عوامل قوة الاقتصاد الأميركي

١- أول قوة زراعية في العالم: تساهم الولايات المتحدة الأميركية بحصص مرتفعة من الانتاج العالمي للحبوب (القمح، الذرة، الشعير والأرز)، والمزروعات الصناعية (الصويا، القطن، الشمندر، قصب السكر) وبعض أنواع الخضار والفواكه، وتمتلك قطيعاً مهماً من المواشي. فهي تعتبر المنتج الأول عالمياً للقمح والصويا والذرة، ويتمركز نشاطها الزراعي في السهول الكبرى (الوسطى) التي تعتبر أكبر مجال زراعي في العالم، إلى جانب المناطق الساحلية في شرق وغرب وجنوب البلاد.

٢- أول قوة صناعية في العالم: تحتل الولايات المتحدة مراتب متقدمة جداً في مختلف الصناعات، سواء منها الأساسية أو التجهيزية والاستهلاكية، ومن بين هذه الصناعات، صناعة الصلب والسيارات، والصناعة الكيماوية، والصناعات العالية كالإلكترونيات والمعلوماتيات والطائرات ومعدات غزو الفضاء.

٣- المكانة الأولى في التجارة والخدمات: تحتكر الولايات المتحدة ما يقارب خمس التجارة العالمية، وتعتبر أول مصدر ومستورد عالمي، ويشكل قطاع التجارة والخدمات الجزء الأكبر من الناتج المحلي العام، وتتعامل الولايات المتحدة مع مختلف دول العالم، خصوصاً دول القارة الأميركية ودول آسيا وأوروبا الغربية، وتغلب المنتجات الصناعية على الصادرات والواردات الأميركية.

٤- أول مستثمر في العالم: تعد الولايات المتحدة أول مستثمر خارجي في العالم، وتتمركز استثماراتها في أوروبا وأميركا اللاتينية وآسيا وكندا، وفي الوقت نفسه تعتبر أول بلد في العالم مستقطب لرؤوس الأموال الاجنبية.

٥- أهم مؤهلات طبيعية وبشرية: تستفيد الولايات المتحدة من ظروف طبيعية ملائمة، تتمثل في غلبة السهول والمنخفضات المتمركزة في وسط وشرق البلاد، مع تربة خصبة وتنوع مناخي، هذا إضافة إلى أطول شبكة نهرية في العالم متمثلة في نهر المسيسيبي وروافده. لذلك كله تستفيد الصناعة من وفرة الثروات الطبيعية، فالولايات المتحدة من أهم الدول المنتجة لمصادر الطاقة كالفحم الحجري والبترول والغاز الطبيعي والمعادن

كالحديد والنحاس والفوسفات. لكنها تلجأ للاستيراد تلبية لقوة التصنيع. وتعتبر الولايات المتحدة صاحبة ثالث أكبر تجمع سكاني في العالم بفضل استقبالها للمهاجرين، خاصة الكادرات العليا. مما ينتج وفرة في اليد العاملة وقوة للسوق الاستهلاكية.

٦- عنوان للبحث العلمي والتقدم التكنولوجي: يقوم النظام الاقتصادي الأميركي على ثلاثة مبادئ هي: الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والمنافسة الحرة، واعتبار الربح المحرك الرئيسي لعملية الانتاج. وتتلخص ميزات النظام الرأسمالي الأميركي بالنقاط الآتية:

- تركيز رأسمالي (أفقي وعامودي) مما أدى إلى ظهور مؤسسات قوية، من أبرزها التروستات[١] وكونكلوميرا[٢] والهولدنغ[٣].
- تدخل محدود للدولة في الاقتصاد، لا يبرز إلا في أوقات الأزمات.
- التجديد المتواصل المعتمد على البحث العلمي والتكنولوجي، بالإضافة إلى ضخامة الاستثمارات وتشجيع الاستهلاك.
- تتداخل الزراعة مع القطاعين الثاني والثالث، وتستخدم في القطاعات الثلاثة التقنيات والأساليب الحديثة.

٧- دور كبير للشركات المتعددة الجنسية: تمتلك الولايات المتحدة الأميركية شركات عملاقة تستثمر أموالها في مختلف بلدان العالم، تعرف باسم الشركات المتعددة الجنسية. تكرس هذه الشركات هيمنة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي، وتضمن لها تسويق المنتجات الصناعية وتزويدها بالمواد الأولية.

٨- بنية تحتية جاهزة ومتطورة: حيث تتفوق الولايات المتحدة بأطول شبكة مواصلات في العالم، تتميز بتنوعها من مواصلات برية (طرق وسكك حديد) إلى مائية (بحرية ونهرية) وجوية. هذا إضافة إلى شبكة أنابيب نفط وغاز طبيعي، وشبكة مواصلات سلكية ولاسلكية متطورة جداً.

هذه الإمكانات والطاقات في الاقتصاد الأميركي، لم تحُلّ دون الدخول في أزمة ما زالت تتردد نتائجها على محيا النشاط الاقتصادي وفي القطاعات المختلفة، مما طرح تحديات أساسية للمرحلة القادمة، كنا قد أشرنا اليها فيما سبق، وهذه التحديات ناتجة عن مشكلات ما زال يعانيها الاقتصاد الأميركي.

---

(١) التروست: شركة ضخمة ناتجة عن اندماج عدة شركات.

(٢) الكونكلوميرا: تجمع صناعي ضخم كبير لشركات متنوعة الإنتاج.

(٣) الهولدنغ: مؤسسة مالية تمتلك غالبية أسهم عدة شركات مختلفة التخصصات.

أسباب مشكلات الاقتصاد الأميركي؟

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ تخطت الأزمة المالية حدود التوقعات المتفائلة لمراكز البحث والاستقصاء المعلوماتي بعواقبها الخطيرة على اتجاهات النمو في الاقتصاد الأميركي والعالمي، فلوقت قريب من ذاك التاريخ، وفرت المعلومات والمعطيات لمراكز البحث والاقتصاديين، أساساً لتوقع فترات أطول من الازدهار. حتى بدا وكأن زمن الأزمات المؤلمة قد انتهى، فما عادت دعاوى تراجع الاداء الاقتصادي في بعض القطاعات كافية لتصور ما يمكن أن يحصل للاقتصاد الأميركي مستقبلاً. وعندما حلت الأزمة أصيب كل من قطاعات الأعمال والمستهلكين بالصدمة القاسية.

إن عودة متأنية إلى تاريخ الأزمات الاقتصادية في الولايات المتحدة وأوروبا تقدم لنا تفسيراً للتراجعات والأزمات الاقتصادية، وتمثل أساساً لتقدير اتجاهات آلية عمل الاقتصاد الرأسمالي عامة، باعتباره اقتصاداً (للربح والائتمان) يُعدّ الخطى للتحول إلى نظام اقتصادي جوهره هيمنة رأس المال النقدي وتقلص حركة السلع والخدمات (تقلص دور الإنتاج المادي)، لا بل هيمنة مطلقة لتدفقات رؤوس الأموال النقدية وما يرافقها من تقلبات بأسعار الفائدة، بحيث تصبح النافذة الوحيدة التي يرى الاقتصاد الرأسمالي نفسه من خلالها، كما وينظر عبرها الآخرون.

أشار اقتصاديون إلى هذه الظاهرة فأسموها بظاهرة صعود الاقتصاد الرمزي، حيث سمح التقدم التكنولوجي في وسائل الاتصالات والمعلومات، وتصاعد وتائر العولمة بأوجهها المختلفة بدءاً من تسعينات القرن الماضي، بحصول الانفصال في حركتي رأس المال النقدي ورأس المال الحقيقي الذي أذن بتقليص فاعلية الادوات التقليدية في ضبط حركة الاقتصاد. وبالتالي، تراجع الدور الذي تمثله آليات الاقتصاد الإنتاجي في تقرير اتجاهات التطور الاقتصادي على نحو ما كانت قد مرت به الأنظمة الرأسمالية قبل هذا. فقد تنامت قيمة رأس المال الرمزي بمعدل قُدِّر بأربعة أضعاف معدل الاقتصاد الحقيقي بفضل تضخيم قيمة السندات والأسهم والسلع، فيما اصبحت المشتقات المصدر الرئيس لتوليد موجات متتالية من الأصول المالية بناءً على أصل. وعلى هذا صار العالم بإزاء صورة لاقتصاد لا يعتمد على العمليات الانتاجية، بل تُقرِّر مصيره تقلبات أسعار الأسهم والعملات بمعزل عن تأثير الاقتصاد الحقيقي.

من المستحسن هنا، ونحن في معرض تشريح دواعي الأزمات الحقيقية، أن تستذكر ما ذهب إليه «فريدمان» حول استقرار الطلب على النقود عبر الزمن، وما جاء به اقتصاديون

آخرون من أن النقود تقف وراء كل الأحداث غير المريحة في الاقتصاد، باعتبارها صلة الوصل بين ما هو حقيقي وما هو مالي. فيما أكد الاقتصادي الأميركي «ستيغليتز» (حامل جائزة نوبل للعام ٢٠٠١) على الارتباط الوثيق للأزمات المالية بالتوسع المفرط في مجال بعينه من الأصول الاقتصادية.

بدءاً من سنوات الثمانينات من القرن الماضي، اعتمدت الدول المتقدمة سياسات دعم الطلب الكلي باستخدام فوائض الائتمان. ومع بداية الألفية الثالثة، تحمل المستهلكون وقطاعات الأعمال تبعات سياسة دعم نمو الانتاج بوساطة الطلب المتضخم، مما جعل آلية النمو من خلال الأعمال غير مجدية. وما إن حدثت أزمة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٣) حتى سمحت حكومات تلك الدول بانخفاض أسعار الفائدة الأساسية حتى وصلت إلى أدنى مستوياتها. وكانت النتيجة هي حصول ما اصطلح عليه بالفقاعة في المجال الأكثر قبولاً لدى الأفراد (العقارات)، وحدثت تلك الفقاعة التي سميت بفقاعة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأميركية كون ذلك يمثل أكبر مصدر للإقراض والاقتراض. وفي الوقت الذي كان من المفترض أن يدرك القائمون على صنع السياسة الاقتصادية أن الرهون العقارية هي رهون خطرة في حال انخفاض قيمها لأي سبب كان، فهذا لم يحصل، حيث كان التوسع في الإقراض الشغل الشاغل لمسؤولي السياسة المصرفية، وكان هذا سبباً كافياً لتلك المصارف لأن تجد مخارج تمويلية تسهل لها نهج التوسع بالإقراض، حتى توصلت إلى استخدام ما سمي بالمشتقات المالية التي هيأت الأرضية الملائمة لتوليد موجات متتالية من الأصول المالية، ومن ثم فتحت الباب أمام تعزيز المضاربات في البورصات وفي أسواق العقارات، باعتبار أن المشتقات المالية تعتبر من أرقى أشكال الرأسمال الرمزي. وحسب بيانات بنك التسويات الدولية، فإن قيمة كل المشتقات المالية في السوق العالمية عشية الأزمة بلغت ٦٨ تريليون دولار، بينما بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي للعالم ٦١ تريليون دولار، وهذا ما يشير بدقة إلى الانفصال بين عالمي الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد النقدي.

من الطبيعي في هذا المناخ أن تؤدي فوائض السيولة إلى زيادة الطلب وتوسيع قدرة المصارف على الإقراض، وخصوصاً الطويل المدى، حيث تزايدت أرباح المصارف في ظل عدم خضوعها لرقابة البنك المركزي، وعدم وجود تشريعات وقوانين تحدد حقوق وواجبات كل من الدائنين والمدينين. لذلك كان لا بد أن تختل العلاقة لصالح الجهات الدائنة، وهي بنوك الإقراض والاستثمار. وعليه فإن ما حصل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، إنما هو صورة معبرة لطبيعة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الأميركي.

الاختلال الهيكلي

في الغالب تعمد الحكومات في الدول المتقدمة خلال الأزمات، لمواجهة أزماتها المالية، إلى التدابير التقليدية، من قبيل قيام البنوك المركزية، في مواجهة حربها على المضاربة، بطرح كميات من احتياطاتها من أجل استعادة الثقة بعملاتها المحلية. غير أن مثل هذه التدابير لا تبدو كافية لمعالجة الأمر إن لم تتضمن خطوات ملموسة باتجاه ضبط حركة أسعار الفائدة أو حجم القروض أو الديون الحكومية، والتحسب من الصدمات الخارجية وتأثيراتها على اتجاهات النمو الاقتصادي، لاسيما في اقتصاد يواجه اختلالات هيكلية وعجز دائم في موازين مدفوعاته، مما يفاقم من فرص فشل التدابير المتخذه عبر الآليات المالية والنقدية، تماماً كما هو شأن الاجراءات التي تعالج نقاط الضعف في البنية المادية للاقتصاد، وبالذات الاختلال القائم ما بين درجة التصنيع وبين انخفاض قدرة الاقتصاد على الادخار، وازدياد معدلات الاستهلاك بمستوى أكبر مما يقع تحت تصرف الأفراد من مداخيل.

لقد وجد بعض الاقتصاديين أن الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الأميركي قد تتحول (أو أنها قد تحولت أحياناً) إلى محفزات أساسية لديناميكية التحولات في النظام المالي العالمي. فالاختلال الهيكلي الرئيس هو عجز ميزان المدفوعات الأميركي الذي يتزامن مع عجز متزايد في موازين المدفوعات الأوروبية وفائض في موازين المدفوعات في الأسواق الناشئة. والظاهر من ذلك، أنه بفعل قوة عولمة رأس المال، تنتقل الموارد المالية من الدول الأكثر غنى إلى الدول الأكثر فقراً، وفي مجرى عملية الانتقال هذه يتحرك رأس المال من البلدان التي تتمتع بمستويات عالية من الدخل وذات القيمة الحقيقية المرتفعة لعملاتها، إلى البلدان التي تتصف بوضع مغاير، والأمر لا يتوقف عند هذا الحد، بل يتخطاه إلى اشكالية الاختلال الهيكلي على المستوى العالمي.

إن الاختلال هذا، غالباً ما يترافق واختلال داخلي. ففي الولايات المتحدة عرف عن الأميركيين توجههم في العادة نحو توظيف رساميلهم في العقارات بسبب تدني معدل الادخار، وهذا يعني، من الوجهة العملية، ان الاقتصاد الأميركي يتحول إلى اقتصاد (مقترض). في حين نجد الصين في مقدمة الدول (المقرضة) التي تتعامل مع الولايات المتحدة الأميركية وتصدر لها ما نسبته ٢١٪. والنتيجة الظاهرة، أن الصين تصبح نظاماً اقتصادياً قادراً على تمويل معظم استثماراته من الدخول المتراكمة. ومن هنا، يبدو أن الجانب الآخر للمشكلة في الاقتصاد الأميركي لا يتمثل في الاعتماد على الائتمان في إدارة الطلب الكلي الذي لم يعد

أمراً قائماً بالتمام، بل بالإفراط في فائض السيولة الذي ينشأ عن الإفراط في الاعتماد على المدخرات الاجنبية القادمة بشكل أساسي من الصين واليابان، فضلاً عن ازدياد معدلات الانفاق الاستهلاكي بأكثر من الامكانات الفعلية للدخول الحقيقية للأميركيين. فقد اتضح أن الأميركيين يميلون إلى الاستهلاك أكثر وإلى الادخار بدرجة أقل (١٣٪) سنوياً، الشيء الذي يقوي من نزوع الاقتصاد الأميركي نحو الاقتراض من الخارج. وفي ضوء ما سبق، تميزت خارطة الاختلالات العالمية المتشكلة بالتطورات الآتية:

١- إن الرصيد الايجابي المتراكم لموازين المدفوعات في الدول الناشئة خلال المدة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ كان استثنائياً، وتزامن مع نمو للرصيد الايجابي لموازين المدفوعات الذي شهدته البلدان المصدرة للنفط، فيما كان ذلك يعني بدهياً أن يكون العجز في موازين المدفوعات للدول المستوردة للنفط كبيراً جداً.

٢- بما أن الولايات المتحدة في الثمانينات ونهاية عقد التسعينات من القرن الماضي، عانت من العجز في موازين مدفوعاتها، فإن هذا جعل مردودات الأسهم عالية، مما يعني دفع رؤوس الأموال الخاصة للانسياب باتجاه الولايات المتحدة في عقد الثمانينات من القرن المذكور، حيث تمتع الاقتصاد الأميركي بالقدرة على جذب الاستثمارات بسبب أسعار الفائدة المرتفعة وتعاظم قيمة الدولار الأميركي، وشهدت التسعينات منه تنامياً لأسعار القطع للدولار الأميركي في البورصات الأميركية.

أما ما حصل في الأزمة الأخيرة من عجز، فإنه لم يكن مرتبطاً بتدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى السوق الأميركية، وانما ارتبط بالنشاطات الاستثمارية في البلدان الأخرى مقارنة بربحيته في الاقتصاد الأميركي. فالصين، على سبيل المثال، وجدت في استثمار فوائض ميزانها التجاري في الولايات المتحدة وسيلة لتحقيق ميزتين تنافسيتين، تمثلت الأولى في تجنب ارتفاع معدلات التضخم في حال إنفاق الفوائض هذه في الداخل، والثانية تجسدت في تعزيز موقع العملة الوطنية (اليوان) في مواجهة الدولار الأميركي.

٣- تتم تغطية العجز في الاقتصاد الأميركي بالتمويل من خلال زيادة احتياطي العملات الصعبة في البلدان الناشئة، ومن هنا فإن شراء التزامات الخزينة الأميركية من قبل مراكز وبيوتات الصيرفة العالمية ضرورة قصوى لإسناد العجز الأميركي. ومن أبرز الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الأميركي هي المديونية العالية.

الدين العام الأميركي

عند نهاية إدارة كلينتون في العام ٢٠٠١، كان الدين العام الأميركي حوالي ٥,٩ تريليون دولار، ومنذ ذلك الحين رفع الكونغرس سقف الدين ١٣ مرة ليصل في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، بالتحديد، إلى ١٦,٨ تريليون دولار أي ١٠٢,٥٪ من الناتج المحلي الأميركي، الذي بلغ في الوقت نفسه ١٥,٨ تريليون دولار[١].

كما أن معدل زيادة الدين العام بلغت ١٠٠ مليار دولار في الشهر، وبلغت دفعات الفائدة عليه حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ حوالي ٢٦٠ مليار دولار عن العام ٢٠١٢. هذا وقد توزع حملة السندات الحكومية الأميركية على الشكل الآتي[٢]:

- ٥,٤ تريليون دولار، لصالح حكومات أجنبية، ومنها (الصين ١،١٥ تريليون، اليابان ١,١ تريليون).
- ١,١ تريليون دولار، لصالح سماسرة، شركات، أفراد.
- ١,٧ تريليون دولار، لصالح صناديق التقاعد، صناديق الاستثمار المشترك، وحكومات الولايات، المصارف التجارية وشركات التأمين).
- ١,٧ تريليون دولار، لصالح مقرضين آخرين.

كيف تطور هذا الدين؟ وما هي أسبابه ودوافعه؟

منذ عام ٢٠٠٠، حيث استطاع الاقتصاد الأميركي أن يحقق فائضاً في الميزانية الأميركية بلغ ٨٦,٤ مليار دولار[٣]، والدين العام الأميركي في تصاعد حاد لدرجة أنه أصبح مثار قلق في أنحاء العالم كافة.

فمع نهاية رئاسة بيل كلينتون للولايات المتحدة، كان من الواضح أن اجمالي الدين العام الأميركي ينمو بمعدلات متناسقة. ففي العام ١٩٩٥ تزايد إجمالي الدين العام الأميركي بنسبة ٦٪ تقريباً (٤,٩ تريليون دولار)، وبدءاً من ذلك العام أخذ النمو في إجمالي الدين العام يتراجع على نحو سريع حيث اقتصر على ٠,٤٪ فقط العام ٢٠٠٠، وبدا واضحاً أن الولايات المتحدة في طريقها للسيطرة على النمو في دينها العام الذي مثل حينها حوالي ٥٧٪ من ناتجها المحلي الاجمالي.

---

(١) Department of the treasury congressional 13 budget office.w.h.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الاقتصادية الالكترونية – محمد ابراهيم السقا.

عندما تولى جورج بوش الابن زمام الأمور، ووقعت أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وما تلاها من تطورات، عاد النمو في إجمالي الدين العام الأميركي إلى التسارع، بحيث أخذ معدل النمو في الدين العام يخرج عن النطاق المعقول. وكما قلنا، كان إجمالي الدين العام في العام ٢٠٠١ حوالي ٥,٩ تريليون دولار، أي ٥٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ومع إعلان الحرب على أفغانستان تزايد الدين العام بنسبة ٧,٤٪. ومع إعلان الحرب على العراق في العام ٢٠٠٣ تصاعد الدين العام مرة أخرى بنسبة ٩,١٪. وعلى مدى الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٧، أخذ إجمالي الدين العام الأميركي في التزايد حتى بلغ ٨,٩ تريليون دولار في العام ٢٠٠٧، أو ٦٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي، وبمعدل نمو سنوي ٧,٦٪ في المتوسط.

ومع انطلاق أزمة الرهن العقاري وما تلاها من أزمة اقتصادية حادة، أخذ معدل النمو في إجمالي الدين العام الأميركي يأخذ بعداً آخر لم يبلغه من قبل. فخلال السنوات ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ بلغ متوسط معدل النمو السنوي لهذا الدين حوالي ١٥,٥٪. ومع نهاية العام ٢٠١٠ وصل إجمالي الدين إلى ١٣,٧ تريليون دولار، أي ٩٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بلغ ١٦,٢ تريليون دولار، أي ١٠٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن هذه ليست المرة الأولى التي ترتفع فيها نسبة الدين العام إلى الناتج وتتجاوز حاجز الـ ٩٠٪، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج من ٥٢,٤٪ في العام ١٩٤٠ إلى ١٢١,٧٪ في العام ١٩٤٦، لتأخذ بعدها النسبة بالتراجع حتى بلغت ٣٢،٥٪ في العام ١٩٨١، أي أن الاقتصاد الأميركي استطاع التعامل مع هذا المستوى الضخم من الدين إلى الناتج، وعادت الأمور إلى نصابها مرة أخرى.

هناك عاملان أساسيان يقفان وراء تصاعد الدين العام الأميركي في السنوات الأخيرة:

الأول: جهود الانقاذ التي قامت بها الحكومة الأميركية لمحاولة الخروج من الأزمة، والتي أخذت أشكالاً عدة، منها حزم للتحفيز المالي والتحفيز النقدي وبرامج الدعم، وقد قدرت بعض التقارير تكلفة الانقاذ بأكثر من ٢٣ تريليون دولار، وهي تقديرات ربما تكون مبالغاً فيها.

الثاني: هو الانفاق على الدفاع، حيث يلعب الانفاق على الدفاع دوراً مهماً في نمو الدين العام الأميركي، ففي العام ١٩٨٥ بلغ الانفاق على الدفاع في الولايات المتحدة نحو ٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي. ومع نهاية الحرب الباردة تراجع هذا الانفاق حتى بلغ ٣٪ فقط من الناتج المحلي الاجمالي في العام ٢٠٠٠. لكنه وبعد أحداث ١١ سبتمبر، عاد الإنفاق على الدفاع ليمثل عبئاً متزايداً على الميزانية الأميركية، خصوصاً لجهة تمويل الحروب على

العراق وأفغانستان، فأخذ بالتزايد ليصل إلى ٤,٦٪ من الناتج في العام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من أن الانفاق على الدفاع يعد اليوم أقل من معدلاته التاريخية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه أصبح يشكل أحد أهم جوانب الضغط على عجز الميزانية، ومن ثم على معدل نمو الدين العام.

وبهذا الحجم للدين العام، ومتطلبات الانفاق التي ما زالت قائمة، ستخاض معركة أخرى، كما أوضحنا، بين أوباما والكونغرس الأميركي من أجل رفع سقف الدين العام مرة أخرى، علماً أن طبيعة المواجهة التي حدثت في أغسطس ٢٠١١، تركت آثاراً كبيرة، خصوصاً لجهة إعادة تصنيف الدين الأميركي من (AAA) إلى (+AA). وعلى هذا الأساس، وباحتمالات معينة في المواجهة، هل هناك سيناريو تقرر فيه الحكومة الأميركية التوقف عن خدمة دينها العام؟.

الإجابة المبدئية، أن احتمال ذلك شبه منعدم تقريباً، وذلك لأن الدين العام الأميركي مقدم بالدولار وليس بأية عملة أخرى، والولايات المتحدة ليست اليونان، مثلاً، التي لا تستطيع طبع اليورو لخدمة دينها العام. الحكومة الأميركية لديها احتكار حق إصدار الدولار الأميركي، لذلك تستطيع بسهولة طباعة عملة بغرض خدمة الدين. لكن لجوء الولايات المتحدة إلى هذا الخيار أمر سيئ جداً بالنسبة لها، يسبب معدلات تضخم ستتصاعد، ويقلل مستويات الاستثمار، ومن ثمَّ فإنَّ معدلات النمو والمسؤولية الاقتصادية لأكبر اقتصاد في العالم، تستبعد تماماً مثل هذا الخيار، ويبقى خيار التفاوض مع الكونغرس لرفع سقف الدين، لتأمين خدمته ومتطلبات الانفاق.

هذه المشكلات الهيكلية في الاقتصاد الأميركي، أين تقع وفي أية ظروف يعيشها الاقتصاد العالمي؟

صحيح أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تحدد مستقبل الاقتصاد العالمي وحدها، لكن المسار الذي تسلكه أميركا يشكل أهمية عالمية كبرى، نظراً لكون اقتصادها هو الأضخم على مستوى العالم، ولأنه ما زال محتفظاً بقدر كبير من النفوذ على مؤسسات، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العشرين، ولا تزال الأفكار الأميركية تؤثر على المناقشات السياسية والتدابير الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم. لهذا، فإن السؤال عن واقع الاقتصاد العالمي اليوم، يحتل أهمية واضحة للإحاطة بالخيارات الاقتصادية الأميركية المقبلة.

آفاق الاقتصاد العالمي اليوم

يترنح الاقتصاد الدولي نحو حافة مرحلة رئيسة أخرى من الانكماش، إذ انخفض ناتج النمو بصورة كبيرة خلال العام ٢٠١١، وكان هزيلاً في العام ٢٠١٢، ومن المتوقع أن يكون كذلك في العام ٢٠١٣ (١).

إن المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الدولي متعددة ومتشابكة، وتتمثل في التحديات العاجلة التي تفرضها صيغ التعامل مع الأزمة المستمرة في التوظيف وفي تضاؤل آفاق النمو الاقتصادي، فما كان سارياً في العام ٢٠١١ استمر في العام ٢٠١٢، خصوصاً لدى الدول المتقدمة، وبقيت معدلات البطالة مرتفعة في حدود الـ ٩٪، والمداخيل في حالة ركود، وقد تباطأ الانتعاش الاقتصادي في الأجل القصير بسبب غياب الطلب الكلي. ومع تزايد أعداد العاطلين عن العمل لمدة طويلة، ستعاني أيضاً آفاق النمو الاقتصادي في الأمد المتوسط بسبب الآثار الضارة لذلك على مهارات وخبرات العمل(٢).

يُعدُّ التباطؤ السريع للنمو الاقتصادي سبباً ونتيجة في الوقت نفسه، سبباً لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، ونتيجة للمشاكل المالية لدى مناطق أخرى. فقد ساءت أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو خلال العام ٢٠١١، واستمرت بالتصاعد خلال العام ٢٠١٢، وفاقم هذا من حالة الوهن القائم في القطاع المصرفي. وبالرغم من الخطوات الجريئة التي حاولت القيام بها حكومات منطقة اليورو بغية التوصل إلى حلول منظمة لمشكلة ديون اليونان، فإن الوضع تفاقم في العام ٢٠١٢، وقوبلت الخطوات الجريئة في سياسة التقشف والتدابير المالية الأخرى باستمرار حالة الاضطراب في سوق المال، وتزايدت المخاوف بشأن العجز عن الوفاء بالتزامات الديون لدى بعض الاقتصادات الأكبر داخل اليورو، وبصفة خاصة اسبانيا وايطاليا. طبعاً، يعد الاقتصاد الأميركي والاقتصاد الأوروبي أكبر اقتصادين على المستوى الدولي، وهما متشابكان بدرجة كبيرة، لذلك يمكن للمشاكل التي تواجههما أن تغذي بعضها البعض الآخر، وأن تؤدي إلى حالة الركود في الاقتصاد الدولي مرة أخرى، عندئذ ستتأثر الدول النامية.

هناك فرضيات متفائلة للعام ٢٠١٣، ترى أن نسبة النمو المتوقعة قد تصل إلى ما يقارب ٣،٢٪. لكن هذه الفرضيات تتضمن احتواء مشاكل المديونية السيادية في إطار اقتصاد واحد، أو في عدد محدود من الاقتصادات الأوروبية الصغيرة، وكذلك حل تلك المشاكل بصورة منظمة إلى حد ما.

هذا ويُظهر الجدول الآتي، حالة الضعف العامة والتوقعات غير الواضحة لمستقبل الاقتصاد الدولي.

(١) الأمم المتحدة، حالة وأفاق اقتصاد العالم ٢٠١٢، الملخص التنفيذي.
(٢) المصدر نفسه.

جدول رقم (١)

الناتج الإجمالي العالمي (بالنسبة المئوية)[١]

السنة	الناتج٪
٢٠٠٦	٤،١
٢٠٠٧	٤
٢٠٠٨	١،٤
٢٠٠٩	-٢،٣
٢٠١٠	٤،٠
٢٠١١	٢،٨
٢٠١٢	٢،٦
٢٠١٣(*)	متفائل ٣،٢، متشائم ٢،٢

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ومشروع لينك.

فمن المسلم به أن المصاعب الاقتصادية لدى العديد من الدول المتقدمة تشكل عاملاً رئيساً في تباطؤ النمو على المستوى الدولي، حيث تعاني أغلب الاقتصادات المتقدمة من مشاكل تعد من بقايا الأزمات المالية الدولية. وفي هذا السياق، تباطأ النمو لدى الولايات المتحدة بصورة ملحوظة خلال العام ٢٠١١، وكان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أكثر ضعفاً خلال العام ٢٠١٢، ووفقاً لفرضيات تصور خط الأساس، من الممكن أن يحدث انكماش طفيف خلال الجزء الأول من العام ٢٠١٣. فقد كانت الولايات المتحدة الأميركية على حافة إشهار إفلاسها والعجز عن سداد التزامات ديونها خلال شهر أغسطس من العام ٢٠١١ بسبب حالة انسداد سياسي. وقد تؤدي الآفاق المستقبلية غير الواضحة في هذا الإطار إلى تزايد هشاشة القطاع المصرفي، وتتسبب بالتالي في استمرار حالة الضعف القائمة في الإقراض لقطاعي الأعمال والاستهلاك. كما تباطأ النمو بشدة في منطقة اليورو منذ بداية العام ٢٠١١ (كما أسلفنا القول)، وانهارت الثقة وفقاً لما عكسته العديد من المؤشرات والمعايير المتنوعة المعنية بالمعنويات الاقتصادية، بما أدى إلى المزيد من الإبطاء، وقد ينتهي الأمر إلى حالة من الكساد كما كان الحال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢. وفي السياق نفسه، عانت اليابان من حالة الركود الاقتصادي خلال النصف الأول من العام ٢٠١١ كنتيجة رئيسة

(١) أرقام متوقعة.

للكارثة التي نتجت عن الزلزال الكبير في مارس من العام ٢٠١١. وقد امتدت آثار ذلك إلى العام ٢٠١٢. ومن غير الواضح حتى الآن مآل ومسار العام ٢٠١٣.

خلال هذا المسار، كانت الاقتصادات النامية والاقتصادات المارة بمرحلة التحول هي التي تغذي الاقتصاد الدولي، إلا أن النمو المتوقع لدى تلك الاقتصادات في العام ٢٠١٣ لن يكون أفضل بكثير عن العامين ٢٠١١ و٢٠١٢. وبالرغم من أن الروابط الاقتصادية بين الدول النامية قد زادت، إلا أن تلك الدول ما زالت معرضة للتأثر بالأوضاع الاقتصادية لدى الاقتصادات المتقدمة (كما سبق وأشرنا).

لذلك نرى أن النمو الاقتصادي بدأ في التباطؤ، بصفة ملحوظة لدى أغلب الدول النامية والاقتصادات المارة بمرحلة تحول، منذ الربع الثاني من العام ٢٠١١، فبينما يتوقع أن يظل النمو قوياً لدى الدول الرئيسة منها، خصوصاً الصين والهند، حوالي ٩٪ في الصين و٧،٧٪ في الهند، فإنه من المتوقع أن يعاني كل من الاقتصاد البرازيلي والمكسيكي من معدلات واضحة في التباطؤ الاقتصادي.

أما بالنسبة لمتوسط دخل الفرد الذي تباطأ خلال العامين ٢٠١٠ و٢٠١١ بنسبة ٣،٨٪ و٣،٥٪، فقد حافظ على المستوى نفسه خلال العام ٢٠١٢، ومن المنتظر أن يشهد نمواً أعلى قليلاً في العام ٢٠١٣. ومن المتوقع أيضاً أن يكون الوضع مماثلاً لدى الدول المصنفة على أنها أقل نمواً، وسيكون النمو في أغلب تلك الدول أقل من الطاقة الكامنة في اقتصاداتها.

معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي (بالنسبة المئوية)
في الدول المتقدمة والنامية والمارة بمرحلة التحول والأقل نمواً(١)

الدول / السنة	المتقدمة	النامية	المارة بمرحلة التحول	الأقل نمواً
٢٠٠٦	٤،١	٨	٨،٥	٨
٢٠٠٧	٤	٨،٥	٨،٢	٨،٥
٢٠٠٨	١،٤	٥،٥	٥،٥	٧
٢٠٠٩	-٢،٣	٣،٨	-٦	٥،٥
٢٠١٠	٤،٠	٨	٤	٥،٥
٢٠١١	٢،٨	٧،٧	٣،٨	٤،٢
٢٠١٢	٢،٦	٦	٣،٥	٦
٢٠١٣(*)	٣،٢	٦،٥	٣،٥	٦

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ومشروع لينك.

(١) أرقام متوقعة.

باختصار، إن فشل صانعي السياسات، وخصوصاً لدى كل من الولايات المتحدة وأوروبا، في التعامل مع أزمة البطالة، أو في منع الضائقة الناتجة عن أزمة الديون السيادية، ومنهج الهشاشة المالية من التفاقم، يمثل أكبر خطر يتهدد الاقتصاد الدولي في إطار التوقعات الخاصة للعام ٢٠١٣، خصوصاً وأن المشكلات المسببة ما زالت فاعلة ومؤثرة بظل شلل سياسي وقصور مؤسساتي، مما ينبئ بتزايد احتمالات الوصول إلى حالة الركود الموصوفة.

آراء خبراء في المأزق الأميركي

تتقدم القضايا الاقتصادية المحددة بأزمة الدين والبطالة والضرائب وخفض الميزانية والإنفاق الحكومي، آراء العديد من الكتاب والمفكرين في أبحاثهم التي صدرت خلال العام ٢٠١٢، باعتبارها التحديات التي تواجه الاقتصاد الأميركي، وذلك في محاولة لتقديم حلول للتغلب عليها، ويأتي هذا تماشياً مع حالة القلق الأميركية حول مستقبل الولايات المتحدة كقوة عالمية رائدة.

ويأتي على رأس هذه الكتابات كتاب بول كروجمان – الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد – الذي صدر أخيراً تحت عنوان «انهوا هذا الكساد الآن»، طارحاً فيه أهم الأفكار التي يمكن تبنيها في التعامل مع المشكلات الاقتصادية في الولايات المتحدة. وينطلق الكتاب من أن الاقتصاد الأميركي يواجه حالة كساد واضح، حتى وإن لم يصل إلى الكساد الكبير الذي أصابه في ثلاثينات القرن الماضي. وقد أرجع الإخفاق الأميركي في التعامل مع الأزمة الاقتصادية، التي ضربت الاقتصاد الأميركي منذ منتصف العام ٢٠٠٨، إلى الصراع والشد والجذب بين الجمهوريين والرئيس الأميركي «أوباما»، وهو الصراع الذي يقوض الجهود الأميركية للخروج من الأزمة الاقتصادية، وخصوصاً الجهود التي اتخذتها إدارة «أوباما» بضخ مليارات الدولارات في الاقتصاد الامريكي، وهي خطوة يشيد بها الكاتب، باعتبارها الدواء الناجع لأية أزمة اقتصادية. وأنهى كتابه بنصائح للإدارة الأميركية الجديدة بخفض سعر الفائدة، وأن تقدم الحكومة الفيدرالية الدعم إلى الحكومات المحلية التي تعاني من تداعيات الأزمة المالية، وأخيراً مساعدة أصحاب الرهون العقارية على إعادة جدولة ديونهم، وفقاً للسعر المنخفض حالياً.

وفي كتابه المعنون بـ «الآن أو أبداً: إنقاذ أمريكا من الانهيار الاقتصادي»، يقدم «جيم ديمنت» تفسيراً لسبب التراجع الامريكي على المستوى الاقتصادي، والمتمثل في أن الولايات المتحدة لا تزال على حافة الانهيار المالي، نتيجة للإنفاق الحكومي غير الرشيد، والديون الأميركية، والأزمات المالية المتتابعة. وبالتالي، فهي على شفا كارثة اقتصادية،

ما لم تحقق تغيرا جذرياً في السياسات الحالية. وأكد أن التراجع الاقتصادي الذي تشهده الولايات المتحدة يرجع بالأساس إلى السياسات النقدية المتبعة والتي لا تقع أعباؤها على الديمقراطيين فقط، فالجمهوريون أيضاً مشتركون معهم في الخطأ ذاته، والحل لا يكمن بهزيمة في الانتخابات، أو في تغيير حزب بعينه، وإنما في تغيير السياسات المتبعة.

وقد اتفق معه «جون تايلور» في كتابه المعنون «المبادئ الأولى: خمسة مفاتيح لاستعادة ازدهار أمريكا»، والذي يقدم من خلاله خطة واضحة لبناء مستقبل الولايات المتحدة الاقتصادي، من خلال العودة إلى المبادئ الأساسية التي تأسست عليها الولايات المتحدة لضمان تخطي تحديات الركود الاقتصادي، وعلى رأسها مناقشة مبادئ الحرية السياسية، وسيادة القانون، والاعتماد على الأسواق، وتوفير حوافز قوية لتحقيق النهضة المنشودة.

كذلك، يتفق «تايلور» في كتابه مع معظم الكتابات الأميركية التي ترى أن السياسات التي تم اتباعها إبان الأزمة المالية بنهاية العام ٢٠٠٨ أدت إلى تفاقم سوء الأوضاع الاقتصادية في العام ٢٠٠٩، مؤكداً أن اتباع مبدأ الحرية الاقتصادية هو الكفيل بضمان النهضة الاقتصادية المنشودة، ولكن لا بد من توفير قدر من التنظيم، وتوفير المهارات والتعليم اللازم للعمال لاكتساب المهارات المختلفة لتأمين القدرة على المنافسة. ودلل على ذلك بتجارب ريتشارد نيكسون في التدخل في الأجور والأسعار، والتي اذا تم اتباعها الآن، فقد تسهم في إنقاذ الاقتصاد الأميركي.

وفي كتابه «تحطم الأحمر والأزرق»، يرى «تشارلز جوايت» أن الإنفاق الأميركي غير الضروري هو ما أدى إلى تدمير الثروة الاقتصادية، وأغرق الحكومة في المزيد من الديون، وقاد في النهاية إلى الانخراط في حروب غير معلنة على حساب الشعب وازدهاره. ويخلص إلى أن الحل يكمن في تخلي الحكومة عن الإنفاق الحكومي المفرط وغير الفعال، والسماح للاقتصاد الحر بأداء وظيفته، كما كان مقصوداً منه في الأصل.

عصر الاقتصادات الناشئة

يؤكد فريق آخر من الكتاب الغربيين أن العصر القادم هو عصر نهضة الاقتصادات الناشئة: الصين، والهند، وكوريا الجنوبية في إطار حفاظ تلك الاقتصادات على ثلاثية النمو والنجاح، المتمثلة في: «تشجيع قيم الابتكار والتحفيز والمشاركة». واهتمت تلك الكتابات بالإجابة عن سؤالين مركزيين، مفادهما: «ما هي الآثار المترتبة على تغيير توزيع القوة العالمية من الغرب إلى الشرق، وكيف تتأثر بالواقع الجديد سياسياً؟»، «هل يمكن للصين أن تحتل مركزية دور الولايات المتحدة في إدارة شؤون العالم؟».

وقد أتى على رأس هذه الكتابات كتاب «دارون أسيموجلو»، و«جيمس روبنسون» المعنون بـ«لماذا تفشل الأمم؟: أصول القوة، الرخاء، الفقر»، واللذان يؤكدان من خلاله، بالاستناد إلى خمسة عشر عاماً من البحوث وجمع ودراسة العديد من الأدلة التاريخية، أن تشجيع قيم الابتكار والتحفيز والمشاركة تعد ثلاثية النجاح لأية أمة، وتمكنا من بناء نظرية جديدة في الاقتصاد السياسي، مفادها أن المؤسسات السياسية وكذلك الاقتصادية وراء النجاح الاقتصادي، ولا تعمل إحداهما بمعزل عن الأخرى.

واستمراراً للسياق البحثي نفسه، وفي محاولة لرصد ودراسة أسباب صعود الاقتصادات الناشئة، يأتي كتاب «روشير شارما» المعنون بـ «اختراق الأمم: سعياً نحو المعجزات الاقتصادية القادمة»، حيث حاول من خلاله اكتشاف العوامل الكامنة وراء القوى الاقتصادية الناشئة، مشيراً إلى أن الأسواق الناشئة (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا) تستعد للمنافسة بقوة، خاصة أنه بعد مرور ما يقرب من عشرين عاماً على دورها المتواضع في الاقتصاد العالمي، فإنه، وفي غضون عشرين عاماً أخرى من الآن، سوف يتخطى اقتصاد الصين اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية ليصبح الاقتصاد الأكبر في العالم، وسوف يحتل الاقتصاد الهندي المرتبة الثالثة في الترتيب الاقتصادي العالمي. ويذكر في كتابه أن دولاً عرفت بأنها من الاقتصادات ذات الدخل المتوسط، مثل المكسيك واندونيسيا وتركيا ونيجيريا، في طريقها للمنافسة وبقوة على المسرح الدولي.

خلاصة القول، يتفق كافة الكتاب الغربيين، وعلى رأسهم الأميركيون، على أن نجاح الأميركي في الخروج من أزمته المالية مرتبط بكبح جماح الحكومة الأميركية في الإنفاق الخارجي، ووضع نهاية للتدخلات الأميركية في الدول الأخرى، قبل أن تلقى الولايات المتحدة المصير نفسه الذي لقيته الامبراطورية الرومانية، وفرنسا بقيادة نابليون، والاتحاد السوفييتي السابق، مؤكدين أن عدم الاستفادة من دروس الماضي والاستمرار في الانفاق الحكومي المتهور على حروب لا طائل منها وغير حكيمة في الوقت ذاته، هو الذي أدى إلى وجود حالة من التلاعب المالي وخفض قيمة الدولار الحقيقية، وهذا ما سوف يقود الأمة الأميركية نحو حافة الخطر الاقتصادي القادم.

وفي موازاة ذلك، فإن الاتجاه نحو تحقيق ونشر قيم التحفيز والابتكار، وضرورة جذب الاستثمارات للدول المختلفة، هو السبيل لتحقيق النمو والازدهار، والانتقال من وهدة الفقر إلى الرخاء والتقدم، وهذا هو الاتجاه الذي يجب أن تتبناه دول الربيع العربي، عند بناء أنظمتها الجديدة.

الاقتصاد الأميركي ينتظر انقاذه:

مع انتهاء الفترة الرئاسية الأولى، وبداية الثانية، لا شيء يضاهي أهمية تأمين الانجازات، فـ«أوباما» كان يعتقد أثناء حملته الرئاسية، أن الاقتصاد الأميركي سينتعش مرة أخرى على مدار الأعوام الأربعة المقبلة. لكن اليوم، وهو يستعيد السلطة، عليه أن يحذر من وجود اعتقاد متزايد لدى الأميركيين بأن هناك نهضة صناعية وشيكة الحدوث. وجل هذا الاعتقاد مبني على الأمل في انتعاش الاقتصاد الأميركي الشاحب اليوم، لا بل المتراجع، وفي عامه الرابع على التوالي، لكن هذا يتطلب تفاؤلاً مبنياً على امكانات وسياسات وليس على اعتقاد.

لماذا افتراض الازدهار الصناعي المقبل؟ يتركز هذا الأمر، على أن الولايات المتحدة على أعتاب كسب مفاجئ للطاقة سيزيد من جاذبيتها كمكان لمباشرة الأعمال فيها، حيث سيتم التقليل من نفقة الطاقة، وبالمقابل تزويد العديد من الصناعات بمخزون أنواع عدة من الإنتاج، وعلى أن هناك احتمالاً بأن تزيد نفقة وجاذبية العمالة في أميركا مقارنة بتضخم الأجور في الصين والاقتصادات في الأسواق الناشئة الأخرى. حيث أنه وطبقاً لشركة بوسطن الاستشارية، يمكن للولايات المتحدة أن تحقق ما بين مليونين إلى خمسة ملايين وظيفة صناعية جديدة ما بين اليوم والعام ٢٠٢٠، ومن شأن هذا أن يعوض ما بين ثلث إلى ثلاثة أرباع ما خسرته في العقد الماضي.

وعلى رأس هذا التوسع، سوق الإسكان الذي بدأ في الصعود أخيراً، ومن المرجح أن يصبح مرة أخرى وراء الزيادة الصافية في النمو الأميركي. وكما قال «روجر التمان» لصحيفة فاينانشيال تايمز: « يمكن لواشنطن أن تدهش الجميع من خلال تفادي الهاوية، وإيجاد صفقة مالية من شأنها أن تشعل الروح الأميركية المتحمسة»[(١)].

إن معظم ما سبق وقيل قد يكون لا جدال فيه، إلا أنه من الصعب التحمس حيال انتعاش مبني على الكثير من الافتراضات والتحفظات، حتى وإن ثبتت صحة أشد التوقعات تفاؤلاً، فالأمر منوط بواقعية الافتراضات، خاصة وأنها مبنية على أن «الازدهار» سيبنى على أساس التدهور في نفقات وحدة العمالة الأميركية طبقاً لشركة بوسطن الاستشارية، والتي تفترض أنه بحلول العام ٢٠١٦ ستقل الفجوة مع الصين لسبعة سنتات في الساعة فقط، وكذلك تقوم تلك الافتراضات على أن زيادة انتاجية العمالة الأميركية ستلعب دورها أيضاً.

مقابل ذلك، هناك توصيف أميركي لاضمحلال الطبقة الوسطى في أميركا، حيث أن مركز تعداد السكان توصل أخيراً إلى أن سكان البيوت المتوسطة أفقر بـ ٤،٨٪ الآن أكثر

(١) ادوارد لوس، الطاقة تنقذ الاقتصاد الأميركي، واشنطن، الموقع الالكتروني Google على صفحة «مشاكل الاقتصاد الأميركي».

من بداية التعافي في العام ٢٠٠٩. حيث هبط دخل متوسطي الدخل لمستوى عصر ما قبل الانترنت في العام ١٩٩٣، وهكذا فإن كل مكاسب سنوات كلينتون تمت خسارتها. وإضافة إلى ذلك، فإن التقرير الأخير للتنافسية، يظهر أن الولايات المتحدة هبط مستواها بشكل حاد، فقد صنفها المنتدى الاقتصادي العالمي (صاحب التقرير) في العام ٢٠٠٧ بالأولى، لكن وبحلول العام ٢٠١١ هبطت إلى المستوى الخامس، وفي العام ٢٠١٢ هبطت إلى المستوى السابع، والجاني الرئيس في هذا، هو سوء الإدارة وعدم استقرار الاقتصاد الكلي وتدهور البنية التحتية.

وأخيراً يمكن للولايات المتحدة، أن تعتمد على ازدهار مؤكد في مجال الطاقة، وهو قادم بالفعل، أما معظم الباقي فيبدو أنه سيكون إما دعاية أو أملاً بحاجة إلى تدقيق، لذلك كله تشتد الصعوبات وتكبر التحديات أمام أعظم اقتصاد في العالم.

استنتاجاً مما سبق يمكن التأكيد على الآتي:

١- ما يعانيه الاقتصاد الأميركي، هو امتداد للأزمة المالية العالمية وتأثيراتها المتواصلة، رغم مشاريع الانقاذ التي تم اللجوء إليها، ورغم التدابير التي اتخذت عبر الانظمة والتشريعات الناظمة، ويبدو أن سنوات أوباما الأربع الماضية، كانت تزرع للسنوات الأربع القادمة.

٢- تواجه الولايات المتحدة الأميركية تحديات أساسية في الولاية الأوبامية الحالية، وسط ظروف يعيشها الاقتصاد العالمي سمتها الرئيسة الركود، خاصة لجهة أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، والانكماش الذي لا بد وأن يحصل على صعيد الاقتصادات الناشئة رغم مظاهر التفرد التي تعيشها، بخلاف السائد في الأوضاع الاقتصادية العالمية.

٣- إن التحديات المباشرة أمام أوباما، تتطلب صراعاً حاداً مع الكونغرس الأميركي ذي الأغلبية الجمهورية، خاصة لجهة الخروج من المنحدر المالي وزيادة الضرائب وتخفيض الانفاق ورفع سقف الدين العام. والخوف ماثل من تكرار ما حدث في آب/أغسطس ٢٠١١، من تأخير للإنفاق حتى اللحظات الأخيرة، وهناك سيناريوهات متعددة لهذا الأمر، يبقى أفضلها الإتفاق الواضح على التعاطي الايجابي مع المنحدر المالي، قبل أواخر ديسمبر من العام ٢٠١٣، وإلا سينسف بالكامل التصنيف الائتماني الجديد للولايات المتحدة الأميركية.

٤- في مقدمة التحديات، يبرز الدين العام الأميركي، الذي تراكم وحقق في الأشهر الأخيرة معدلات مثيرة للقلق، وذلك من الناحية المطلقة. والسبب الرئيس في هذا النمو هو العجز المتصاعد في الميزانية العامة للولايات المتحدة والذي أخذ منحى خطيراً في الأشهر القليلة السابقة. ففي نيسان/أبريل من العام الماضي تم تحقيق رقمين قياسيين بالنسبة لعجز الميزانية، الأول هو أكبر عجز شهري في تاريخ الولايات المتحدة، والثاني هو تحقيق عجز مستمر ومتواصل لمدة ٤٣ شهراً متصلة متواصلة.

٥- هناك مسح جديد أجري في الولايات المتحدة، نشرته الفايننشال تايمز ٢٠١٢/٩/٢٦، حول مستوى الثقة لدى المستثمرين في أكبر اقتصاد في العالم، بعد أربع سنوات على انهيار ليمان برذرز، حيث قال ٥٥٪ ممن شملهم الاستطلاع إن الاقتصاد حالياً في وضع أسوأ مما كان عليه قبل ثلاث سنوات، وذلك بالنسبة للأعمال الصغيرة والصناعات، وقال ١٨٪ فقط من الذين استطلعت آراؤهم إن الوضع الاقتصادي الراهن أفضل حالاً مما كان عليه قبل ثلاث سنوات، وقال ٤٥٪ من المستطلعين إن الاجراءات التي اتخذتها الإدارة الأميركية والكونغرس عرقلت توسعهم أو تمكنهم من تشغيل عمالة جديدة.

وهكذا يدعو الاستطلاع إلى الاهتمام بصورة أكبر بفكرة تمديد الاعفاءات الضريبية التي اقرتها إدارة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش (والمفترض أن تنتهي قريباً).

لذلك كله، يمكن القول إن الاقتصاد الأميركي بحالته الأوبامية الحالية، والتي تحمل رغم السنوات الأربع لولايته الأولى، إرثاً كبيراً من الأزمات، وكذلك من إمكانات الحلول، يحتاج إلى الانتظار لمعرفة ما ستؤول إليه الأمور. ورغم ذلك ستبقى احتمالات التغيير في موازين القوى العالمية هي الأوفر حظاً.

المصادر

١- 1http/www.IraqCD.org.members

٢- «مجلة المال» (باللغة الروسية)، العدد ٢٠، ٢٠١١.

٣- انظر: مقالة الاقتصادي الأميركي جوزيف ستبجلتز «وول ستريت» على: 2http/www. Iraq CD.org.articleSokipnet/print

٤- Department of the treasury congressional 13 budget office.w.h.

٥- تطور الناتج المحلي الاجمالي. انظر: www.google.com

٦- ادوارد لوس، الطاقة تنقذ الاقتصاد الأميركي، واشنطن، انظر: الموقع الالكتروني Google على صفحة «مشاكل الاقتصاد الأميركي».

٧- الاقتصادية الالكترونية – محمد ابراهيم السقا.

٨- الأمم المتحدة، حالة وأفاق اقتصاد العالم ٢٠١٢، الملخص التنفيذي.

٩- بو شهر لزف. ج، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين ___ مقدمة للفكر الاقتصادي الحديث –، تر: نزيه الأفندي، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٥.

١٠- ساموبلسن، الاقتصاد، تر: هشام عبدالله، الأردن، ٢٠٠١.

١١- سموس ل، أميركا غارقة بالديون، اليوم الالكتروني – الاقتصاد العربي والعالمي، موسكو، ٢٠٠٩.

بروتوكول توجيه ديناميكي للهواتف الذكية
A Dynamic Routing Protocol for Smartphones

د. جمال كمال حيدر
د. وليد علي فحص
كلية الهندسة/الجامعة الإسلامية في لبنان

الملخص

الهاتف الذكي هو جهاز هاتف نقال، وظائفه متقدمة على تلك التقليدية، مثل إجراء المكالمات الهاتفية وإرسال الرسائل النصية. إقتصر إستعماله في البداية على رجال الأعمال، ثم أصبح خياراً لمعظم المستخدمين، خاصةً وأن معظم الهواتف الذكية لديها القدرة على عرض الصور وتشغيل ملفات الفيديو، ومراجعة وإرسال البريد الإلكتروني، وتصفح الانترنت[1]. ويمكن للهواتف الذكية الحديثة، مثل الآي فون والهواتف المستندة إلى نظام التشغيل الأندرويد، تشغيل تطبيقات توفر وظائف لا حدود لها. ومع التطور التكنولوجي، أصبحت الهواتف الذكية الحديثة أصغر حجماً وأرخص ثمناً، وأصبح بإمكان المستخدمين الإختيار من ضمن مجموعة واسعة من الهواتف الذكية. وفي حين أن شركة بلاكبيري سيطرت على سوق الهواتف الذكية لسنوات عديدة، إلا أن غيرها من الشركات المصنعة مثل آبل، آتش تي سي، وسامسونج طرحت في السنوات الأخيرة خيارات أوسع من الأجهزة.

ولأن الهواتف الذكية تقوم بمجموعة واسعة من الوظائف، فإنها تتطلب إستخدام برامج متقدمة، على غرار نظام التشغيل في جهاز الكمبيوتر، فهو نظام ذكي يعالج المكالمات الهاتفية ويدير التطبيقات ويوفر خيارات التكوين للمستخدم (Configuration). وتحتوي معظم الهواتف الذكية على وصلة USB التي تتيح للمستخدمين مزامنة البيانات (Synchronization) مع أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم وتحديث البرامج الخاصة بالهاتف الذكي (Update).

---

(١) "Smartphone definition", http://www.techterms.com/definition/smartphone, n.p., n.d.

لذلك فإن نظام تشغيل الهاتف الذكي مصمم مع واجهة يتم التحكم بها عبر شاشات اللمس الصغيرة التي تغني عن إستخدام لوحة المفاتيح.

المصطلحات التقنية المستخدمة في البحث

المصطلح	التعريف
Application Layer	طبقة المستخدم وهي الطبقة السابعة من نموذج OSI المرجعي
Cisco	شركة رائدة في صناعة أجهزة التوجيه ومعدات ربط الشبكات
Convergence	تقارب الشبكة البينية
Destination IP Address	عنوان IP الوجهة
Distance Vector Algorithm	خوارزمية متجه المسافات
hops	عدد القفزات
HotSpot	البقعة الساخنة، نسبةً إلى WiFi Hotspot، وهي خاصية تسمح للجهاز أن يصبح مثلٍ مودم الإنترنت تماماً، أي يقوم بتوزيع الإنترنت لاسلكياً
IETF : Internet Engineering Task Force	المنظمة العالمية للإنترنت
IOS: Internetwork Operating System	نظام الشبكات البينية
IP	بروتوكول الإنترنت
ISO	المنظمة العالمية للمقاييس
LAN	الشبكة المحلية
Link State Algorithm	خوارزمية حالة الربط
Metric	المسافة
Multimedia	الوسائط
Network topology	هيكلية الشبكة
Operating System	نظام التشغيل
OSI	نظام الاتصال المتبادل بين الأنظمة المفتوحة وهو نموذج مرجعي لطريقة عمل الشبكات

المصطلح	التعريف
router	جهاز التوجيه
Routing Algorithm	خوارزمية التوجيه
routing table	جدول التوجيه
shortest path	المسار الأقصر
Update	التحديثات
WAN	الشبكة الواسعة
WiFi	شبكة محلية لاسلكية

موضوع البحث وهدفه

يناقش هذا البحث إقتراح وتنفيذ بروتوكول توجيه ديناميكي للهواتف الذكية على أساس نظام التشغيل «أندرويد» (Android)، ومن ثم تطبيقه على مجموعة من الهواتف الذكية. وهذا التطبيق يتيح لجهاز الهاتف الذكي التصرف كجهاز توجيه (Router) يسمح للمستخدمين تبادل وسائط إعلام خاصة، أو إرسال رسالة من جهاز إلى آخر دون أن يتم توصيله إلى شبكة GSM أو الإنترنت أو حتى إلى شبكة لاسلكية WiFi. وهذا البروتوكول يسمح للرسائل النصية، وعلى سبيل المثال، أن تنتقل من المصدر إلى الوجهة المحددة عن طريق مجموعة من الأجهزة التي تعتمد على هذا التطبيق الذي يمكن الإستفادة منه وإستخدامه في حالات غير إعتيادية، كإنقطاع تغطية الشبكة الخليوية نتيجة زلازل أو حروب، وبالتالي مساعدة فرق الإنقاذ على التواصل فيما بينها، وتبادل المعلومات ضمن نطاق عمليات البحث والإنقاذ.

كما يهدف المشروع إلى تطوير تطبيق يستند إلى «نظام التشغيل أندرويد» الخاص بالهواتف النقالة(١)، والإستفادة من قدرات «الهواتف الذكية» وميزاتها المتقدمة، لا سيما تلك المتعلقة بالواي فاي (Wi-Fi) والهوت سبوت (HotSpot). وقد أطلقنا على هذا البروتوكول إسم بروتوكول توجيه الهاتف الذكي الخاص بالأندرويد.

والفكرة الرئيسة لهذا المشروع تكمن في السماح لكل مستخدم يثبّت هذا التطبيق

(١) “Tutorials on Andoid”, www.helloandroid.com/tutorials, n.p., n.d.
انظر أيضاً: C. Collins, M. Galpin, M. Kaeppler, “Android in Practice”, 1st edition, Manning Publications, October 2011.

الخاص على جهازه المحمول، بمشاركة الوسائط (رسائل نصية وصوتية،...) مع الآخرين. وللإستفادة من هذا التطبيق، ينبغي أن يكون بروتوكول التوجيه دقيقاً، ولذلك يجب أن يعمل الجهاز المحمول في وضعين، وضع التوجيه ووضع المستخدم النهائي، أي أن جزءاً من التطبيق سيستخدم ميزات نظام التشغيل لأغراض التوجيه، والجزء الأخر يتيح للمستخدم إرسال بيانات إلى الوجهة النهائية بالإعتماد على بروتوكول التوجيه المذكور آنفاً. وقد تم تصميم التطبيق ليتلاءم مع الشبكات التي تقل حركة مستخدميها بما يتكيف مع هوائيات إرسال (Antenna) الهواتف المحدودة التغطية.

أولاً: جهاز التوجيه

جهاز التوجيه (router) هو نوع خاص من أجهزة الكمبيوتر ويحتوي، على غرار الكمبيوتر الشخصي، على وحدة معالجة مركزية، وذاكرة، ونظام ناقل، والعديد من واجهات الإدخال والإخراج. إلا أن أجهزة التوجيه مصممة لأداء بعض الوظائف الخاصة جداً، والتي لا يمكن إجراؤها بواسطة أجهزة الكمبيوتر الشخصية. فعلى سبيل المثال، تقوم أجهزة التوجيه (Router) بتوصيل شبكتين وإتاحة الاتصال بينهما وتحديد أفضل مسار لنقل البيانات من خلال الشبكات المتصلة.

وتحتاج أجهزة التوجيه إلى نظام تشغيل خاص، يسمى نظام الشبكات البينية (IOS: Internetwork Operating System)، لتشغيل ملفات التكوين (configuration files) التي تحتوي على إرشادات ومعلومات تتحكم في تدفق حزم المعلومات (packets) من خلال هذه الأجهزة بالإعتماد على بروتوكولات توجيه خاصة لتحديد أفضل مسار للحزم.

١- المكونات الأساسية لجهاز التوجيه

أ - الذاكرة (memory) وهي أنواع عدة: ذاكرة الوصول العشوائي (RAM)، وذاكرة الوصول العشوائي غير المتطايرة (NVRAM)، والذاكرة المؤقتة (flash)، والذاكرة التي تُقرأ ولا يُكتب فيها (ROM).

ب- الواجهات التي تستخدم في عملية تواصل أجهزة التوجيه بعضها بالبعض الأخر، كواجهات الشبكة المحلية (LAN) والشبكة الواسعة WAN))، وتلعب أجهزة التوجيه دوراً أساسياً في ربط شبكات الإنترانت الكبيرة والإنترنت، وتحتوي على وظائف الطبقة الثالثة (Network Layer) من ضمن نموذج OSI (الاتصال المتبادل بين الأنظمة المفتوحة) وهو النظام القياسي لعمل الشبكات ولنقل المعلومات من خلالها، وقد تم وضعه من قبل المنظمة العالمية للمقاييس (ISO).

٢- انتقال الحزم عبر الأجهزة

في جهاز التوجيه، يتم إتخاذ قرارات إختيار الطريق الصحيح إلى الوجهة النهائية للحزم إستناداً إلى عنوان الشبكة المقصودة، حيث ان كل حزمة تحتوي على معلومة تمثل عنوان المصدر وعنوان الوجهة. لذلك فإن عمل جهاز التوجيه الأساسي ينحصر بوظيفتين رئيستين: تحديد أفضل مسار للحزم، ومن ثم توجيهها إلى وجهتها الصحيحة. وللقيام بذلك، تُنشئ أجهزة التوجيه جداول توجيه (routing table) وتتبادل المعلومات الخاصة بالشبكة مع أجهزة التوجيه الأخرى.

ويمكن للمسؤول عن إدارة الشبكة تكوين مسارات ثابتة وتسجيلها في جداول التوجيه. وعلى الرغم من ذلك، يتم بناء معظم جداول التوجيه بشكل ديناميكي، من خلال إستخدام بروتوكول توجيه يقوم بتبادل معلومات عن هيكلية الشبكة (Network topology) مع أجهزة التوجيه الأخرى.

وتوفر الشبكات البينية التي تم تكوينها بشكل صحيح ما يلي:

- عنونة مباشرة ثابتة.
- عناوين تمثل هيكلية الشبكات.
- تحديد أفضل مسار.
- التوجيه الديناميكي أو التوجيه الثابت

ثانياً: التوجيه بنوعيه: الثابت والديناميكي

يوجّه جهاز التوجيه الحزم المستلمة من أجهزة التوجيه الأخرى أو من الشبكات المتصلة به بشكل مباشر، بإتجاه الشبكة الوجهة، ويتخذ القرارات الخاصة بذلك إستناداً إلى عنوان بروتوكول الإنترنت (IP) العائد إلى وجهة الحزمة. كما تستخدم كافة الأجهزة عنوان IP الوجهة (Destination IP Address) لإرسال الحزمة بالشكل الصحيح حتى تصل إلى وجهتها النهائية. ولإتخاذ القرارات الصحيحة، يجب أن تتوفر لأجهزة التوجيه معلومات عن كيفية الوصول إلى الشبكات البعيدة عنها. والتوجيه ليس أكثر من إرشادات للإنتقال من شبكة إلى أخرى. ويمكن تبادل الإتجاهات (المسارات) ديناميكياً بين أجهزة التوجيه المتجاورة، أو تعيينها بشكل ثابت في جهاز التوجيه من قبل مسؤول الشبكة الذي قد يختار بروتوكول توجيه ديناميكي إستناداً إلى العديد من الإعتبارات، منها: حجم الشبكة، طاقة

المعالج المركزي لأجهزة التوجيه وماركاتها التجارية وطرازاتها، والبروتوكولات الجاري إستخدامها في الشبكة[١].

وعندما يتم تكوين المسارات الثابتة يدوياً، على مسؤول الشبكة إضافتها أو حذفها تبعاً لأية تغييرات في هيكلية الشبكة. ففي الشبكات المتسعة والكبيرة، تستنفذ الصيانة اليدوية لجداول التوجيه وقتاً إدارياً كبيراً، أما على مستوى الشبكات الصغيرة أو الشبكات المحدودة في التغييرات التي تطرأ عليها، فإن المسارات الثابتة لا تتطلب سوى صيانة ضئيلة جداً، وفي هذه الحالة ينصح بإستخدام التوجيه الثابت. والجدير بالذكر أن قابلية التوجيه الثابت للتوسعة (Scalability) ليست على الدرجة نفسها للتوجيه الديناميكي، وهذا يرجع إلى المتطلبات الإدارية الزائدة. حتى في الشبكات الكبيرة، فإن المسارات الثابتة المعدة لإنجاز غرض معين، يتم تكوينها غالباً بالترابط مع بروتوكول توجيه ديناميكي[٢].

يعمل بروتوكول التوجيه المنصَّب على أجهزة التوجيه لإتاحة التواصل في ما بين هذه الأجهزة، ويسمح لها أن تتشارك المعلومات حول الشبكات ومدى قرب بعضها من البعض الأخر. ومن ثم تستخدم أجهزة التوجيه هذه المعلومات في بناء وصيانة جداول التوجيه.

وفيما يلي تعريف بعدد من بروتوكولات التوجيه:

- بروتوكول التوجيه RIP: وهو بروتوكول قياسي، تم وضعه من قبل المنظمة العالمية للإنترنت[٣] (IETF : Internet Engineering Task Force).
- بروتوكول التوجيه IGRP: بروتوكول خاص بشركة Cisco (وهي شركة رائدة في صناعة أجهزة التوجيه ومعدات ربط الشبكات).
- بروتوكول EIGRP: وهو بروتوكول خاص بشركة Cisco ومحسَّن عن البروتوكول IGRP.
- بروتوكول التوجيه OSPF ويسمى بروتوكول فتح أقصر مسار أولاً: وهو بروتوكول قياسي، وضع من قبل المنظمة العالمية للإنترنت[٤].

---

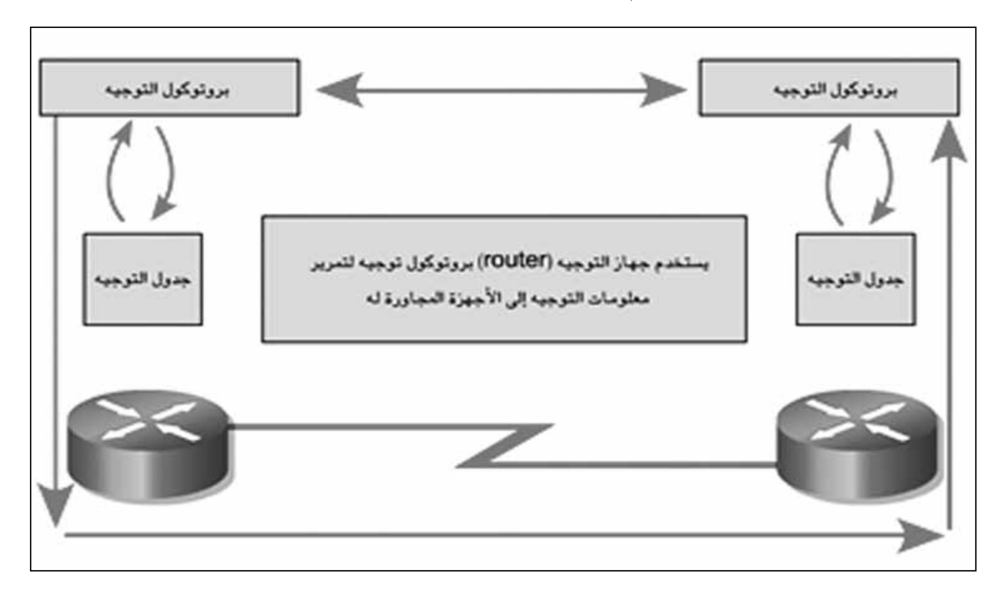
(١) Cisco Networking Academy: "CCNA Exploration Course Booklet Routing Protocols and Concepts, Version 4.0", Paul Boger Indianapolis, IN 46240 USA 2010.

(٢) J. Doyle, "Routing TCP/IP", volume I, 2nd edition, cisco press, October 2005.
أنظر أيضاً: J. Doyle, "Routing TCP/IP", volume II, cisco press, April 2001.

(٣) G. Malkin, "RIP Version 2", Internet RFCs, ISSN 2070-1721, RFC 2453, November 1998.

(٤) J. Moy, "OSPF Version 2", Internet RFCs, ISSN 2070-1721, RFC 2328, November 1998.

إن الهدف من بروتوكول التوجيه هو بناء وصيانة جدول التوجيه الذي يحتوي على معلومات عن الشبكات المعروفة للجهاز والمنافذ المقترنة بتلك الشبكات. وتستخدم أجهزة التوجيه بروتوكولات التوجيه لإدارة المعلومات المستلمة من أجهزة التوجيه الأخرى عبر واجهات التواصل، هذا بالإضافة إلى المسارات التي يتم تكوينها يدوياً[١]. ويتم التعرف عبر بروتوكول التوجيه على كل المسارات المتاحة، ووضع أفضل المسارات في جدول التوجيه، وإزالة المسارات التي لم تعد صالحة. ويستخدم جهاز التوجيه المعلومات الموجودة في جدول التوجيه لإعادة توجيه حزم المعلومات (شكل رقم ١).



شكل رقم ١: كيفية عمل بروتوكول التوجيه

ثالثاً : خوارزميات التوجيه

تعد خوارزمية التوجيه (Routing Algorithm) أمراً أساسياً بالنسبة للتوجيه الديناميكي. فعندما تتغير هيكلية الشبكة بسبب نموها أو إعادة تكوينها أو فشل مسار ما، يجب بالمقابل أن تتغير قاعدة معارف الشبكة لتعكس بالتالي الهيكلية الجديدة. وعندما تعمل أجهزة التوجيه كلها في شبكة بينية بالمعرفة نفسها ، يُقال حينئذٍ إن الشبكة البينية قد تقاربت (Convergence). والتقارب السريع أمر مرغوب فيه حيث يقصّر من الفترة الزمنية التي إن طالت تتخذ أجهزة التوجيه خلالها قرارات توجيه غير صحيحة.

(١) S. Halabi, "Internet Routing Architectures", 2nd edition, Cisco press, September 2000.

والخوارزميات المستخدمة في تطبيق بروتوكولات التوجيه نوعان:

أ - خوارزمية «حالة الربط» (Link State)، وهي تعتمد على تحسس حالة الخط (link) وعليه يتم اختيار المسار الأقصر (shortest path) للإرسال، فتتم بالتالي دراسة حالة الخط (up or down) وسرعته وغيره من المحددات (Parameters)، وعليه يتم تحديد الطريق الأفضل. من البرتوكولات التي تعمل على هذه الخوارزمية OSPF وIS-IS.

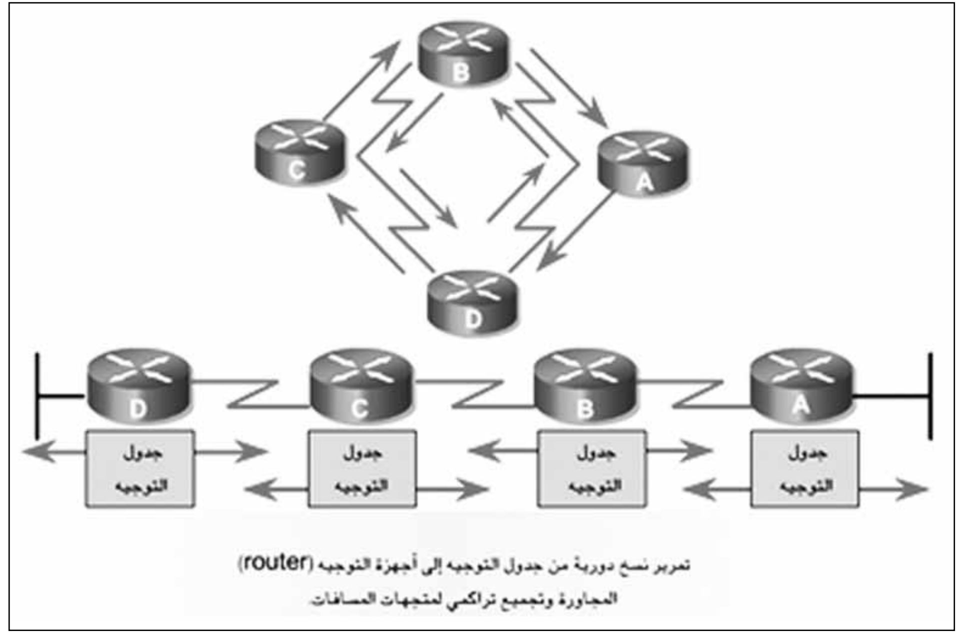
ب- خوارزمية «متجه المسافات» (Distance Vector) وتعرف أيضاً بإسم خوارزمية «Bellman-Ford»، وهي تعتمد على حساب عدد القفزات (hops) التي ستمر عليها الرسالة حتى تصل إلى الوجهة، وبالتالي سيتم اعتماد الطريق الذي يحوي عدد قفزات أقل، ويتم هنا مشاركة جدول التوجيه لجهاز توجيه ما مع كل الأجهزة المجاورة، أي أن جميع الأجهزة المتجاورة تمتلك جداول التوجيه نفسها[١]. من البروتوكولات التي تعمل بهذه الخوارزمية الـ RIP بإصداريه والـ IGRP.

وبما أن التطبيق المقترح والمنفذ يعتمد على خوارزمية «متجه المسافات»، لذلك سيتم التركيز على عرض كيفية عمل وإستخدام هذا النوع من بروتوكولات التوجيه.

تمرر هذه الخوارزمية تحديثات منتظمة (نُسخاً) دورية لجدول التوجيه من جهاز توجيه إلى جهاز توجيه آخر. وتقوم هذه التحديثات المنتظمة بين أجهزة التوجيه بتبادل المعلومات حول تغييرات هيكلية الشبكة، حيث يستلم كل جهاز توجيه جدول توجيه من الأجهزة المجاورة له والمتصلة إتصالاً مباشراً معه. الشكل ٢ يبين كيف تتبادل أجهزة التوجيه (A, B, C, D) التحديثات. في نهاية الأمر، تقوم الخوارزمية بتجميع مسافات الشبكة بحيث يمكنها الإحتفاظ بقاعدة بيانات بمعلومات هيكلية الشبكات[٢]. ومع ذلك لا تسمح خوارزمية «متجه المسافات» لجهاز التوجيه بمعرفة الهيكلية الكاملة للشبكة البينية طالما أن كل جهاز توجيه لا يرى إلا أجهزة التوجيه المجاورة له فقط.

(١) J. Steele, N. To, "The Android Developer's Cookbook Building Applications with the Android SDK", 1st edition, Addison-Wesley Professional, October, 2010.

(٢) D. Johnson, Y. Hu, D. Maltz, "The Dynamic Source Routing Protocol (DSR) for Mobile Ad Hoc Networks for IPv4", Internet RFCs, ISSN 2070-1721, RFC 4728, February 2007.



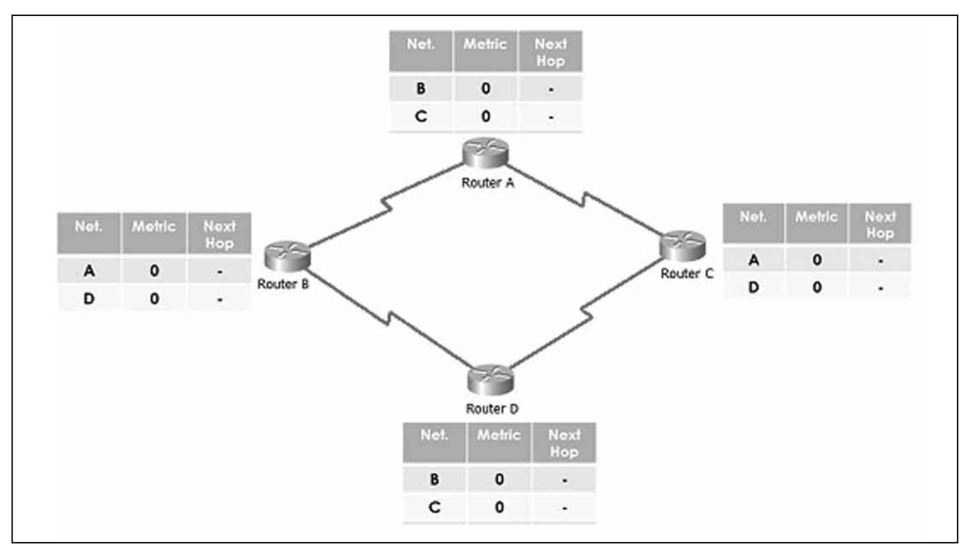
شكل رقم ٢: التحديثات الدورية

كل جهاز توجيه - يستخدم خوارزمية متجه المسافات - يقوم بالتعرف أولاً على الأجهزة المجاورة له كما هو مبين في الشكل ٣، ويحفظ المعلومات الخاصة بها في جدول التوجيه الخاص به، أي أن عملية بناء جدول التوجيه للجهاز X مثلاً، تبدأ بإضافة معلومات عن الأجهزة والشبكات المتصلة مباشرةً به، حيث تشكل المعلومات المتعلقة بوجهة ما مدخلاً في جدول التوجيه (بشكل أفقي)، وتشمل هذه المعلومات الحقول التالية:

عنوان شبكة الوجهة (Network Destination): أي عنوان شبكة الوجهة الأخيرة للحزمة، والذي تتم مقارنته مع العنوان الذي تحمله حزمة المعلومات ليتم تحديد المسار الذي يجب أن تسلكه الحزمة.

المقياس (Metric) : وهو عبارة عن عداد رقمي، يدل على مدى بعد الشبكة الوجهة عن جهاز التوجيه.

واجهة الإرسال أو الخطوة التالية (Next Hop): وهي عبارة عن عنوان جهاز التوجيه التالي الذي سيتم إرسال الحزم إليه ليرسلها بدوره إلى وجهتها الأخيرة.

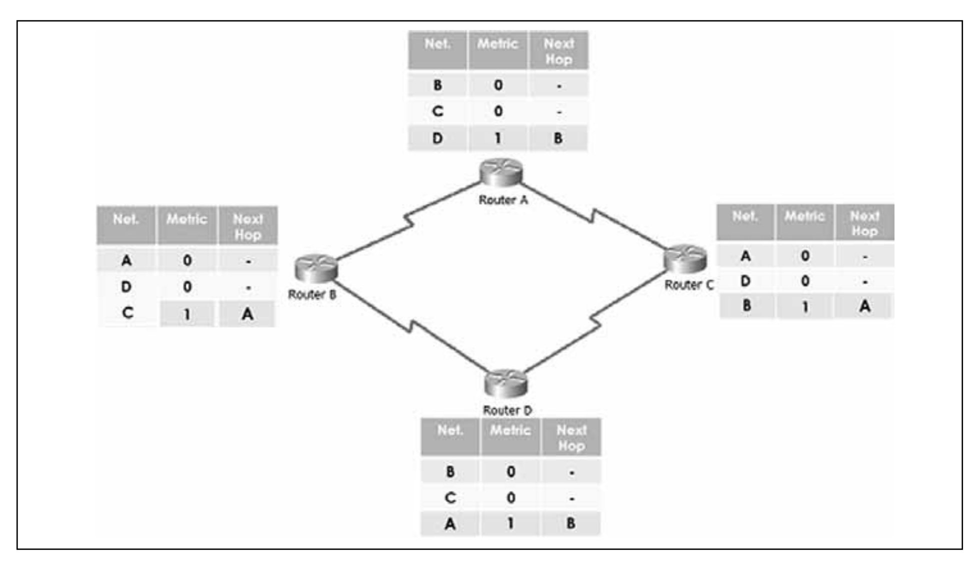


شكل رقم ٣: الخطوة الأولى من بناء جدول التوجيه: التعرف على الأجهزة المجاورة

كل شبكة متصلة اتصالاً مباشراً مع جهاز التوجيه تبعد عنه إفتراضياً مسافة قدرها صفر. وأثناء تتابع خطوات إستكشاف شبكة متجه المسافات، تحدد أجهزة التوجيه أفضل مسار يؤدي إلى الشبكات الوجهة إستناداً إلى المعلومات التي تستلمها من الأجهزة المجاورة. فجهاز التوجيه A يتعرف على الشبكات الأخرى إستناداً إلى المعلومات التي يستلمها من جهاز التوجيه B. وتشكل كل شبكة مدخلاً في جدول التوجيه، يحتوي على مجمّع (تراكمي) لإظهار مدى بُعد تلك الشبكة في اتجاه معين، وتحصل تحديثات جدول التوجيه عندما تتغير هيكلية الشبكة. وكما هو الحال مع عملية استكشاف الشبكة، فإن تحديثات تغييرات هيكلية الشبكة تتقدم خطوة خطوة من جهاز توجيه إلى جهاز توجيه آخر، كما هو مبين في الشكل ٤. وتقوم خوارزميات متجه المسافات، تبعاً لذلك، بتحفيز كل جهاز توجيه لإرسال جدول التوجيه الكامل الخاص به إلى كلٍ من أجهزة التوجيه المجاورة. وتتضمن جداول التوجيه معلومات حول إجمالي تكلفة المسار وفقاً لما هو معرّف في المقياس الخاص بها، والعنوان المنطقي لجهاز التوجيه التالي على مسار كل شبكة من الشبكات التي يحتويها الجدول.

ويمكننا تشبيه عمل خوارزمية متجه المسافات باللافتات التي توضع عند تقاطع الطرق السريعة، حيث تشير لافتة إلى الوجهة وتعرض المسافة المتبقية للوصول اليها. وبعد قطع مسافة على الطريق السريع، تظهر لافتة أخرى تشير إلى الوجهة، لكنها تعرض هذه المرة مسافة أقصر. وطالما أن المسافة تقصر، فيعني هذا أن حركة المرور تتم على أفضل مسار[١].

(١) Doyle, «Routing TCP/IP», volume I, op. cot. also, J. Doyle, «Routing TCP/IP», volume II, op. cit.



شكل رقم ٤: إضافة التحديثات المرسلة من الأجهزة المجاورة على جداول التوجيه

رابعاً: البروتوكول المقترح

١- تعريفه وكيفية عمله

يعتمد البروتوكول على إستخدام التقنيات الحديثة، الواي فاي (WiFi) والهوت سبوت (Hotspot)، المتوفرة في الهواتف الذكية والمستعملة للإتصال بالشبكات، ويقوم هذا البروتوكول بإعداد جدول لإستخدامه في عمليات التوجيه وإيصال الحزم إلى وجهتها الأخيرة[1].

نستطيع تشغيل أي جهاز من الأجهزة المستخدمة بوضعيتين: وضعية المستخدم وتستعمل لإرسال الرسائل والبيانات إلى جهاز آخر، ووضعية التوجيه وهي الوضعية الإفتراضية للجهاز، والتي تستخدم لنقل معلومات الأجهزة الأخرى، ويظهر الجهاز في هذه الحالة عند باقي الأجهزة كشبكة مستقلة (Hotspot) يتم تجميع معلومات عنها ووضعها في جدول التوجيه.

ولإستكشاف الشبكات المجاورة له، يستخدم الهاتف الذكي تقنية الواي فاي التي تخوله القيام ببحث سريع عن الأجهزة الموجودة ضمن نطاق التغطية للهوائي المركب داخل الهاتف، فتؤدي هذه العملية إلى التعرف على الهواتف القريبة وحفظ عناوينها داخل جدول التوجيه.

(١) D. Uckelann, M. Harison, F. Michahelles, «Architecting the Internet of Things», Springer, 2011.
انظر أيضاً: S. Misra, I. Woungang, C. Subhas, «Guide to Wireless Ad Hoc Networks», springer, 2009.

وكما بينَا سابقاً، إن جدول التوجيه هو عبارة عن جدولٍ محفَّظ داخل ذاكرة الرام RAM يزود الهاتف (جهاز التوجيه) بمعلومات تفيده في عمليات البحث عن المسار الذي تحتاجه الحزم للوصول إلى وجهتها الأخيرة. أما جدول التوجيه المستخدم في البروتوكول المقترح فيكون على الشكل التالي:

شبكة الوجهة	تعداد الخطوات	واجهة الإرسال	اسم المستخدم	الفترة الزمنية

- **شبكة الوجهة**: هي الوجهة الأخيرة للحزمة، والتي على أساسها يُحدد المسار الذي يجب أن تسلكه هذه الحزمة.
- **تعداد الخطوات**: هو عبارة عن تعداد رقمي، يدل على مدى بعد الجهاز المذكور في شبكة الوجهة عن الجهاز المستلم.
- **واجهة الإرسال أو الخطوة التالية**: وهي عبارة عن عنوان جهاز التوجيه التالي الذي سيتم إرسال الحزم إليه فيرسلها بدوره للوجهة الأخيرة.
- **اسم المستخدم**: ويستعمل لربط شبكة الوجهة بمستخدم الهاتف.
- **الفترة الزمنية**: تعداد زمني يُستخدم لحذف شبكة الوجهة من جدول التوجيه في حال عدم وصول تحديثات عنها خلال فترة زمنية محددة.

١- المميزات الأساسية للبروتوكول:

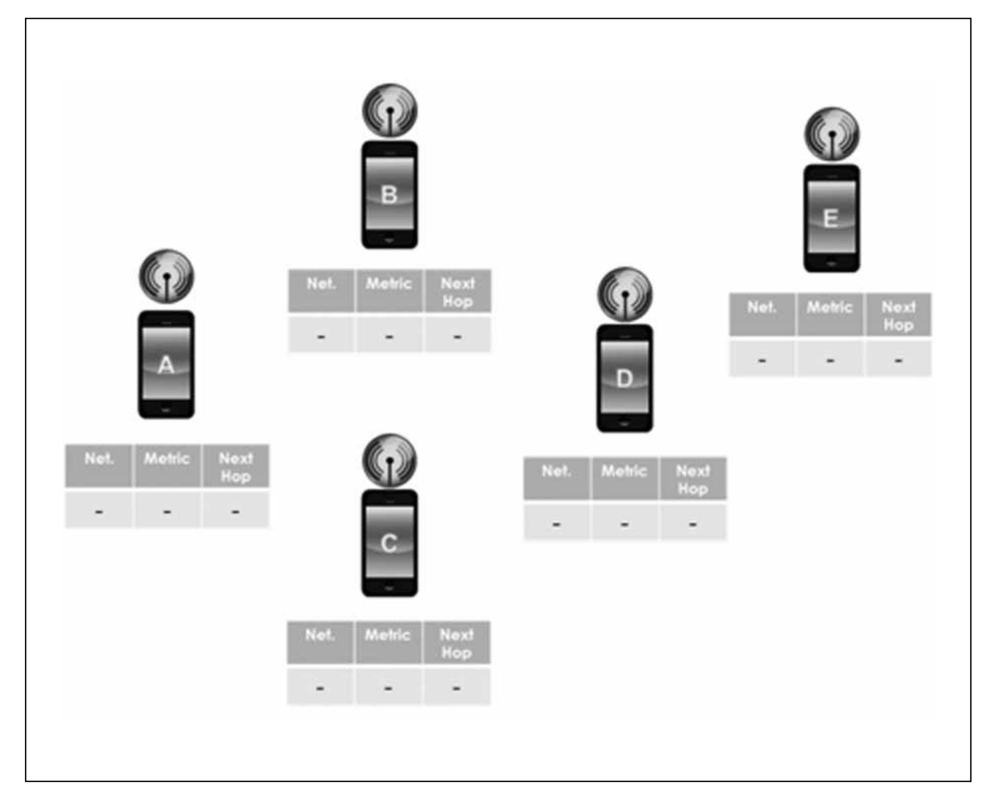
- إنه يعمل بأسلوب خوارزمية «متجه المسافات».
- يستخدم تعداد الخطوات كوحدة قياس لتحديد طول المسار.
- يستخدم تعداد خطوات بقيمة قصوى تصل إلى عشرة.
- من خلاله، يتم إفتراضياً بث تحديثات التوجيه كل ٥ دقائق.

٢- التحديثات (Update)

يتم من خلالها التعرف على الشبكات والأجهزة الموجودة داخلها، والتي تبعد عن الجهاز المستقبِل بما يزيد عن نطاق تغطية الهوائي الذي بداخله، مما يجعله غير قادر على إستكشاف الأجهزة البعيدة من خلال عملية البحث الأولى. ومن خلال هذه التحديثات يقوم كل جهاز بإرسال جدول التوجيه الخاص به إلى الأجهزة المجاورة، أي تلك التي تملك تعداد قياس صفر داخل الجدول. وبهذه الطريقة يتم التعرف على كامل الأجهزة الموجودة في

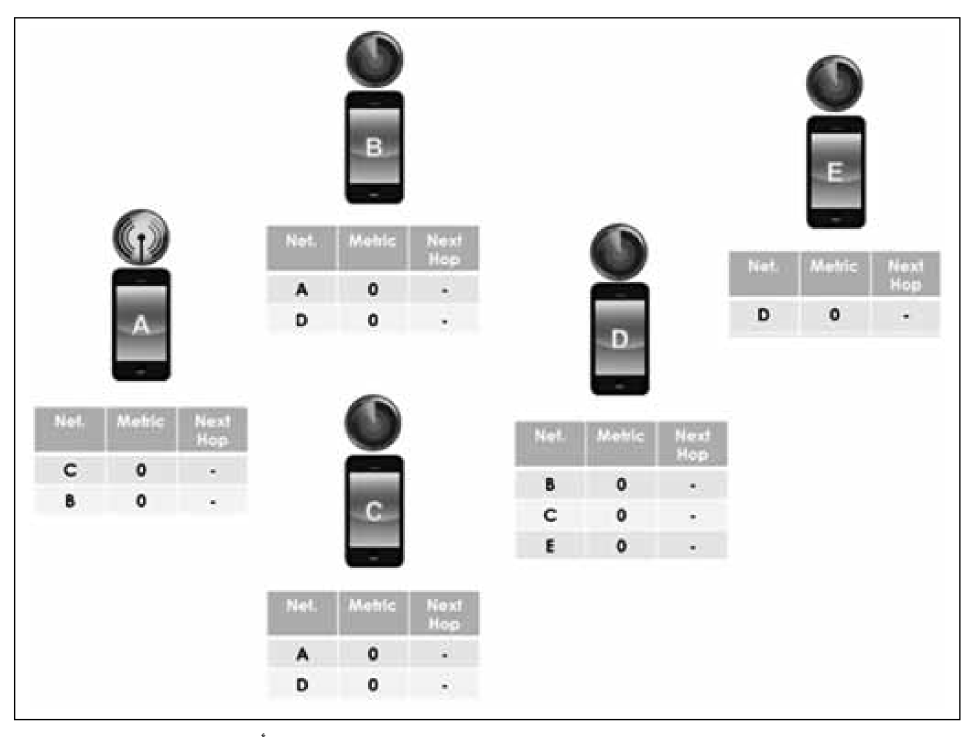
الشبكة، ويجب أن لا ننسى أيضاً أن إرسال التحديث من جهاز إلى آخر يزيد تعداد الخطوات بالتتالي. للتعرف على هذه العملية ومضمونها أنظر الأشكال ٥، ٦ و٧.

ففي الشكل ٥ نرى مجموعة من أجهزة الهواتف الذكية، لكل منها جدول توجيه خاص به، بحيث يكون فارغاً عند تشغيل هذا التطبيق في مرحلته الأولى.



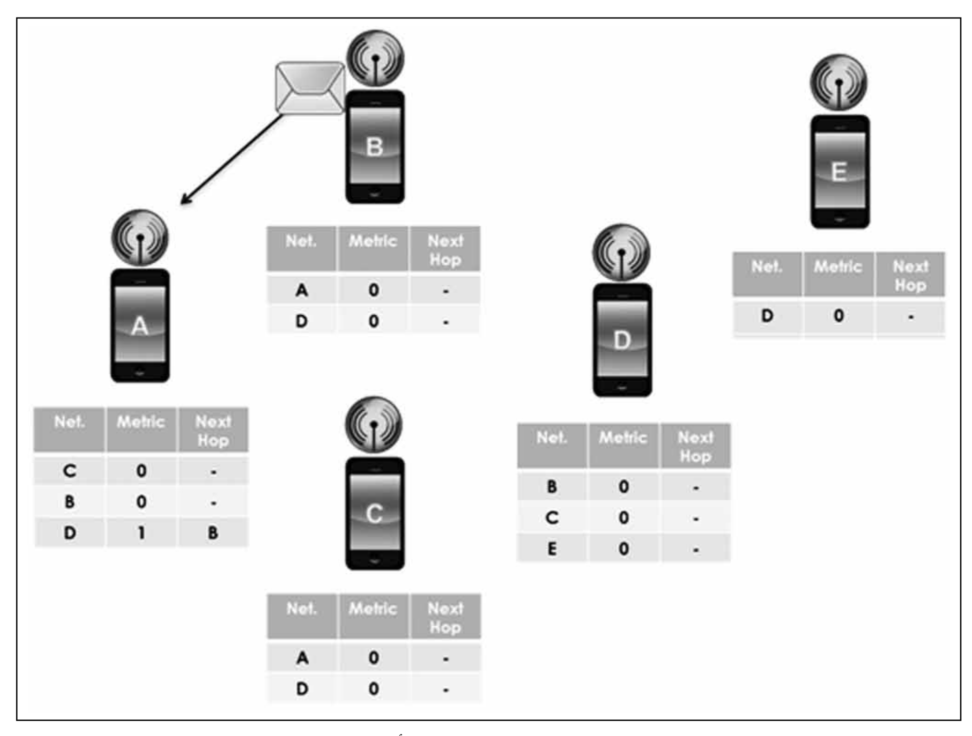
شكل رقم ٥: بدء عملية الإستكشاف للأجهزة المجاورة

ثم تتم عملية البحث الأولى لإستكشاف الأجهزة الموجودة ضمن نطاق تغطية الهوائي. فأثناء عملية بحثه، فإن الجهاز A يتصل بالجهازين B و C المجاورين له، مما يعني أن تعداد الخطوات للوصول إليهما هو صفر. وكذلك بالنسبة لباقي الأجهزة، فكل منها يمكنه الإتصال بالأجهزة التي تجاوره، وتخزين المعلومات المتعلقة بها ضمن جدول التوجيه (شكل رقم ٦). في هذه المرحلة لا يمكن للحزمة التي تنطلق، مثلاً، من الجهاز A أن تصل إلا إلى الجهازين B و C فقط وذلك لعدم توافر المعلومات عن الأجهزة الأخرى، كون عملية التحديث بين مختلف الأجهزة لم تنطلق بعد.



شكل رقم ٦: ملء جداول التوجيه بعد عملية الإستكشاف الأولى

في الشكل ٧، نرى أن عملية التحديث قد بدأت عند الأجهزة كلها، وذلك بإرسال جداول التحديث الخاصة بكلٍ منها إلى الأجهزة الأخرى الموجودة في جداولها والتي تمتلك التعداد الرقمي صفر، ويتم ذلك بعد ٥ دقائق من إنتهاء عملية البحث الأولى. ونرى أيضاً أن الجهاز B قد أرسل جدوله التحديثي إلى الجهاز A، ومن خلال هذه العملية أصبح بإمكان الجهاز A إرسال حزم المعلومات إلى الجهاز D من خلال الجهاز B وبتعداد خطوات ١. هذه العملية تبقى مستمرة طالما أن التطبيق يعمل، وبشكلٍ متتالٍ كل ٥ دقائق، وذلك كي لا تُستنفد طاقة الجهاز من جهة، وتمكينه من العمل بشكل طبيعي وبدون ضغط من جهة ثانية. هذه التحديثات ستسمح لكل الأجهزة بالتعرف بعضها على البعض الآخر، وتكوين جداول كاملة تمكنها من إيصال الحزم إلى الوجهة المبتغاة.



شكل رقم ٧: إرسال التحديثات إلى الأجهزة المجاورة

٣- أنواع الحزم:

بما أن التطبيق الذي قمنا بإنجازه يعمل ضمن تطبيقات أجهزة الأندرويد، ولأنه لا يمكن أن نصل إلى قلب نظام التشغيل «أندرويد» إلا بعملية إختراق أو هاكر، فإننا بنينا عملية التوجيه على أساس الطبقة السابعة (Application Layer) من النموذج المرجعي OSI. أما عميلة إرسال الحزم أو ما يسمى بـ (IP Forwarding) فهي تتم من خلال الطبقة الثالثة الخاصة ببروتوكول الإنترنت IP. لذلك تم إستخدام نوعين من الحزم هما:

أ – الحزمة الكبسولة، وهي عبارة عن الحزمة المستعملة في بروتوكول وَحدة بَيانات المستَخدم (UDP) وتتضمن:

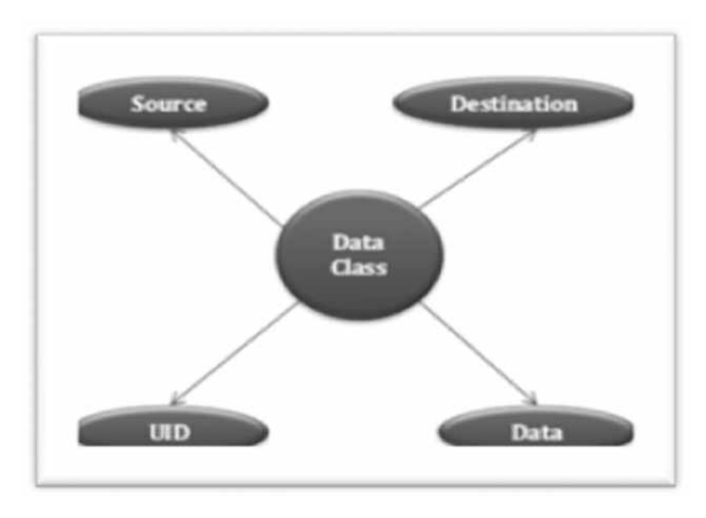
- Source/Destination Port: رقم خاص بمنافذ الإتصال المرتبطة ببروتوكول UDP ومؤلف من ١٦ بت (bit)، ويُستخدم لتحديد التطبيق المصدر والتطبيق الوجهة للمعلومات المرسَلة.
- Message Length: وهو عبارة عن طول الرسالة الذي يُحدد بعدد البايت (Bytes) المرسَلة في حزمة واحدة.

- Checksum: حقل اختياري للتأكد من إستلام المعلومات بشكل صحيح.
- Data: وهي عبارة عن الحزمة المغلَفة أو البيانات التي تم تمريرها إلى بروتوكول UDP.

ب- الحزمة المغلفة وتحتوي على:

- البيانات المنوي إرسالها.
- المُعرِّفات (Parameters) المُستخدَمَة في عملية التوجيه، وهي:
  - Source SSID: الوجهة المرسِلة/المصدر.
  - Destination SSID: الوجهة المستقبِلة.
  - Data: البيانات التي يتم نقلها، وهي في حالتنا الرسائل النصية.
  - UID: عبارة عن رقم تسلسلي خاص بالهاتف.

أنظر الشكل رقم ٨.

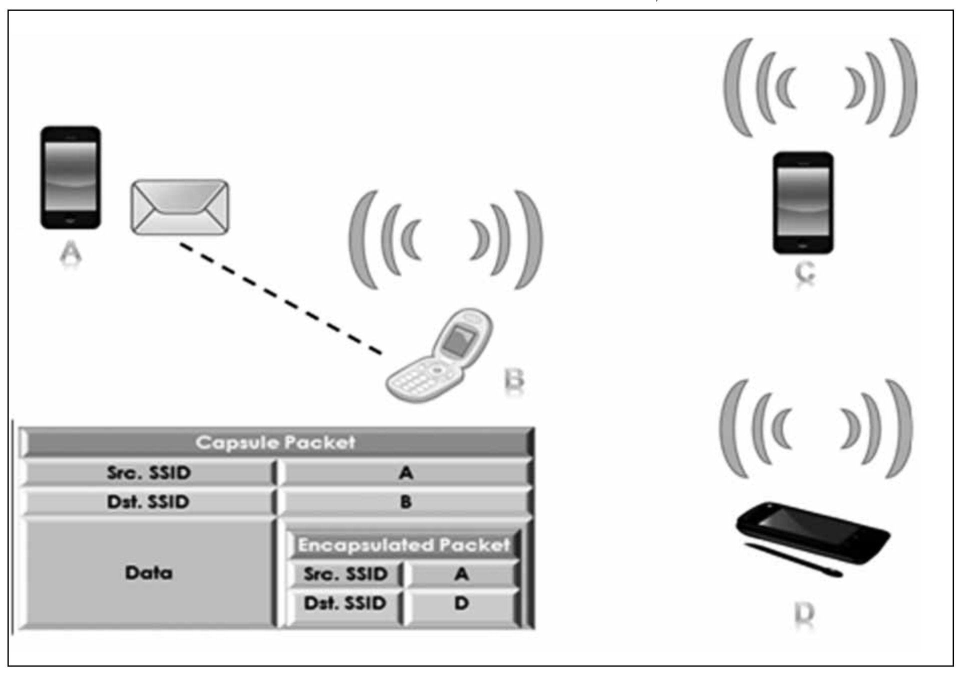


شكل رقم ٨: الحزمة المغلفة

٤- نموذج تطبيقي للبروتوكول المقترح:

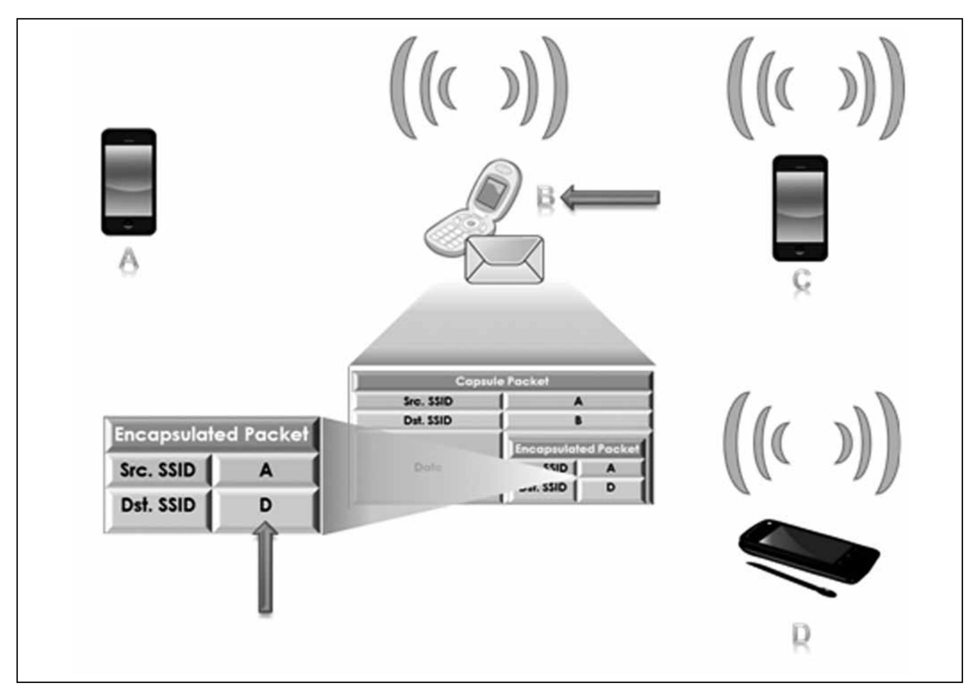
لنفترض أننا بصدد إرسال رسالة نصية من الجهاز A إلى الجهاز D الذي هو خارج نطاق التغطية، حينئذٍ يقوم الجهاز A بإرسال الرسالة إلى الجهاز B الذي بدوره يرسلها إلى

الجهاز D. يضع الجهاز A رمزه كمصدر «Src.(Source) SSID» ورمز الجهاز D كوجهة «Dst.(Destination) SSID» في الحزمة المغلَفة. ثم يضع رمزه كمصدر، ورمز الجهاز B كوجهة في الحزمة الكبسولة، وبعد أن يضع بداخلها الحزمة المغلَفة، يقوم بإرسالها إلى الجهاز B. أنظر: الشكل رقم ٩.

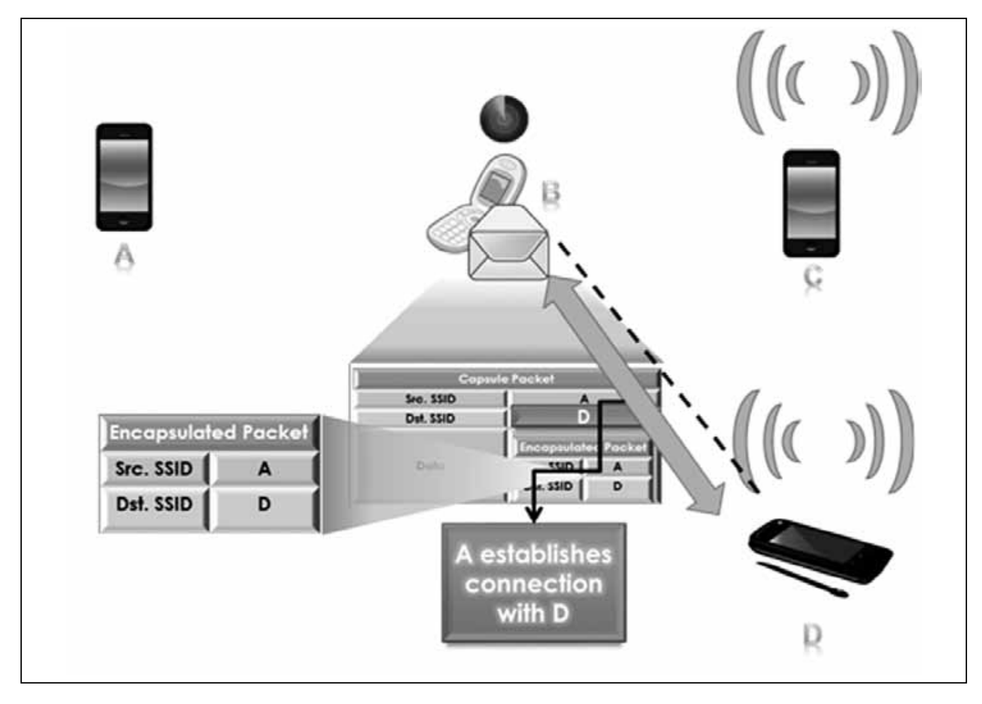


شكل رقم ٩: إنشاء الرسالة عند المصدر

إذا تعرف الجهاز B من خلال قيمة الحقل Dst. SSID بأن الحزمة الكبسولة موجهة له، يقوم بتفكيكها وإستخراج الحزمة المغلَفة. ثم يقوم بمقارنة قيمة حقل الحزمة المغلَفة Dst. SSID بإسم الشبكة الخاصة به، أي مقارنة القيمة B بـ D، فيجد أنهما غير متطابقتين، أي أن الحزمة ليست مخصصة له (شكل رقم ١٠). وبدوره يقوم الجهاز B بعملية بحث داخل جدول التوجيه فيجد المسار المناسب للوصول إلى الجهاز D، فيعيد بناء الحزمة الكبسولة من جديد ويضع القيمة D داخل الحقل Dst. SSID الخاص بها، ثم يقوم بإرسال الحزمة الكبسولة إلى الجهاز D كما في الشكل رقم ١١.



شكل رقم ١٠: تفكيك الرسالة ومقارنة المعرفات



شكل رقم ١١: إعادة توجيه الرسالة

الخلاصة والتوصيات

نفَّذنا من خلال هذا البحث عملية التوجيه بين مجموعة من الأجهزة الذكية لتشكيل كافة المسارات التي تؤدي إلى وجهات متعددة، فاستخدمنا تقنيات الواي فاي والبقعة الساخنة (HotSpot) دون أن نلجأ إلى إستخدام شبكة GSM، أو الإتصال بشبكة منفصلة منشأة بواسطة الواي فاي (التي تستخدم Access point). وقد هدف مشروع البروتوكول هذا إلى إتاحة المجال للمستخدمين بإستخدام تطبيقات وسائط الإعلام الخاصة بالأجهزة، وإرسال وإستقبال الرسائل النصية بينها عبر أجهزة وسيطة في حال كان الجهاز المقصود خارج نطاق التغطية المباشرة. ولقد ركز البحث على عملية التوجيه، وكيفية تحديث جدول التوجيه من أجل إيجاد الطريق الأقصر إلى وجهة محددة. ونحن نتطلع إلى إضافة المزيد من الخصائص على تطبيق البروتوكول المقترح، مما يتيح للمستخدم إرسال الوثائق والرسائل الصوتية فضلاً عن الرسائل النصية. كما وأننا نطمح إلى تطبيق وسائل الأمان خلال تبادل تحديثات التوجيه من أجل حماية بيانات المستخدمين المتبادَلة من السرقة أو التجسس. وكذلك سنعمل على تحسين البروتوكول المقترح وتعزيز أدائه خلال عملية التوجيه التي يقوم بها. ولما كانت عملية التوجيه في التطبيق الحالي تتم في الطبقة العليا (Application Layer) حسب نظام OSI، الأمر الذي يبطىء من إيصال المعلومة، خصوصاً إذا كان قطر الشبكة كبيراً، ولما كان تطبيق هذا البروتوكول يعيد تغليف حزم المعلومات بوضعها داخل حزم أخرى، فإننا نأمل أن نستطيع مستقبلاً الإنتقال إلى داخل نواة نظام التشغيل الخاص بالأجهزة، وتعديل بعض ميزاته لتسهيل وتسريع عملية التوجيه بشكل أفضل.